

١٥٢  
خلاصة الفتاوى







کتاب مشتمل علی تسعة فصول اطهار

الفصل الأول في المياه مشتمل على ثلثة اجناس الأول في الحياض وغيره  
 الثاني في الامتنار الثالث في الاباء الفصل الثاني في الغسل فيه نوعان  
 الفصل الثالث في الوضوء فيه نوعان الأول في الشك الثاني في الاعماء والنوم  
 جنس في معرفة سبب وجوبه وسفنه ولادابه وفيه الاستنجاء ومسائل  
 الفصل الرابع في المسح فيه مسائل المسح على الجوارح الخفين و  
 الجواربين وما اشبهه الفصل الخامس في التيمم فيه خمسة اجناس الأول  
 في كيفية التيمم الثاني فيما يجوز به التيمم وفيه نوع منه الثالث في نقض التيمم  
 الرابع في المسائل الخامس في المتفرقات الفصل السادس في غسل الثوب وغمره  
 جنس في التطهير بغير الماء وفيه نوعان في الذبح الفصل السابع فيما يكون نجسًا  
 وفيما لا يكون وفيه نوع منه الفصل الثامن في النجاسة يصب الثوب وغمره

وفيه نوع منه الفصل التاسع كتاب غسله وحديثه فصل الصلوة  
 الفصل الأول في الاذان وفيه جناس <sup>٢١</sup> وما يتصل به <sup>٢١</sup> الفصل الثاني في المقدمة  
 وفيها واو وضو غير وفيه جناس <sup>٢٢</sup> لاول فيما يكره <sup>٢٥</sup> الثاني في السنن <sup>٢٥</sup> الفصل الثالث  
 في التزويج وفيه الكلام في النية والقراءة <sup>٢٦</sup> وحسن في سائله <sup>٢٦</sup> الفصل الرابع في  
 المواقيت <sup>٢٧</sup> الفصل الخامس في استقبال القبلة وفيه اشتباه القبلة والحرى <sup>٢٨</sup> الفصل  
 السادس في ستر العورة <sup>٢٩</sup> الفصل السابع في طهارة المكان والثوب وفيه جناس  
 مسائله وما يتصل بهذا اذا كان مع العار <sup>٣٠</sup> الفصل الثامن في النية <sup>٣١</sup> الفصل  
 التاسع في التكبير وفيه جناس <sup>٣٢</sup> آخر <sup>٣٢</sup> الفصل العاشر في مسائل الترتيب <sup>٣٣</sup> الفصل الحادي  
 عشر في القراءة وفيه جناس <sup>٣٤</sup> الفصل الثاني عشر في زلة العار <sup>٣٤</sup> وفيه ولا خمسة انواع ثم  
 اربعة لجناس <sup>٣٤</sup> لاول في الكلمة مكان الكلمة وفيه نوعان <sup>٣٤</sup> الثاني في الآية مكان الآية  
 الثالث في الوقف <sup>٣٤</sup> الرابع في المنفوقات <sup>٣٤</sup> الفصل الثالث عشر فيما يفسد الصلوة وفيما  
 لا يفسد <sup>٣٥</sup> شتم على ثلاثة لجناس <sup>٣٥</sup> اول في القول <sup>٣٥</sup> المفسد <sup>٣٥</sup> الثاني في الفعل <sup>٣٥</sup> المفسد <sup>٣٥</sup> الثالث في  
 افعال الصلوة وفيه نوع <sup>٣٥</sup> منه <sup>٣٥</sup> الفصل الرابع عشر في الحديث في الصلوة وفيه جناس <sup>٣٥</sup> في الاختلاف

الفصل الخامس عشر في الآثمة والافتداء وفيه ثلاثة اجناس <sup>٣٧</sup> وفيه خمسة افتداء <sup>٣٨</sup> وفيه  
 نوع منه <sup>٣٩</sup> الثاني في المانع والافتداء <sup>٤٠</sup> وفيه نوع منه في صحة الافتداء وما يتصل به  
 فيما يكره وفيما لا يكره <sup>٤١</sup> للامام والقوم الثالث في الافتداء <sup>٤٢</sup> بالامام وفيما يفعل  
 المتقدم وفيه نوع منه فيما يتابع للامام في الصلوة وفيما لا يتابعه وفيما يتصل بالافتداء <sup>٤٣</sup>  
 مسائل المسبوق الفصل السادس عشر في المسبوق وفيه ثلاثة اجناس <sup>٤٤</sup> الاول في المقدمة  
 الثاني في القراءة <sup>٤٥</sup> ولا ذكر الثالث في الافعال وفيه مسائل السجودات الفصل <sup>٤٦</sup>  
 السابع عشر في وجوب سجد التلاوة وفيه ثلاثة اجناس <sup>٤٧</sup> الاول في القراءة وفي الصلوة <sup>٤٨</sup> الثاني  
 في المكر خارج الصلوة <sup>٤٩</sup> الثالث في انه كيف يسجد وشرائطه الفصل الثامن عشر في التذكير  
 وما يلزم به بالشرع الفصل التاسع عشر في قضاء الفوائت الفصل العشرون في  
 الصلوة على الدابة وفي السفينة الفصل الحادي والعشرون في صلوة المريض وفيه ثلاثة  
 اجناس <sup>٥٠</sup> الفصل الثاني والعشرون في صلوة المسافر وفيه جنسان <sup>٥١</sup> الاول في العبد <sup>٥٢</sup> الثاني  
 في الاوطان وغيره الفصل الثالث والعشرون في صلوة الجمعة وفيه انواع <sup>٥٣</sup> من  
 جنس في مسائل الجمعة وفيه نوع <sup>٥٤</sup> منه <sup>٥٥</sup> وجنس آخر الفصل الرابع والعشرون في صلوة

العبدین و تکلیف ايام التشریق <sup>٦١</sup> الفصل الخامس والعشرون في صلوة الجنازة في خمسة اجناس  
 الاول <sup>٦٢</sup> في مسائل الشهيد <sup>٦٣</sup> في غسل الميت <sup>٦٤</sup> الثالث في الكفن <sup>٦٥</sup> الرابع في صلوة الجنازة  
 وفي ثلثة انواع <sup>٦٦</sup> الخامس في حمل الجنازة وفي رفع منة الدفن <sup>٦٧</sup> الفصل السادس والعشرون  
 في المسجد وفي جنس آخر وما يتصل به كتاب <sup>٦٨</sup> وهو مشتمل على خمسة فصول <sup>٦٩</sup> الحيز  
 الفصل الاول في المقدمة <sup>٧٠</sup> الفصل الثاني في لقطع الدم <sup>٧١</sup> الفصل الثالث في الاستقالة <sup>٧٢</sup> الفصل  
 الرابع في الطهر <sup>٧٣</sup> الفصل الخامس في النفاس <sup>٧٤</sup> كتاب <sup>٧٥</sup> الزكوة  
 مشتمل على عشرة فصول <sup>٧٦</sup> الفصل الاول في المقدمة وفيه نوع منه <sup>٧٧</sup> الفصل الثاني في صدقة  
 الابل <sup>٧٨</sup> الفصل الثالث في صدقة الغنم والبقر <sup>٧٩</sup> الفصل الرابع في صدقة الخيل <sup>٨٠</sup> الفصل  
 الخامس في زكوة المال <sup>٨١</sup> الفصل السادس في الدين <sup>٨٢</sup> والفروض والكسب وفيه نوع منه  
 وفيه جنس <sup>٨٣</sup> في العروض <sup>٨٤</sup> الفصل السابع في اداء الزكوة <sup>٨٥</sup> وتجب عليها <sup>٨٦</sup> الفصل الثامن في  
 المعروف <sup>٨٧</sup> الفصل التاسع في التوكيل <sup>٨٨</sup> اداء الزكوة <sup>٨٩</sup> وحسن <sup>٩٠</sup> الاولى في هبة الدين الثاني  
 في الخطر <sup>٩١</sup> والاباحة <sup>٩٢</sup> وفيه نوع منه <sup>٩٣</sup> الفصل العاشر في العشر <sup>٩٤</sup> والخراج <sup>٩٥</sup> والجزية  
 كتاب <sup>٩٦</sup> مشتمل على سبعة فصول <sup>٩٧</sup> الصوم <sup>٩٨</sup> الفصل الاول

في الشهادة على اللعان ما يتعلق به <sup>١٢</sup> الفصل الثاني المقدمة الفصل الثالث فيما يفسد  
الصوم فيما يفسد فيما يجب الكفارة والقضاء وفيه <sup>١١</sup> اول انواع جنس  
الاول في الظن <sup>١٢</sup> الثاني في الجماعة وما في معناها الفصل الرابع في النذر وفي التشبه  
بالصائم الفصل الخامس في الخطر والاباحة وفيه جنسان الفصل السادس في الاعتكاف  
في جنسان الاول في مثلنا الثاني في النذر الفصل السابع في صدقة الفطر

## كتاب <sup>١٣</sup> وهو مشتمل على ستة فصول الحج

الفصل الاول في المقدمة الفصل الثاني في النذر والحج الفصل الثالث الوصية بالحج  
الفصل الرابع في اعمال الحج الفصل الخامس فيما يحرم على الحرم الفصل السادس في  
الخطر والاباحة <sup>١٤</sup> كتاب مشتمل على تسعة فصول النكاح  
الفصل الاول في جواز النكاح والاحواز وفيه ثلثة اجناس اخر الفصل الثاني فيمن يكون  
محررا للنكاح وفيمن لا يكون الفصل الثالث في حرمة المصاهرة وفيه جنس في اللداسة  
والجماعة الفصل الرابع في الرضاع الفصل الخامس في الكفاءة الفصل  
السادس في النكاح فيمنع منه في الوكالة بالنكاح الفصل السابع في النكاح بغير الو



الفصل الثاني من في نكاح الصغرى والصغير <sup>٩٠</sup> من مسائل المجنون وفيه بيان  
 الأول في مهر الصغرى والصغير وفيه نوع من الثاني في خيار البلوغ <sup>٩١</sup> الفصل التاسع <sup>٩٠</sup>  
 في نكاح البكر <sup>٩٢</sup> الفصل العاشر في نكاح العبد ولامه <sup>٩٣</sup> الفصل الحادي عشر في  
 الوكالة في النكاح وفيه جنس آخر <sup>٩٤</sup> الفصل الثاني عشر في مهر مشتمل على خمسة  
 اجناس <sup>٩٥</sup> الأول في الاختلاف الثاني في مهر العجل والمؤجل الثالث في مهبة المهر الرابع في مهر <sup>٩٦</sup> النخل  
 الخامس في مسائل الخلوة وفيه نوعان <sup>٩٧</sup> الفصل الثالث عشر في نكاح الفاسدة  
 وفيه التفريقات الفاسدة <sup>٩٨</sup> الفصل الرابع عشر في دعوى النكاح وفيه جنس آخر في الاختلاف  
 الفصل الخامس عشر وفيه ما يكون اقرارا بالنكاح وفيه ما يكون <sup>٩٩</sup> الفصل السادس عشر  
 في الشرط والمخار في النكاح <sup>١٠٠</sup> الفصل السابع عشر في النكاح بالكاينات والرسالة مع  
 الغائب <sup>١٠١</sup> الفصل الثامن عشر في الخطر والاباحة مشتمل على خمسة اجناس <sup>١٠٢</sup> الأول في العبد  
 بين النسوة <sup>١٠٣</sup> مسائل العنين <sup>١٠٤</sup> الثالث في المتفرقات الرابع في الخصومة مع المرأة  
 الحامل <sup>١٠٥</sup> في خروج المرأة من البيت <sup>١٠٥</sup> الفصل التاسع عشر في التفقة وفيه نوع في تفقة الزوج  
 وجنس في تفقة ذرا الارحام <sup>١٠٦</sup> فصل في الحضارة <sup>١٠٧</sup> كما مشتمل على تسعة فصول

الفصل الاول في صريح الطلاق مشتمل على ثمانية اجناس<sup>١١٠</sup> اول<sup>١١٠</sup> في المقدمة التي في الزنا  
الثالث فيما يكون محلا للطلاق وفيما لا يكون<sup>١١٢</sup> الرابع في الفاظ الطلاق الخامس في العدة<sup>١١٣</sup>  
السادس في البائن والرجعي السابع في المطارق للمصاف الثامن في التوكيل بالطلاق<sup>١١٥</sup>  
وفي آخره كتابة الطلاق ومسائل المجازات الفصل الثاني في الكتابات مشتمل على سبعة<sup>١١٦</sup>  
اجناس اول<sup>١١٧</sup> في الحلال والحرام الثاني في قوله دأبه كبر الثالث في انكار النكاح الرابع في<sup>١١٨</sup>  
قوله ترأبى ان سه الخامس في املاذهاب السادس والسابع في منقذ الكايات<sup>١١٩</sup>  
جنس آخر فيما يكون اقرا بالطلاق وفيما لا يكون الفصل الثالث في الخلع مشتمل على<sup>١٢٠</sup>  
اجناس اول<sup>١٢١</sup> في المقدمة التي في الفاظ الخلع الثالث فيما يصح جوابا وفيما لا يصح<sup>١٢٢</sup>  
الرابع في فساد الخلع الخامس في التوكيل بالخلع وما يتصل به صريح الفضي السادس<sup>١٢٣</sup>  
في بدل الخلع وفيه نوعان الفصل الرابع في الامر بالذي مشتمل على خمسة اجناس اول<sup>١٢٥</sup>  
المقدمة الثاني في امر العيبة الثالث في امر الغريب الرابع في جواب الامر الخامس فيما يبطل<sup>١٢٦</sup>  
وفيما لا يبطل الفصل الخامس في المشية والمجار الفصل السادس في الاستثناء فيه<sup>١٢٧</sup>  
جنس في دعوى الاستثناء الفصل السابع في الرجعة الفصل الثامن في العدة وفي ثلثه<sup>١٢٨</sup>

اجناس <sup>١٣١</sup>فقيس التاسع في الخطر والاباحة مشتمل <sup>١٣٢</sup>عنه اجناس <sup>١٣٢</sup>دور في نوب  
الحرمة <sup>١٣١</sup>الشيء في المحلل الثالث فيمن حلف لا يطلق <sup>١٣٢</sup>الرابع في اجناس <sup>١٣٢</sup>المراة با  
كتاب <sup>١٣٢</sup>قال جعلت رضى هذا الكتاب على ثلاثة اجناس <sup>١٣٢</sup>الاجناس

اول في الاقوال الثاني في الافعال الثالث فيما يكون فعلا ولا فعلا ولا جملة هذه  
الافعال <sup>١٣٣</sup>يشتمل على ثمانية وعشرين فصلا <sup>١٣٣</sup>الفصل الاول في المقدمة في جنس <sup>١٣٣</sup>في كان

اليمين <sup>١٣٣</sup>الفصل الثاني فيما يكون يمينا وفيما لا يكون مشتمل على ثلثة اجناس <sup>١٣٣</sup>اول  
في الفاظ اليمين وغيره وفيه اربعة انواع <sup>١٣٤</sup>الثاني في البراءة وفيه نوع منه الثالث <sup>١٣٥</sup>

في النذر <sup>١٣٥</sup>الفصل الثالث في النذر في اليمين في الطلاق مشتمل على ثلثة اجناس  
اول في شروط الايمان وقدر الشرط على الجراء وعلى القلب وفيه نوعان <sup>١٣٦</sup>الثاني

فيمن حلف لا يطلق <sup>١٣٦</sup>الثالث في المنع <sup>١٣٦</sup>الفصل الرابع في اليمين في النكاح مشتمل  
على ثلثة اجناس <sup>١٣٦</sup>اول في الفاظ اليمين وفيه نوع منه <sup>١٣٦</sup>الثاني في الفسخ وفيه نوعان

ثالث في النكحة وكيفيتها <sup>١٣٦</sup>الفصل الخامس في اليمين في الشراء وفيه نوعان <sup>١٣٦</sup>  
في مسائل النكح <sup>١٣٦</sup>الفصل السادس في اليمين في البيع <sup>١٣٦</sup>الفصل السابع

في اليمين في العتق واليمين المحرصة <sup>١٤٢</sup> الفصل الثاني في الاستدانة والتمتة والاعارة  
والاجارة والقمار <sup>١٤٣</sup> الفصل التاسع في اليمين والكلام مشتمل اربعة اجناس  
الاول فيما يكون كلاما مع فلا وفيما لا يكون <sup>١٤٣</sup> الثاني في المسئلة المعترضة الثالث في  
الاحكام الرابع فيمن حلف لا يكلم فلا وفي مسائل الشتم وفيه نوع من <sup>١٤٣</sup> الفصل العاشر  
في اليمين في الادن وفيه نوع من <sup>١٤٥</sup> الفصل الحادي عشر في الصرم والقراءة والغسل <sup>١٤٥</sup>  
القسم الثاني <sup>١٤٦</sup> الفصل الثاني عشر في اليمين في الاكل وفيه ثلثة انواع وفيه ثلثة اجناس <sup>١٤٨</sup>  
<sup>١٤٩</sup> الفصل الثالث عشر في اليمين في الشرب وغيره وفيه ثلثة انواع <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> الفصل الرابع عشر  
في اليمين في الجمع وجنبا آخر وما يتصل به <sup>١٥٢</sup> الفصل الخامس عشر في اليمين في  
اللبس وجنبا آخر وفيه نوع من <sup>١٥٣</sup> الفصل السادس عشر في اليمين في المساكنة  
وفي نوع من <sup>١٥٥</sup> وجنبا آخر <sup>١٥٥</sup> الفصل السابع عشر في اليمين في الدخول وفيه نوع من <sup>١٥٥</sup>  
وجنبا <sup>١٥٥</sup> الفصل الثامن عشر في اليمين في الخرج والايمان بالذهاب وفيه جنس <sup>١٥٨</sup>  
<sup>١٥٩</sup> الفصل التاسع عشر في اليمين في قضاء الدين وفيه جنسان وفيه نوع من <sup>١٦١</sup> الفصل  
العشرون في السرقة في اليمين والخيانة وغيره وفيه جنس آخر <sup>١٦٢</sup> الفصل الحادي عشر

في اليمين في الضرب <sup>١٦٣</sup> وما يتصل به مسائل المتفرقة <sup>١٦٣</sup> الفصل الثاني والعشرون في اليمين في  
 الركوب والجلوس <sup>١٦٣</sup> الفصل الثالث والعشرون في الميراث والزينة <sup>١٦٣</sup> الفصل الرابع  
 والعشرون في اليمين في الاعمال المتفرقة <sup>١٦٣</sup> الفصل الخامس والعشرون في المعرفة  
 وهو ابتداء القسم <sup>١٦٥</sup> الفصل الثالث <sup>١٦٥</sup> الفصل السادس والعشرون في اليمين في النوم  
 واليقظة <sup>١٦٥</sup> الفصل السابع والعشرون في اليمين في الرزية <sup>١٦٥</sup> الفصل الثامن والعشرون  
 في اليمين في المواقيت <sup>١٦٦</sup> كتاب مشتمل على ستة عشر فصلا <sup>١٦٦</sup> في البيع  
 الفصل الاول في السلم فيه ثلاثة اجناس <sup>١٦٦</sup> اول فيما يجرى فيه السلم وفيما لا يجرى <sup>١٦٨</sup> الثاني  
 في اختلاف رب السلم مع المسلم اليه <sup>١٦٨</sup> الثالث في المسائل <sup>١٦٨</sup> الفصل الثاني فيما يكون  
 بيعا وفيما يكون فيه ثلاثة اجناس <sup>١٦٦</sup> في اتحاد المجلس واختلافه <sup>١٦٦</sup> الثاني في الفاظ البيع <sup>١٦٦</sup>  
 يتصل به المقبوض على سبوم الشراء ومسائل التعاطي <sup>١٦٦</sup> الثالث في الاقالة وفيه نوع منه  
<sup>١٦٦</sup> الفصل الثالث فيما يجرى فيه وفيما لا يجرى فيه اربعة اجناس <sup>١٦٦</sup> اول في بيع الاوراق  
 والاشجار <sup>١٦٦</sup> الثاني في الزرع والتمر <sup>١٦٦</sup> الثالث في الحنطة والذوق <sup>١٦٦</sup> الرابع في المتفرقات  
<sup>١٦٦</sup> الفصل الرابع في البيع الفاسد فيها خمس في بيع الشيء او معه ثم احكام البيع <sup>١٦٦</sup>

الفاصل في بيع الوفا <sup>١٨٨</sup> الفصل الخامس في البيع اذا كان فيه شرط <sup>١٨٩</sup> فيه اربعة انواع وثلاثة  
اجناس <sup>١٩٠</sup> اول فيما يتعلق بالثمن الثاني في المخرج الثالث فيما اذا اشترى شيئا على كذا  
مكائلة او موازنة <sup>١٩١</sup> من اقل واكثر <sup>١٩٢</sup> الفصل السادس في العيوب <sup>١٩٣</sup> يشتمل على اربعة  
اجناس <sup>١٩٤</sup> اول فيما يكون عبثا <sup>١٩٥</sup> وفيما لا يكون <sup>١٩٦</sup> وفيه ثلثة انواع <sup>١٩٧</sup> الثاني في البراءة عن العيب  
وفي نوع منه <sup>١٩٨</sup> ومسله ونوع منه الثالث فيما يمنع الرد بالعيب <sup>١٩٩</sup> وفيما لا يمنع  
الرابع في الرد بالعيب <sup>٢٠٠</sup> وفيه نوع <sup>٢٠١</sup> منه <sup>٢٠٢</sup> الفصل السابع في خيار الرؤية <sup>٢٠٣</sup> والظن  
في جنس ونوع <sup>٢٠٤</sup> والخيار بسبب الاستحقاق <sup>٢٠٥</sup> والتغير <sup>٢٠٦</sup> الفصل الثامن في بيع  
الاب والام والوصى والصغير <sup>٢٠٧</sup> الفصل التاسع في الوكالة وشراء الفضول  
الفصل العاشر في الوكالة في البيع <sup>٢٠٨</sup> الفصل الحادي عشر في الاختلاف وفيه  
جنس آخر <sup>٢٠٩</sup> الفصل الثاني عشر في قبض البيع <sup>٢١٠</sup> وفيه جنس <sup>٢١١</sup> فيما يكون قبضا وفيما لا يكون  
وما يتعلق به <sup>٢١٢</sup> هلاك المعقود عليه قبل القبض <sup>٢١٣</sup> الفصل الثالث عشر في الثمن وفيه نوعان  
وثلثة اجناس <sup>٢١٤</sup> اول في الزيادة في الثمن الثاني في كساده <sup>٢١٥</sup> الثمن <sup>٢١٦</sup> وتغيره <sup>٢١٧</sup> الثالث في  
التأجيل <sup>٢١٨</sup> الفصل الرابع عشر فيما يدخل تحت البيع <sup>٢١٩</sup> وفيما لا يدخل <sup>٢٢٠</sup> فيه جنس <sup>٢٢١</sup> منه ثمر

جنس في الضياع والعقار <sup>٢١</sup> الفصل الخامس من مدعي البائع ومدعي المشتري

<sup>٢٢</sup> الفصل السادس عشر في الخطر والاباحة فيه ثلثة اجناس الاول في الاستبراء

الثاني في التفريق بين الصغير والكبير الثالث في المتفرقات وفيه نوعان

كتاب <sup>٢٣</sup> الصرف وفيه جنس <sup>٢٤</sup> فصل الربو

كتاب <sup>٢٥</sup> مشتمل على احدى عشر فصلا الاحزاب

الفصل الاول في المقدمة فيه جنس <sup>٢٦</sup> فيما يخص الخبر <sup>٢٧</sup> الفصل الثاني في صحة الاذان

وفسادها مشتمل على خمسة اجناس <sup>٢٨</sup> الاول في الفاظ الاجارة وغيره <sup>٢٩</sup> الثاني في الضمان

والعقار وغيره وفيه نوع <sup>٣٠</sup> منه الثالث في الدواب والعبد <sup>٣١</sup> الرابع في تعليم

الفران والرفق الخامس في المتفرقات <sup>٣٢</sup> الفصل الثالث في الاجارة الجارة في

الضياع والعقار وغيره فيه جنسان <sup>٣٣</sup> الاول في اجارة الارض <sup>٣٤</sup> الثاني في اجارة

المشغل والحمام والرها <sup>٣٥</sup> الفصل الرابع في اجارة الدواب وغيره فيه جنسان

<sup>٣٦</sup> الاول فيما اذا بطل الشيء <sup>٣٧</sup> في غيره <sup>٣٨</sup> ويلتص به مسائل الوكالة بالاجارة والكفالة

بالاجرة <sup>٣٩</sup> الفصل الخامس في الاستصناع والاستيجار على العمل وفيه جنس آخر

الفصل السادس في الضمان <sup>٢١٨</sup> من سبعة اجناس <sup>٢١٩</sup> الاول في الدواب والاربع والبقر

الثاني في القضا الثالث في الحمام والبناع والضرب <sup>٢٢٠</sup> في الحمامي <sup>٢٢١</sup> في الباس في

النبيج السادس في المتفرقة الفصل السابع في فتح الجارة فيه جنسين <sup>٢٢٢</sup> الاول

فيما يكون عند ما في فتح الجارة وفيما لا يكون <sup>٢٢٣</sup> الثاني فيما يكون فيها ولا يكون وفيما

لوعان منه <sup>٢٢٤</sup> وتوع في الجارة الطويلة الفصل الثامن في استنجا الظفر <sup>٢٢٥</sup> الفصل

التاسع فيما على الاجر والمستاجر الفصل العاشر في الخطر والاباحة الفصل الحادي

عشر في الاختلاف بين الاجر والمستاجر وهو مشتمل على ثلثة اجناس <sup>٢٢٦</sup> الاول في الدابة والارض

الثاني في الدابة والسفينة الثالث في المتفرقات <sup>٢٢٧</sup> كتاب القضاء

وهو مشتمل على عشرة فصول الفصل الاول في التقليد وهو مشتمل على اربعة اجناس

الاول في التقليد الثاني في التقليد الثالث في التقليد الرابع في العرا <sup>٢٢٨</sup>

الفصل الثاني في ادب القضاة والحكام وهو مشتمل على خمسة اجناس <sup>٢٢٩</sup> الاول في القضا

الثاني في الاستخاض والتشهير <sup>٢٣٠</sup> الثالث في المعاملة مع المدعي والمدعى عليه

الرابع في التعريف والعدالة والترجم <sup>٢٣١</sup> وفيه ثمانية فصول <sup>٢٣٢</sup> الفصل



الثالث فيمن يكون خصما وفيمن لا يكون <sup>٢٣٣</sup> الفصل الرابع في ما يتعلق بالقضاء والقاضي  
 في ستة اجناس <sup>٢٣٤</sup> الاول في ابطال القضاء <sup>٢٣٥</sup> الثاني فيما يجوز قضاءه وفيما لا يجوز  
 الثالث في قضاء القاضي يعلمه الرابع فيمن يصير مقضيا عليه الخامس في  
 القضاء في المحمدية <sup>٢٣٦</sup> فيه نوع آخر في اليمين الحائفة <sup>٢٣٧</sup> السادس في قضاء قاض آخر <sup>٢٣٨</sup> الفصل  
 الخامس في التحكيم <sup>٢٣٩</sup> الفصل السادس في كتاب القاضي <sup>٢٤٠</sup> القاضي <sup>٢٤١</sup> السابع في  
 اليمين في ثلثة اجناس <sup>٢٤٢</sup> الاول فيمن يحلف وفيمن لا فيه مسائل الصبي والعبد  
 والوقف والصلح <sup>٢٤٣</sup> الثاني فيما جرى فيه الاستحلال وفيما لا <sup>٢٤٤</sup> الثالث في كيفية الاستحلال  
<sup>٢٤٥</sup> الفصل الثامن في نصيب الوصي فيه ثلثة اجناس <sup>٢٤٦</sup> الاول في ايصاء والفاظ وتزويجه  
 الثاني في اثبات الوصاية <sup>٢٤٧</sup> الثالث في تصرفات الوصي <sup>٢٤٨</sup> الفصل التاسع في المجلس  
 فيه أربعة اجناس <sup>٢٤٩</sup> الاول فيما يجلس وفيما لا <sup>٢٥٠</sup> الثاني في معاملة المجلس وفيه  
 نوعان منه <sup>٢٥١</sup> الثالث في الملازمة <sup>٢٥٢</sup> الرابع في الحجر <sup>٢٥٣</sup> الفصل العاشر في الحظر  
 والاباحة وفيه جنس آخر <sup>٢٥٤</sup> كتاب وهو مشتمل على سبعة فصول <sup>٢٥٥</sup> الشهادة  
 الفصل الاول في المقدمة وفيه الشهادة بالتسامع وفيه نوعان <sup>٢٥٦</sup> المجلس <sup>٢٥٧</sup> الحذر

الفصل الثالث <sup>٢٤٨</sup> شهادة ما قبل وما لا يقبل فيه خمسة اجناس الاول

في الفاظ وفي ثلثة انواع الاول في التناقض <sup>٢٥٠</sup> الثاني في ذكر الحدود الثالث في

الشهادة على الشرائع الثاني في شهادة المودعين والمرتهنين والمستأجرين

الثالث في الشهادة على نفسه وفيه نوع <sup>٢٥١</sup> من الرابع في شهادة النساء <sup>٢٥٢</sup>

الخامس في اثبات الرضائية والعيد <sup>٢٥٣</sup> الفصل الثالث في الموافقة بين الكلي

والشهادة وفيه جنس <sup>٢٥٣</sup> آخر الفصل الرابع في الاختلاف بين الشاهدين وفيه

نوعان <sup>٢٥٤</sup> وجسان <sup>٢٥٥</sup> الفصل الخامس في الشهادة في النكاح <sup>٢٥٥</sup> الفصل السادس

في الشهادة في النيب وفيه جنس <sup>٢٥٦</sup> في الوراثة ونوعان <sup>٢٥٦</sup> الفصل السابع في

الشهادة وفيه نوع <sup>٢٥٦</sup> من وما يتصل به رواية الاخبار كتاب الرجوع <sup>٢٥٦</sup>

في جنس آخر كتاب <sup>٢٥٦</sup> وهو مشتمل على سبع وعشرين كتابا

الفصل الاول فيمن يكون خصما وفيمن لا يكون وفيه جنس آخر في التناقض <sup>٢٥٦</sup>

ونوعان <sup>٢٥٦</sup> الفصل الثاني في دعوى الضياع والعقار وفيه نوعان <sup>٢٥٦</sup> وجنس

الفصل الثالث في دعوى الغلام والجارية والعرض والاساء المتفرقة <sup>٢٥٦</sup>

الفصل الرابع في دعوى الدين وفيه نوع من دعوى الدين في الزكاة  
 الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء الفصل السادس في دعوى جناية في نوع  
 في دعوى الاجارة المفخمة الفصل السابع في دعوى الوكالة الفصل الثامن في دعوى  
 الوكالة الفصل التاسع في دعوى الصلح الفصل العاشر في دعوى النسب  
 والارث وفيه أربعة أنواع وحبس آخر الفصل الحادي عشر في دعوى العتق والحرية  
 الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح وفيه نوع منه وما يتصل به دعوى المهر  
 الفصل الثالث عشر في العين يتناول فيها اثنتان وفيه تفسير النساج ومسايله  
 ودعوى الملك المطلق ومسايل الخارج مع ذي اليد الفصل الرابع عشر في الابرأء  
 عن الدعا وفيه حبس في الفاظ الابرأء الفصل الخامس عشر في الاستحقاق وفيه  
 ثلاثة اجناس الاول في الضياع والعمارة الثاني في الجارية والعاثم الثالث في الذرأ  
 فيه نوع في الدفع الفصل السادس عشر في طرف المدعى عليه ما يكون جوابا وفيه  
 يكون الفصل السابع عشر في ما يكون دفعا من المدعى عليه وفيه سبعه  
 اجناس الاول في المقدمة الثاني في الخمسة وزرعها وفيه نوع الثالث في دعوى الدين

ينبغي من الرابع في دعوى <sup>٢٧٨</sup>يرد الدفع فيها من البيع والشراء في الصحيح  
الدار وغيرها البيع في المتفرقات <sup>٢٧٩</sup>كتاب فيه اثني عشر جنسا المحاضر  
الاول في المقدمة المتفرقة في محاضر تتعلق بالوصي والصبي الثالث في دعوى الدرام  
والدائير بالعرض والغصب غير ذلك الرابع في دعوى البيع الخامس في دعوى العرض  
الاجناس السادس في دعوى العقار السابع في دعوى الجارة وما لها التافهين <sup>٢٨١</sup>يتعلق  
بالنكاح والمهر التاسع في الارث العاشر في الاستحقاق الحادي عشر في الوكالة والوكالة  
الثاني عشر في السجدة <sup>٢٨٢</sup>كتاب مشتمل على اربعة فصول الاقرار <sup>٢٨٣</sup>الفصل  
فيما يكون اقرارا وفيما لا يكون فيه ستة اجناس الفصل الثاني في الاختلاف <sup>٢٨٥</sup>في جنس آخر  
الفصل الثالث في الاقرار في اللز الفصل الرابع في الاقرار للوارث <sup>٢٨٦</sup>كما الوكالة  
مشتمل على سبعة فصول الفصل الاول في التوكيل فيه نوعان وجنس في الغزل <sup>٢٨٧</sup>  
الفصل الثاني في التوكيل بالخصومة الفصل الثالث في الوكالة بتفويض الدين <sup>٢٨٨</sup>في جنس آخر  
الفصل الرابع في الوكالة بالبيع فيه ثلثة اجناس الفصل الخامس في الوكالة بالشراء <sup>٢٨٩</sup>  
فيه ثلثة اجناس ومنع منه وما يتصل به شراء الفصل السادس في الوكالة <sup>٢٩٠</sup>

في النكاح <sup>٢٩٣</sup> الفصل السابع في الوكالة في الطلاق والعسر كتاب الكفالة

مشمول على خمسة فصول <sup>٢٩٣</sup> الفصل الأول في المقدمة فيه حبس المور في الفاظ الكفالة

الثاني في المصلحة <sup>٢٩٤</sup> الفصل الثاني في الكفالة للعلاقة <sup>٢٩٥</sup> الفصل الثالث

في التسليم <sup>٢٩٦</sup> الفصل الرابع في صلح الكفيل <sup>٢٩٧</sup> الفصل الخامس في تكفيل القاض المدعى عليه

وفيه جنس آخر <sup>٢٩٨</sup> كتاب الحوالة

كتاب مشمول على خمسة فصول <sup>٢٩٩</sup> الصلح

الفصل الأول في المقدمة <sup>٢٩٩</sup> الفصل الثاني في الصلح الجائر <sup>٣٠٠</sup> الفصل الثالث في الصلح في الدين

فيه ثلاثة <sup>٣٠١</sup> الفصل الرابع في الصلح في النكاح والوديعة والعارية <sup>٣٠٢</sup> الفصل الخامس

في الصلح العام <sup>٣٠٣</sup> الفصل السادس في الصلح في الرهن <sup>٣٠٤</sup> الفصل السابع في الصلح في الرهن

ومسائل الركة <sup>٣٠٥</sup> الفصل السابع في الخطر فلا باع <sup>٣٠٦</sup> الفصل الثامن في الرهن

مشمول على ستة فصول <sup>٣٠٧</sup> الفصل الأول في المقدمة <sup>٣٠٨</sup> الفصل الثاني في نفقة الرهن

مؤنة <sup>٣٠٩</sup> الفصل الثالث في الضمان <sup>٣١٠</sup> الفصل الرابع في العارية <sup>٣١١</sup> فيه جنس آخر <sup>٣١٢</sup> الفصل

الخامس في الشهادة <sup>٣١٣</sup> في الرهن <sup>٣١٤</sup> الفصل السادس في قبض الرهن <sup>٣١٥</sup> كتاب المضاربة

مشمول على ثلثة فصول <sup>٣٠٣</sup> والاول في المقدمة الفصل الثاني فيما يتعلق المزار

وفيما لا يتعلق الفصل الثالث في ثقافة المزارب وموتة كتاب المزارعة

مشمول على ستة فصول الفصل الاول في صحة المزارعة وحكمها وشرايطها <sup>٣٠٤</sup> في المزارعة

الفصل الثاني في اعمال المزارعة ما يكون على المزارع وما لا يكون الفصل الثالث

فيما يكون عند رافق المزارعة الفصل الرابع في المزارع يدفع الى اخر مزارعه <sup>٣٠٥</sup>

الفصل الخامس في المعاملة في حقن آخر الفصل السادس في الضمان <sup>٣٠٦</sup>

كتاب مشمول على اربعة فصول <sup>٣٠٧</sup> الشرب

الفصل الاول في حكم المياه الفصل الثاني في مسائل السطح وللا الفصل الثالث في <sup>٣٠٨</sup>

الضمان الفصل الرابع في الارض المتواضعا كتاب الاشربة <sup>٣٠٩</sup>

كتاب الاكره <sup>٣١٠</sup> كتاب الماذون

كتاب القسمة <sup>٣١١</sup> مشمول على اربعة فصول الفصل الاول فيما ينقسم وفيما لا ينقسم

الفصل الثاني في دعوى الغلط في القسمة الفصل الثالث في دعوى الاستحقاق <sup>٣١٢</sup>

الرابع في قسمة الزكاة <sup>٣١٣</sup> كتاب مشمول على ستناجيب الغرض

الاول في ذوق الارحام <sup>٣١٨</sup> في الحج <sup>٣١٩</sup> وثلاثة اجناس <sup>٣٢٠</sup> في السار في دلاء الوصية

## كتاب <sup>٣١٤</sup> مشتمل على ثمانية فصول الوصايا

الفصل الاول في المقدمة فيه ثلثة اجناس <sup>٣١٨</sup> الاول في اصول هذا الكتاب فيه نوع آخر

الثاني في الفاظ الوصية فيه نوع <sup>٣١٩</sup> منه الثالث في الرجوع <sup>٣١٩</sup> عن الوصية الفصل الثاني

في الوصية بالكهانة فيه جنس آخر <sup>٣٢٠</sup> الفصل الثالث في الوصية للاقرار الفصل الرابع

في الدفن والكنن <sup>٣٢١</sup> الفصل الخامس في الابعاد <sup>٣٢٢</sup> فيه جنس في الغزل الفصل السادس في

نصف الوصية فيه جنس آخر <sup>٣٢٣</sup> الفصل السابع في الدعوى والتمهدة الفصل الثامن في

الضمان وما يتصل به مسئلة للصادرة <sup>٣٢٣</sup> كتاب مشتمل على اربعة فصول الدنيا

الفصل الاول في قتل العمد فيه جنس في توجب النصارى <sup>٣٢٤</sup> ونوع آخر وجنس الفصل الثاني في قتل

الخطاة فيه ستة اجناس <sup>٣٢٥</sup> الاول في العاقلة <sup>٣٢٦</sup> الثاني والثالث والرابع في الغرة <sup>٣٢٧</sup> الخامس

في الصبي <sup>٣٢٨</sup> فيه نوع منه السادس في العبد فيه نوع <sup>٣٢٩</sup> منه الفصل الثالث في الاضرار

فيه جنس <sup>٣٣٠</sup> الاول في القسامة <sup>٣٣١</sup> الثاني في الصلح <sup>٣٣٢</sup> الفصل الرابع في الجناية في غير جاني <sup>٣٣٣</sup>

فيه سبعة اجناس <sup>٣٣٤</sup> الاول في الدفء <sup>٣٣٥</sup> الثاني في النار وما يتولد منها <sup>٣٣٦</sup> الثالث في الدماء

وما يحدث منه الرابع في ابرس الميزباس في الشهادة على الحارط المسائل السابعة

في السعاية كتاب مشتمل على ثلثة فصول الحارطان

الفصل الاول في ابراع الجناح فيه نوعان الفصل الثاني في الحارط وعمارته فيه جنس آخر

الفصل الثالث في الحارط يتنازع فيها اثنان كتاب مشتمل على فصلين الغضب

الفصل الرابع في وجوب الضمان فيه سبعة اجناس الاول في القدمة فيه ثلثة انواع اخرى

منه الثاني في رد المغضول الثاني في كيفية الضمان الثاني في غضب الضليع فيه نوع منه

الثالث في الرد الرابع في العبد والامان الخامس في الطيور والبضة ونحوهما الكتاب

في الثوب السابع في المنفعة الفصل الثاني في القطار حق المالك فيه جنس آخر في الحارط

والحرمة كتاب مشتمل على ستة فصول الوردية

الفصل الاول في حفظ الوردية الفصل الثاني فيها يكون تضييعا وفيما يكون فيه

ثلاثة اجناس الاول في الجود وفيه منه الفصل الثالث في الدفع الى الغير فيه نوعان

الاول في المباح الفصل الرابع في طلب الوردية الفصل الخامس في الاختلاف الفصل

السادس في المنفعة كتاب مشتمل على اربعة فصول العارية



الفصل الاول في المقدمة في جنس الحرس <sup>٣٤٤</sup> لعارة الذرافيه نوع منه

الفصل الثالث في طالع العارية ودهافيه نوع آخر في رد العارية الفصل الرابع في <sup>٣٤٥</sup> الجبل

والحرمة كما الشكر <sup>٣٤٦</sup> مشتمل على ثلاثة فصول الفصل الاول في

صحبة الشكر وفسادها فيه نوعان من وجنر آخر الفصل الثاني فيما يملكه <sup>٣٤٧</sup>

وفيما لا يملك الفصل الثالث في الفسخ كما <sup>٣٤٨</sup> مشتمل على اربعة فصول الصيد

الفصل الرابع في المقدمة الفصل الثاني في صيد الكلب فيه نوعان <sup>٣٤٩</sup> وجنر الفصل

الرابع في السمك الفصل الخامس فيما ياكل وفيما لا ياكل وما يتصل بهذا الجلالة

كتاب <sup>٣٥٠</sup> مشتمل على فصلين الذبايح

الفصل الاول في مسائل الذبح فيه جنس آخر ونوع منه الفصل الثاني في التسمية <sup>٣٥١</sup>

كتاب الاضحية <sup>٣٥٢</sup> الفصل الاول في المقدمة الفصل الثاني في يضاب

لاضحية الفصل الثاني في وقت الاضحية فيه جنس آخر الفصل الرابع فيما يجوز من الاضحية <sup>٣٥٣</sup>

وما لا يجوز فيما ربة اجناس اول في الغلظ الفصل الخامس في الغنم الفصل <sup>٣٥٤</sup>

السادس في الاتقاء بلاضحية <sup>٣٥٥</sup> الفصل السابع في الضحية عن غيرها الكراهية <sup>٣٥٥</sup>

٣٤٩  
الفصل الثالث  
في الرؤى

الفصل الاول في العلم وفيه جنس من <sup>٣٥٨</sup>الفصل الثاني في العبادات فيه ثلاثة اقسام

الاول في السلام فيه جنس آخر في رتبة الله في المنام <sup>٣٥٩</sup>الثاني في المسجد <sup>٣٥٨</sup>الثالث

في الغيبة <sup>٣٥٨</sup>الفصل الثالث فيما يتعلق بالمعاصي <sup>٣٥٩</sup>الفصل الرابع في الكال من <sup>٣٥٩</sup>هذا

والبراث وغير ذلك فيه ثلاثة اقسام منها الاول في الدين الثاني في البيع <sup>٣٥٩</sup>الثالث

في القسمة <sup>٣٥٩</sup>الفصل الخامس في الاكل فيه ثلاثة اقسام وجنس آخر <sup>٣٥٩</sup>الفصل السادس في <sup>٣٥٩</sup>الحج

وفي جنس آخر في الحج <sup>٣٥٩</sup>الفصل السابع في اللبس <sup>٣٥٩</sup>الفصل الثامن في <sup>٣٥٩</sup>الفصل

التاسع في المتفرقات فيه نوع من جنس آخر <sup>٣٥٩</sup>كتاب <sup>٣٥٩</sup>الفاظ الكفر

مشمول على ثلاثة فصول <sup>٣٥٩</sup>الفصل الاول فيما يكون اسلاما وفيما لا يكون <sup>٣٥٩</sup>فصل

الفصل الثاني في الفاظ الكفر وما يكون كرا وما لا يكون كرا فيه احدى عشر <sup>٣٥٩</sup>جنسا <sup>٣٥٩</sup>الاول

في المقدمة <sup>٣٥٩</sup>الثاني فيما يقال في الله تعالى فيه نوع من <sup>٣٥٩</sup>الثالث فيما يقال في الانبياء

الرابع فيما يتعلق بالايمان والاسلام <sup>٣٥٩</sup>الخامس في الاخبار بالكفر صريحا او كناية

السادس في التشبيه بالكفار <sup>٣٥٩</sup>السابع في كلام القسفة والجلال <sup>٣٥٩</sup>الثامن في الاستحقاق

بالعلم والعلماء <sup>٣٥٩</sup>التاسع فيما يقال في القرآن <sup>٣٥٩</sup>العاشر فيما يتعلق بالمرض <sup>٣٥٩</sup>الحادي عشر فيما يتعلق

بالسلامة وما يصلح تقبل اليد المقتضى للملك فيما يكون خطأ، وبما يكون  
١٣٩٨ هـ

كما الهبة مشتمل على ثلثة فصول الفصل الاول في بيان الهبة في ثلثة اجزاء

الاول في هبة العين والفاضة فيه ثلثة انواع الاولى في هبة الدين وما يتصل به هبة  
الثالث في الهبة من الصغير في نوع منه الفصل الثاني في الرجوع في الهبة فيه

جنس آخر الفصل الثالث في الخط والادب وفيه جنس آخر كما الوقف

مشمول على سبعة فصول الفصل الاول في المقدمة الفصل الثاني في نص المشي الفصل الثالث في نص المشي

الثالثة صحة الوقف وفاداءه فيه نزع من في كتابة الصدق وثمة اجناس اول فيقول

الوقوف عليه وفيمن لا يصح الوقوف المشايخ في وقفا المشايخ الثاني في وقفا المتقول وفيه نوع

وَبَابُضَلَّاحِ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ بَابُ وَقْفِ الْفَصْلِ الرَّابِعِ فِي السَّجْدَةِ جِئْتُ خَيْرِي وَقْفِ إِذَا خَرِبَ

٣٧٩ الفصل الخامس في وقت عاقد في جنس آخر في وقت عاقد. الفصل السادس في وقت

٣٧٤  
عالمية آموغا فاته وحنانه النصا الساع في الدعوى فيه حذر آخر في الشهادة على

كذلك اللقطة او كذا فخذ من اللقطة كذا

۳۸۱ - کتاب الفوائد كتاب نهج آخر في الاصل والفرع

كما <sup>٣٨٣</sup>شتمل على نص حد دره الفصل الاول في القذف فيه جنس آخر الفصل

الثاني الزنا فيه جنس آخر في اقامة الحد كتاب <sup>٣٨٤</sup>السرقه كتاب <sup>٣٨٥</sup>السيره

مشمول على ثلثة فصول الفصل الاول في الاما <sup>٣٨٥</sup>الفصل الثاني في البيع والملك الفصل

في الحظر والاباحه فيه نوع منه كتاب <sup>٣٨٥</sup>مشمول على فصلين العتاق الفصل الاول

الفاظ العتق بالصرح وفيه العتق المعلق والمبهم <sup>٣٨٦</sup>وجنس آخر في المفاظ الكتابات

الفصل الثاني في التدبير وفيه جنس آخر في الوجبة بالعتق كتاب <sup>٣٨٦</sup>الشفعة

مشمول على ثلثة فصول الفصل الاول في الحيلة الفصل الثاني في

المقدمة الفصل الثالث في الطلب والفاطو

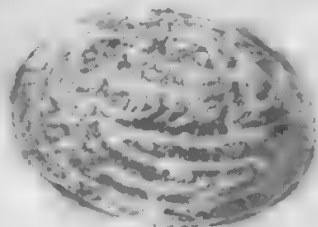
مسائل وفيه جنسان آخران

قدم فهرس كتاب

خلاصة الفتاوى

في علم الفقه

تمت



432

محمد لله خالق الارواح والاحسام ، وجاعل النور والظلام ، لا يعين من الدين حوائط  
 ولا يعين على الامر بوليت ، ولا يعطيك فدية العواطف ولا يمدحك عظمة الصمان الذي لم  
 يمدحك بحصيل العلم ، وحرضك على الجاهل والحلم ، رسل محمد صلى الله عليه وآله الهدى ونور ، وجعل  
 الجنة منزله ، صلى الله عليه وعلى آله الاجارة من المنابر والنصار ، وجعل الامم الاخيرة مقتدى  
 من بعده ، وقابل الامم من اهل العلم بين المسلمين وبشرية الاحكام بين المؤمنين ، وقفل الاحكام الشرع  
 من اسلاف الى اخلاف ، قال الشيخ الامام الاجل الامير الاصل الاكرم الاوحد المجدد المبرور المتكبر  
 المله والدين اخيرا الاسلام والسليمان ، فبقية الامم ظهير التزجعة بحج السفة ، فبقية الاسلاف كريم الامم  
 اسلاف الاخلاف ، معان الزمان من الشرف والمهانة ، والحمد لله رب العالمين ، محمد بن عبد الرشيد الباعري رحمه الله قدس سره  
 اخوانكم في الله اهل العلم كرام والاعمال فضيلة ، قال ابو جعفر في العلم الى الله والاعمال الى الله وهو  
 جمع الواقعين فيها ، وتبينها وتبينها ، وقد ثبت في هذا الفن تسعين كتابا ، هي خزنة الواقعات  
 والمناقب ، تسمى كتاب النصاب ، مما ينبغي بعد ذلك اخوان ان كتب نحو قصص ، ويكرض طابوت ، خطبا و  
 فكيف هذا النسخ جامعة للرواية خالصة عن الراي مع بيان موقع السلسل ، فضلا عن الطعن والاطعن ، ومجيب  
 للقيم والاطعن ، وكنت في من الفصل والاعمال عاراس كل كتاب ليكون عوام الناس اسهل بالصحة  
 وبسببها ، كما ان النسخة ، وكل ذلك افعلا ، فبسم الامر على القسامين رجاء النواب من الذين اوصوا  
 في النسخ ، ان كتب مشتمل على تسعة فصول ، الاول في بيان الثاني في العمل الثالث في الوضوء الرابع  
 في المسح الخامس في التيم السادس في غسل النوب ، وغيره السابع في بيان نجاستها ونجاستها ، والثامن في بيان  
 وفيما يخص التاسع في الخط والاباحة ، الفصل الاول في بيان نجاستها ، الثاني في بيان نجاستها ، والثالث في بيان نجاستها ، والرابع  
 في بيان نجاستها ، والاول في بيان نجاستها ، والثاني في بيان نجاستها ، والثالث في بيان نجاستها ، والرابع في بيان نجاستها ،  
 في بيان نجاستها ، والاول في بيان نجاستها ، والثاني في بيان نجاستها ، والثالث في بيان نجاستها ، والرابع في بيان نجاستها ،





والمصلحة للحوض اذا ائتمن ان كان الماء منفصلا عن الراحم المسعة وان قلح الحوض في موضع واحد ولو كان مستقلا  
 لا يجوز هو المتعارفة في ايد الفقيه اجمعه في نوا وفي جهة الغضب ومن ارض فيها نزع متصل بعضها ببعض  
 وان كان عترة في عترة جواز اتصال الغضب بالغضب لا يمنع اتصال الماء بالماء ولو نوا ولو نوا في حوض  
 وعلى جميع وجه الماء الطيب يقال له بالفارسية جفزان ان كان جال وجعل يترك جوف فلو نوا في الماء وهو كثير  
 ولم يعلم برفع الجاسة فيه هو النوا في حوض فيه عصير فرفع البوتله فيه ان كان عترة في عترة لا يغسل ذلك  
 كان اقل اقله كافي الماء الكلي في النوا في الاصل وينبذ من الحوض الذي يخاف ان يكون فيه قذر ولا يستغفر  
 وليس عليه ان يسأل ولا يدع النوا منه حتى يستيقن انه قد جرى لوطه نجسا فنوا منه ثم ظهر انه طاهر يجوز  
 وعلى هذا الضيف اذا قدم اليه الطعام ليس للضيف ان يسأل من اين لك هذا الطعام من الغضب او  
 السرقة وكذا لباس النوا من حيث يوضع كونه في نوا في الدار ويشرب منها يعلم انه قد روي عن  
 ان يستخلص لنفسه ما يتوضا منه ولا يتوضا منه غير الذي هو متصل بالحوض وكان اذا استلوا  
 بالحوض يدخل الماء النوا في نوا انسان في ان كان النوا في موضعين وضف لا يجوز ولا يجعل تبعا للحوض  
 وان كان داخل حوض ويجعل تبعا للحوض في موضعين لا يجوز ولا يجعل تبعا للحوض وان كان قد روي عن  
 الذي النوا في الدار لا يجوز للنوا فيه وفي النوا في الدار لا يكون فيه الماء في الضيف ويؤقت به القفا  
 والناس ثم يولد في الشاة ويرفع منه الجملان كان الماء الذي يدخل العذير يدخل على مكانه في الماء ويجلس  
 وان كثر الماء بعد ذلك وان كان الماء الذي يدخل في الدار لا يستغفر في مكان طاهر حتى صا عترة في عترة حتى  
 لا الجاسة فالما والجور طاهر الماء الجس اذا دخل الحوض اكبر لا يتنجس الحوض وان كان الماء الجس في الماء على الحوض  
 لا يركب اتصال الماء بالحوض عليه غالباً في ايد المستغفر في النوا في الحوض افضل من النوا في الدار ان اهل  
 لا يركب النوا في الحوض افضل جازا فحق نوا عظامه واما الحوض الصغير في قياس الدار في الجباب لا يجوز  
 فيه ولو وقع فيها قطر من نجس واما النوا في عين الماء والعين حاله يخرج الماء منه جواز النوا في موضع خرج الماء  
 واما من موضع آخر ان كان اقل من اربع ذرايع او اربع اذراع في اربع جوف مطلقا وان كان نجس في نجس اخلف الشا فيه  
 قال القاضي لا حرام كمن الاسلام على السعدى جواز النوا فيه واما حوض الحمام اذا وقعت فيه جملة قاله القهرم  
 لا حقيقة انما لا يستغفر وهو كالماء الجاروفان نجس حوض الحمام فدخل الماء من الابواب خرج من الجانب الآخر  
 من الحوض الصغير نجس على اعمامة الشا في وعاء القنوت والحوض الصغير لا يقبل شاة لا باس بدخول الحمام  
 للرجال وللعنا وفي النوا في حوض الحمام اذا اعترف رجل منه وجب نجاسة وكان الماء يدخل من ابواب في الحوض  
 الناس يتركون من الحوض غزاة في الدار كالمسبح الحوض الصغير اذا نجا فدخل الماء من جانب وخرج من جانب

من روي  
 اب راجع  
 فلو نوا في الماء الكثير ولا يعلم  
 وقوع الجاسة طاهر

من الضيف ان يسأل من اين  
 هذا الطعام من الغضب

وضع النوا في الدار  
 كروا في البيت النوا في نوا

قلت غلبنا الحوض  
 بهذا من نجس

اي لهما ما فيهم  
 لا حرام وهو الشا فيه  
 النوا في عين  
 الماء

في النوا في حوض  
 الحمام



وہو ماہنامہ  
الف و الفاح  
و الزمان  
انما یزید فی  
غیر ما یزید

الشيخ الفاضل

الماء المستعمل في  
الطبخ والشراب  
والغسل

الملك المستعمل  
قلت يا بني اني اريد ان يكون لك ملك  
وليس لي احد الا انت واولادك  
والذين يربونهم من غير ان يكونوا  
من اولادك

ارسل اليه اربعة عشر  
مئة فارس واربعة مائة  
رجل واربعة مائة فارس  
واربعة مائة رجل

١٠ اسم كتاب فارسی ۲۲  
 الفندی الصد عبد الله  
 ۲۱۲

اسم کتاب فارسی ۳۷۲  
الفیدی الصد عبد الباقی  
۲۱۳

بغيره فان نوضا جاز وهذا اذا دخل البصير في الماء ولم يضل اما اذا نوضا في طست على بصير الماء  
 مستعملا لاختلاف الشافعي والمختار انه يصير مستعملا اذا كان البصير غافلا وفي شرح الطحاوي هذا كله اذا نوض  
 للصلى اما اذا غسل البصير من الطعام او من الطعام قال يصير مستعملا واما اذا غسل من الوسخ او  
 المرأة من الحيض البصير مستعملا في الثاني وهذا في الحيض غافلا لبيت من الماء الاول والثاني والثالث  
 اذا جتمع فوضع من غير ماء ملام في علاج الفل البغض وعند محمد وهو أحد الروايتين عن الجيفة طاهر  
 مطلقا المرأة اذا وصلت شعر لامي بدلتها ثم غسلت ذلك الشعر بالماء لم يكن مستعملا ولو كان غسل راس  
 انسان مقول قد كان منه صلا مستعملا <sup>بغيره</sup> جفت فافانق من غسله من اناء لم يفسد عليه الماء اما  
 كان يسيل في سيلان الفم <sup>بغيره</sup> ولا حوض الحمام على هذا وعلى قول محمد لا يفسد بالماء يغسل عليه لا يخرج من الطهارة  
 ويكره شرب الماء المستعمل طالما الماء الذي وقع فيه نجاسة ان تغير وصف الماء يخرج الاستغفار به وان لم يتغير جاز  
 الاستغفار به بكل الطين وسقي الدواب الهن في الشكر وما يتصل بهذا الماء المفيد من كل نفع ما اخرج المعصر  
 او ما الصابون ان كان رقيقا يستين الماء منه يجوز وان غلب الخمر صارت شايحة لا يجوز ذلك الماء الصابون  
 اذا كان غريبا فغسل عليه الصابون لا يجوز للمؤمن به في قولين شمس الائمة وكذا ان اغتسل بشنك او اس وبغيره  
 النجاسة الحقيقية عر البدن هكذا ذكر الكوفي والطحاوي وذكر النفية ابو الليث في محققاته انه لا يزيل بالاجمع وفي شرح  
 الطحاوي ولو خالفه ما سوا من الماء انقلب عليه صار للحكم له لا الماء كالحل والعصر او لعل الماء ان كانت الغلبة للماء  
 ولم ير لغة اسم الماء فحكم الماء اللطيف وان كانت الغلبة لذلك الشيء كان حكمه حكم الماء المفيد والقشوي لو نوضا  
 بما لا يجوز ولو نوضا بما الشئ ان كان دافعا بحيث ينقطع عن بين يجوز ذلك لو اصاب بعض بدنه قبل  
 بدنه الماء من سمح على ذلك الموضع ان كانت البدن ينقطع عن وجهه ويجوز الوضوء بما التواك ولا جملة من الشجر  
 واليقضا بشئ من الاشربة واما الوضوء فيبد التردد وجود الماء لا يجوز بالاجمع وعند محمد كذلك عدد  
 ابيوسف وعند الجيفة يجوز وعند محمد يجمع بينهما في غسل المختلف المشايخ على قول الجيفة وهذا اذا كان  
 حلقا رقيقا بسبيل الاعضاء فان كان غريبا كالدرا لا يجوز بالاجمع وكذا اذا اشتد وصار سكر لا يجوز  
 بالاجمع ومسائل الاسرار ياتي في فضل ما يكون نجسا وفي شرح الطحاوي لو قدر على ما كره وعلى هذا التمر  
 نوضا بالماء المكرر ولو قدر على ما مشكوك على هذا التمر قال الجيفة نوضا بالنبيذ وعند  
 ابيوسف يوضا بما مشكوك ثم يستمر وينظر الى النبيذ وقال محمد يجمع بين الثلث احيطا وانهما تركت عن  
 واذا قدم ولحق جاز جنس في البرودة الثاني الماء الجاري لا يتنجس برفع النجاسة فيه ما لم يتغير طعمه  
 اولونه او يجره وحده ان يزيل النجس عن موضعه ولو كان يجري ضعيفا فوضا انسان منه ان كان

وجهه الى مودها. يجوز ان كان مسيل الماء لا يجوز الا اذا امكنت بين كثر فحين قد مر ما بين هبل الماء بعبا الله  
وفيه روايات الماء الجار والاسد من فوق فوضا. انسان ما يجري النهر فيبقى به بيان الماء يجوز ان  
كان الماء طويلا عن وليس له عرض كما نرى ان كان بحال يجمع بصير عشرين في عشرين في التوضي منه وهذا  
قول ابن سلمان الجوزي في نهج الفقه ابو الليث وعليه اعتماد اصدر الشهد وقال الاقام ابن بكر الطرحا  
لا يجوز وان كان من الماء الى مود عند من يجوز من غير من لم يجوز من لم يفعل الماء في النهر في الحيز فليس  
من النهر فلو وقعت فيها الغاسة يتنجس في عشرين والمختار انه لا يتنجس للعرض الكبر وقدرة البول الماء الجاري  
مكرر والمكرر ان كان جرى بنفسه على الحفة ان كان مادا في الحفة اكثر او كان اسوا فاما غير ذلك كان ما جرى  
الحفة اقل فالما طام ونظر هذا ما لا طرما. المطر اذا جرى من غير ذلك سطح وعلى السطح عد مرات في بيان  
فصل ما يكون من الماء لا يكون ولو كان في المستقاة ولو كان بطن النهر عجاوه جرد الماء عليها ان كان الماء كثيرا بحيث  
لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان جميع بطن النهر عجاوه ما لم يبلغ اذا جرى على الطريق في الطريق عجاسات ان  
تغيبت الغاسة فيها واختلطت بحيث لا يرى لونها ولا اثرها بوضا. من الكلبة الساق الماء الذي يسطر  
جاء يسمى سري خلايه ما يخرج عن فلو في النهر الكلب الذي يقال بالثلاسية فلو ان كان الماء كثيرا بحيث  
لا يتغير احد الثلثة لا يتنجس وان تغير فنجس فاذا نجس بطن من ساعة يعني اذا انقطعت الائمة واللون وابتعد  
بالا الجارية الساقى رجل استغنى من الفضة فله اصلها من الفضة على ان الماء الذي يسيل من الفضة البول  
قبل ان يقع على يد بعد اخرج من الفضة من طام ان ما احد ما يخرج من الفضة فله اصلها من الفضة على ان الماء الذي يسيل من الفضة البول  
في البول او يجرى في الارض على الارض صاغر في ما. جاء جسر في امر اذا وقعت البرقطة جاز وبول  
البرق ان كان الواقع فيها الرابع ان كان الواقع فارة او غير ما كالعصفر وغيره لا يتنجس اما اذا وقع حيوانا  
وبعد لم يتنجس او ان اخرج حيوانا يتنجس الماء اى حيوان وقع فيها الا الكلب والمخبر اذا استخرج حيوانا  
شيء ان لم يقب ذل الماء فان اصابه كان سمي بها قال لا يتنجس وان كان مكرها قال لا. مكره ويسحب ان  
ينزع منها عشرة دلاء. وله كان مشكوكا كالحمار والبغل ينزع ما لم يركب وان استخرج بعد ما لم يقبل ان يتنجس ان كان  
الواقع فارة او غير ما ينزع عشرين دلوها وتكون اسعيا باطن كان الواقع وجاجة او غير ما يركب او يركب  
في النساء والادوية ينزع ما لم يركب وعنه حنفية انه جعل هذا على من ركب ثلث ما ذكرنا وان كان اخره ان  
الحلقة ينزع منها عشرة دلاء وفي الحمامة ثلثون وعنه في الحمة عشرة وثلاثون الحمامة لو سوت ذلك فمقت الفان ينزع  
ما لم يركب في خمسة الناضى الاجل والصعود والعصفر كالدان والحمامة والغير ثمان كالدان والاسد والاول  
كالاجاج ان كان صغيرا وله كان كبيرا فهو كالحمل العظيم ينزع كل الماء ثم الفان اذا نزع عشرة ولم يبق الماء ثم نزع

السفارة العامة  
في الكويت







قلت فلا يجد طراد الفهد  
الطرابان الخاضع من غير  
السيبان ليدبح  
جوز على الاطراف  
من المستويين



الحكمة يا جبريل  
منصدم في  
خروج من جحيم اقم  
او حال انك ان كان  
سأل تنص وان لم يكن  
لا اله الا الله  
ويعلم

سالى انتص  
بجانبه بجبال و غل  
موضعا على

انظر النسخ الخارج من مخطوطة  
تتصل بالنسخ الخارج  
التصنيف

فمنه في الإجابة

فازكرهم ابوابنا من رخصتكم معكم  
لان هذا كلهم قسما  
اعلى الانشا والبقا

بسم الله الرحمن الرحيم

ط. ص. ١٢٢

25

[illegible]

غسل الوضوء الذي شئنا هذا اذا لم يصرف الشك عنه فادفع ذلك كبر لم يلتفت اليه هذا اذا كانت الشك في جلال  
 الوضوء فان كان بعد الفريضة والوضوء لم يلتفت الى ذلك ومن شك في الحدث فهو على وضوءه. ويمكن محذرا  
 في شك في الطهارة وهو على حدث ولا يعمل بالتحريم وعنه محذرا في الوضوء اذا تذكر انه دخل موضع الخلافة فقام بمسحته وشك  
 ان يخرج قبل ان يقضيها او بعد ما قضاهما فعليه الوضوء وكذا العلم ان جعل للوضوء ومعدانا من ماء. وشك انه قضا  
 او قام قبل ان يترضا للوضوء عليه فلو يتبين انه لم يغسل عضو من اعضاء الوضوء لم يكن شك في ذلك العضو انه اى عضو ذكر في  
 محرم الوضوء لم يغسل الرجل اليسرى ومن قضاها ثم رأى البطل من ذكره اعاد الوضوء فان كان الشيطان يربه كثيرا لا يعلم  
 به الا وما مضى او على صلواته ينبغي ان يتحقق في كل ما لا اذ اذ قضاها للوضوء من كل هذا الحيلة انما يتحقق اذا كان  
 عن قريب العهد من الوضوء لما اذا كان بعيدا عن عضو لا يتحقق هذا وهذا لا يستقيم انه بول. فان يتبين لا يتحقق  
 الحيلة نوع في الاعمال والنوم وفي الاصل الاعمال يتحقق الوضوء وكذا لو غشي عليه وكذا الجوز وكذا لو غشي عن السواقي والصلوات  
 قطع الصلوة وتقع من البناء وكذا لو غشي عن زيار الامام في الصلوة والنوم يستلزم الصلوة ولو شك للوضوء ثم افاق كان  
 السكركا لا يعرف الرجل من المارة المتفق وضوءه وهذا في المتساوي واما النوم في الاصل قال لا يتحقق النوم الوضوء فاما  
 ركاها او ساجدا واقعا وعن ابي يوسف لا انعم النوم في السجود وانقضى وضوءه وان غلبت عيناه لم يتحقق وضوءه  
 هذا كله اذا قام في الصلوة فان نام خارج الصلوة فاما اذا صلى في الركعة والسجدة في ظلمة الليل لا يفي في الصلوة خارج  
 الصلوة وان نام فاعدا مستويا الياء على الارض مستويا مستكفا ولم يندطر الى الارض عليه في نام فاعدا  
 البيت على عقبه لا وضوء عليه عند ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة نزع وان نام وضع راسه على كعبته قال بعضهم يتحقق  
 وفاعدا للبدن المبارك لا يتحقق اياه الا الصلوة على فخذه ونام شبه الكلب عن ابي يوسف انه يتحقق الوضوء وعن محمد  
 انه لا يتحقق ذلك نام من بعد ما انقضى الوضوء وكذا لو نام متوقفا وهو ان ينقطع قد سبه من جانب ويلصق البيت بالارض  
 وان نام فاعدا ليقط على الارض عن ابي حنيفة انه ان اشته قبل ان يصيب جنبه الارض او يذو لسانه الارض افضل  
 لم يتحقق وضوءه وعن ابي يوسف انه ان اشته قبل ان يذو لسانه الارض لم يتحقق وضوءه. فان زيار معتقد الارض قبل ان  
 يتقيد انقضى وضوءه. والفقهاء على طرية ابي حنيفة قال غشي الامة الحلال في ظلمة الليل عن ابي حنيفة كما روى عن محمد بن  
 هو المعتد سواء سقط او لم يسقط ذلك نام جالسا وهو يتجاءر بما يزيل معتد عن الارض ولا يزيل معتد عن الارض فاعدا مستويا  
 ظلمة الليل في الركعة حدثا فوضع راسه على الارض فاستيقظ لا يتحقق الوضوء سواء وضع بطن الكف او ظهر الكف ما لم يضع  
 على الارض قبل ان ينطق فان كان الناعدا مستندا الى الجدار او الى البارية او كان يرضاه رجل يمسك ذل الطهارة ان كان جالسا  
 ان يزيل سندا سقط انقضى للمروى عن ابي حنيفة انه لا يتحقق على كل حال الا كان ابنا مستوفيا في الارض فان نام كما  
 في السجود لو في المحل لا يتحقق الوضوء الا اذا اضطر في المحل ولا نام على راسه في السجود ولا في السجود عليه كان هذا الرجل

اوقف

بما ينبغي لا يستطيع ان يصلي الا مضطجعا قائما في الصلوة فمن ان المبارك انه ينقض الوضوء سيما كان لو من ولا اذا نام  
 في سجدة التلاوة والركون حدان لم يجمعهما كما في الصلوة وسجد الشكر كذلك عند سجدة التلاوة عن ابي يوسف  
 ثم بعد على وجه السجدة ان يفرغ رايحه ويضع يده على فخذه قائما في سجدة. وعندا يجتنبه يكون حدان في  
 سجدة السهو لا يكون حدان ولما التفتة وفي الاصل ايضا التفتة في الصلوة ينقض الوضوء والصلوة وضما كان التلاوة  
 سواء كانت التفتة في الصلوة عامدا وناسيا او المتعمد لا ينقض والفتك في الصلوة الجازية وسجد التلاوة لا ينقض الوضوء  
 ولكن ينقض صلوة الجازية وسجد التلاوة والفتك في الصلوة اما ينقض الوضوء اذا كان محال للسمع صوته سواء بدت سائلا ولا  
 لم تبد في الاجلاس وقال شمس الائمة العلوية في نسخة ان العاصم الامام حكى عن الشيخ انه اذا صلى حتى يدنو من سجدة وسجد من  
 القراءة والتسبيح فوجدوا بطلان جهان الغسل ينقض التيمم كذلك في صلوة يقيم فيها بعد ركعة في القطع خارج الصلوة  
 والفرقة راكبا وان كان في الصلوة والفرقة لا وضوء عليه وقال ابو يوسف في الصلوة على الوضوء بناء على انه يخرج القطع على  
 الرواية في الصلوة ياتي في موضع ذلك الفصل التوم بعد ما حدث الامام مستورا الوضوء عليهم وكذا بعد ما حكم الامام و  
 بعد سلام الامام هو الاصح رجل اذن او الصلوة مع الامام ثم احدث فذهب وقضا وجاز وقدر على الامام فصل في  
 الركعة ثم صلى لا وضوء عليه ولا يقدف في التشديد ولم يتشهد حتى صلى جازت صلوة عليه الوضوء لصلوة آخر  
 ولان الامام قد فعل التشديد وفي التشديد وتشهد التوم خلفه ثم صلى التوم عليه الوضوء لصلوة اخرى فسلم  
 الامام ذكر ذلك لم يلزم الوضوء وجعل شرع في الحقة ففعل الوقت وهو الصلوة فتقدم عبد ابي يوسف ينقض طهارة  
 وعبد محمد لا وعلى هذا وتذكر كمالا في التفتة في الصلوة وفي الوقت سعة ثم تفتة او شرع في الظرف الوقت ثم تفتة ويجعل ذلك  
 محذورا مع ابي يوسف في هذه السعة ولو شرع في الفرض او القطع بغير قراءة او شرع في الفرض لا يجزى الوضوء غير ثم تفتة على  
 هذا الاسم الامام ثم تذكر ان عليه سجدة المذكرة ثم صلى تفتة عليه الوضوء في رواية كتاب الصلوة وتوصل ركعة من  
 الفجر ثم طلعت الشمس ثم تفتة يلزم الوضوء في قياس قول ابي حنيفة وفي رواية امامة النساء فقامت امرأة حين  
 واقفت ثم تفتة الرجل ليس على الوضوء ما في الخلف اذا تقوى من سجدة الصلوة ثم تفتة لا وضوء عليه والصحيح اذا انقضى  
 القطع فعد له ثم تفتة عليه الوضوء في ركعة ولو غسل بعض اعضاء الوضوء فاهرق الماء فلم يجد الماء حتى يغسل باقي  
 الاعضاء فتم وشرع في الصلوة فتفتة ثم وجد الماء عن ابي يوسف انه يغسل الاعضاء الباقية ويصلي بعد ما يغسل  
 جميع الاعضاء سائبا على ان التفتة هي ابطال الغسل من اعضاء الوضوء فعلى هذا الخلاف فوضع السجدة في سجدة الامام  
 المرحوم في الحجب اذا غسل بعض اعضاء الوضوء الوجه والذراعين وغسل لاسه ووجهه انهم اهرق الماء فتم وانقضى  
 الصلوة فتفتة فيها ثم وجد الماء غسل وجهه وذراعيه ومسح برأسه وغسل سائر اعضاء الوضوء ولا يغسل عليه غسل  
 لاسه ووجهه عن ابي يوسف في الاول ان التفتة في الصلوة نافعة للطهارة التي بها شرع في الصلوة وشروطها في الصلوة

هذا بانهم لا يغسل وجهه ولا يمسح برأسه ولا يمسح بغيره ولا يغسل يده من تحت  
 اعضاء الوضوء الستة في الاصل اذ ابرأه الله تعالى من كل نجاسة ولا يغسل يده من تحت  
 او بالذي يصلح لغيره البتة او للوضوء بالتيه ثم رأى الامام <sup>عليه السلام</sup> ثم فقه المحدثين بقبض وضوءه  
 في الصلوة ثم تعلم من اهل العلم ان اذ اشبع ثم وجدا فيجب له ان يغسل يده من تحت  
 على صلوته ثم فقه اهل العلم ان اذ اشبع بالامام وماله ثم فقه لا يتنفض وضوءه  
 وانقض الوضوء فلا بد من مرفعة يديه وسننهما ولا يتنفض سبب وجوب الوضوء للحديث  
 الصلوة ولا اخذ الامام الرضوي في الاصل وما سئل الوضوء فقال من السنة غسل اليدين الى المرفعين  
 غسل الوجه وكيفية ان كان الاثنا عشرين اجبت يمكن رفعها فانه ياخذ بماله ويصب الماء على يده حتى يغسلها  
 ثلثا وان كان الاثنا عشر كان معناه صغيرا حتى يغسلها ويأخذها من الاثنا عشر يصب الماء على يده حتى يغسلها  
 لم يكن معناه صغيرا حتى يغسلها من اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء من الوجه ويصب على اليد اليمنى حتى يغسلها  
 ثلثا ثم يرفع اليمنى بالغالبين وهذا الذي عليه جماعة فان كان يجال يجال اخرى ثم التسمية في الوضوء ستة وثلاثون  
 الرواية ما يدل على انه اذ روي في الاستسقاء وقال البعض بعد الاستسقاء فان ترك التسمية عامدا او ناسيا جازى وضوءه  
 ويكره ان تركها عامدا وفي نسخة الامام خوله لانه لا بأس به ثم يفيض ويستنشق ويحييتان في الوضوء فريضان في  
 الجنابة وحل المضمضة استسقاء الماء جازي في المبالغة فان يصل الماء الى راس حلقه وحل الاستسقاء وان يصل  
 الى المارن والمبالغة في ان جازي الماء فان كان بين اسنانه شيء من الطعام هل يصل الماء الى راسه ان كان  
 كثيرا يشق للظن في كافي سقوط السن على الماء لانه وان كان قليلا يكون غصافا ان كان في طوله وجبه  
 ثقب وفيه مائتي يصل الماء اليه و في الساقية باب النون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحت  
 في الغسل من الجنابة جازي لان الماء لطيف يصل تحته غالبا قال رحمه الله وان شرب الماء هل يجزئ من المضمضة  
 فذكرنا في فصل الغسل في ترتيب المضمضة والاستسقاء سنة عندنا حتى يفيض الاثم يغسل وجهه ثلثا  
 وحل الوجه من تصاع الشعر الى اسفل الذقن ودخل العينين ليس من الوجه عندنا ولا يصلح الى الماء  
 الى الماء في تحت وكان في المائتي يقال بالمارسية ثم لا يخرج عن الحديث فخرج كالقطرة التي تحت وضوءه  
 السنة ما يظهر منه لحد الانضمام من الوجه وما بينكم عن الانضمام فهو صحيح ويجزئ يصل الماء  
 الى العذلة وهو السائر الذي بين الذقن ومنبت الشعر وعن ابي يوسف انه لا يلزم يصلح الماء الى الخنق  
 المائتي ويجزئ يصل الماء الى الذقن فيل يات اللحية تحت الذقن لا يصلح الماء اليه ولا تحت اللحية لا يصلح  
 الماء الى ما تحتها اذ روي ابي يوسف عن ابي حنيفة يخرج اثم يمسح راسه على ظاهر الحجة وفي رواية اخرى

هذا بانهم لا يغسل وجهه ولا يمسح برأسه ولا يمسح بغيره ولا يغسل يده من تحت  
 اعضاء الوضوء الستة في الاصل اذ ابرأه الله تعالى من كل نجاسة ولا يغسل يده من تحت  
 او بالذي يصلح لغيره البتة او للوضوء بالتيه ثم رأى الامام <sup>عليه السلام</sup> ثم فقه المحدثين بقبض وضوءه  
 في الصلوة ثم تعلم من اهل العلم ان اذ اشبع ثم وجدا فيجب له ان يغسل يده من تحت  
 على صلوته ثم فقه اهل العلم ان اذ اشبع بالامام وماله ثم فقه لا يتنفض وضوءه  
 وانقض الوضوء فلا بد من مرفعة يديه وسننهما ولا يتنفض سبب وجوب الوضوء للحديث  
 الصلوة ولا اخذ الامام الرضوي في الاصل وما سئل الوضوء فقال من السنة غسل اليدين الى المرفعين  
 غسل الوجه وكيفية ان كان الاثنا عشرين اجبت يمكن رفعها فانه ياخذ بماله ويصب الماء على يده حتى يغسلها  
 ثلثا وان كان الاثنا عشر كان معناه صغيرا حتى يغسلها ويأخذها من الاثنا عشر يصب الماء على يده حتى يغسلها  
 لم يكن معناه صغيرا حتى يغسلها من اليسرى مضمومة دون الكف ويرفع الماء من الوجه ويصب على اليد اليمنى حتى يغسلها  
 ثلثا ثم يرفع اليمنى بالغالبين وهذا الذي عليه جماعة فان كان يجال يجال اخرى ثم التسمية في الوضوء ستة وثلاثون  
 الرواية ما يدل على انه اذ روي في الاستسقاء وقال البعض بعد الاستسقاء فان ترك التسمية عامدا او ناسيا جازى وضوءه  
 ويكره ان تركها عامدا وفي نسخة الامام خوله لانه لا بأس به ثم يفيض ويستنشق ويحييتان في الوضوء فريضان في  
 الجنابة وحل المضمضة استسقاء الماء جازي في المبالغة فان يصل الماء الى راس حلقه وحل الاستسقاء وان يصل  
 الى المارن والمبالغة في ان جازي الماء فان كان بين اسنانه شيء من الطعام هل يصل الماء الى راسه ان كان  
 كثيرا يشق للظن في كافي سقوط السن على الماء لانه وان كان قليلا يكون غصافا ان كان في طوله وجبه  
 ثقب وفيه مائتي يصل الماء اليه و في الساقية باب النون ان كان بين اسنانه طعام ولم يصل الماء تحت  
 في الغسل من الجنابة جازي لان الماء لطيف يصل تحته غالبا قال رحمه الله وان شرب الماء هل يجزئ من المضمضة  
 فذكرنا في فصل الغسل في ترتيب المضمضة والاستسقاء سنة عندنا حتى يفيض الاثم يغسل وجهه ثلثا  
 وحل الوجه من تصاع الشعر الى اسفل الذقن ودخل العينين ليس من الوجه عندنا ولا يصلح الى الماء  
 الى الماء في تحت وكان في المائتي يقال بالمارسية ثم لا يخرج عن الحديث فخرج كالقطرة التي تحت وضوءه  
 السنة ما يظهر منه لحد الانضمام من الوجه وما بينكم عن الانضمام فهو صحيح ويجزئ يصل الماء  
 الى العذلة وهو السائر الذي بين الذقن ومنبت الشعر وعن ابي يوسف انه لا يلزم يصلح الماء الى الخنق  
 المائتي ويجزئ يصل الماء الى الذقن فيل يات اللحية تحت الذقن لا يصلح الماء اليه ولا تحت اللحية لا يصلح  
 الماء الى ما تحتها اذ روي ابي يوسف عن ابي حنيفة يخرج اثم يمسح راسه على ظاهر الحجة وفي رواية اخرى

فان كنت غسل اليدين اياه امكن ان يكون للرجل  
 فاما القدر طاهر يمكن اوضاءه ولا يرد  
 في الزايد فاصح قوله بالغالبين  
 تحت النزع عدم النجاسة على  
 اليد والغسل بها العذلة  
 وذكر وجوب الماء الى راسه ان كان  
 بالقرن في السبع حلا  
 قبل المبالغة بالربع  
 في المضمضة الغرض  
 في ذلك ان الطعام  
 في ذلك الشعر

وهو سنة من سنت  
 شعر الرأس

ما در هذا الفم ورجب عسرة  
 ان من ارجل هذا الرجل القاص  
 كما فرج ارجل ان للزاد  
 فاصغر الجبر فاصغر  
 الاصل ورجب  
 اعني جبر القاص  
 فاصغر الجبر  
 كنهه الجبر  
 لا يجبر الجبر  
 اصلا كما في  
 عليه غر الا فرج  
 الزاد غر

ملاط فیاض الوضو الع  
ملاط الاداری السیما  
ملاط النور

بنا، على الخلافة في  
سبب وجوب

الوضوء  
٢١٢  
الوضوء للصلاة  
بكتف يمينه لا يكره



السيد فان جاز كل حال في رواية الفقيه على النسخة فان نوصا الرجل وان نوصا الرجل او اغتسل وجرى  
 على جنين او عضاء ومن غرر غرث او دهم فابهم يصل الماء فيه جاز وضوءه طاهر وكان على العشاء  
 وضوءه فليست بوجوب يصل الماء فيه جاز بخلاف الغرث في جميع المواضع التي كانت في القامة سنة ان كان واسعاً وضوءه ان كان  
 ضيقاً بحيث لم يصل الماء فيه والتعب الذي وسطه القرب على هذا ما لا يخفى في مسائله في الاصل الاستنجاء بالاستحباب  
 سنة مؤكدة والاستنجاء بثلاثة اجزاء او ثلثة امدل او اربعين مقام سنة حتى لو نكحها من صلوة عذبا بنا على النجاسة  
 القليلة عموداً او علماً او اتصالاً بالنجاسة التي على موضع الحدث وبين النجاسة على غير موضع الحدث في غير موضع  
 الحدث اذا نكحها بكم ولو ترك في موضع الحدث امكن فلو استنجى بجزء واحد وحصل الاثنا يكون منبهاً للنسبة عندنا ولو استنجى  
 بثلاثة اجزاء ولم يحصل النقية لا يجزى يحصل النقية فان خرج القبح او الدم من ذلك للوضع لا يكتفي بالجر هذا  
 اذا كانت النجاسة التي على موضع الاستنجاء قد ردمت او قل وان كانت اكثر من ردم الدم لا يكتفي بالجر من استنجاه  
 انه يكتفي بجزء واحد لا يكتفي عن اربعين سفربلطان ولو استنجى بالعلم والدم من اجزاء اربعين وعن عندنا ولو استنجى  
 بجزء استنجى من الاجزاء الا اذا كان للجر او من فاستنجى بجزء لم يستنجى به فلهذا لا يكتفي بجزء استنجى بالاولى ويذكر بطلان  
 ونيل الثالث وهذا ليس بطريق الفعل عاوجه يحصل التصديق يستنجى بالماء والجر الماء الاستنجاء بالماء  
 بعد الاستنجاء بالجر ارب من مشاغل من قال هذا في الزمان الاول في زماننا فسنه وفيه وفيه وقال جليل كافي ما يكون  
 وجرى فخر حتى يظهر ما داخل في النجاسة فيفسله حتى يتم التنظيف وهو شرط عدد جهات النجاسة من شرط الثلث وهم  
 من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من شرط الاحليل ثلثاوه الفخذ والخصية والبرص والبرص حتى يقع  
 في قلبه انه قد طهر ويجب قلباً ثم يردد بكون الطهر ويستنجى باصبع او اصبعين او ثلث بوسط الاصابع والماء كذلك  
 يعمل به قبل الاستنجاء بعد هو المفضل وان كان ارب الخفين يحكم بطهارة الخفين بطهارة موضع الاستنجاء كذا  
 لو استنجى على الوجه بالماء المذوق طاهر ولو اصاب الماء ثمة او ذيل ان اصاب الماء الاول والثاني او الثالث فخرج نجاسة  
 وان اصابه الماء الرابع فخرج نجاسة الماء المسفل وان دخل الماء الاول والثالث داخل الخفاف والمكعب يخرج لا يظهر  
 باطن الخفاف للنفاسة بطهارة موضع الاستنجاء وان كان على طرف الخليل نجاسة اقل من قدر الدم وعلى موضع آخر  
 اقل من قدر الدم لكن لو جمع بين قدر الدم جمع وكذا لو كان على موضع معلوم بجملة اقل من قدر الدم وعلى  
 آخر اقل من قدر الدم لكن لو جمع بين قدر الدم جمع وخرجت الامام خله زاده لكن لو جمع بين قدر الدم  
 جمع وخرجت الامام خواهر زاده النجاسة اذا جاز في موضع الشرح ان كانت اكثر من قدر الدم او اقل من قدر الدم  
 كما اذا كانت النجاسة على يد اقل من قدر الدم ثم نكح على يد قدر الدم فانه لا يكون الاقراصا ويعتبر ان يجمع الكلي  
 هذا وعندنا نجاسة موضع الشرح عفواً لم ينزل الا اقل من قدر الدم ولا يفرق ان الماء او عندنا لا يفرق في طهارة

اسم جليل صغير من لدن  
 المبدى يقال له  
 جليل

الاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء  
 بالجر ارب من مشاغل من قال هذا في الزمان الاول في زماننا فسنه وفيه وفيه وقال جليل كافي ما يكون  
 وجرى فخر حتى يظهر ما داخل في النجاسة فيفسله حتى يتم التنظيف وهو شرط عدد جهات النجاسة من شرط الثلث وهم  
 من شرط السبع ومنهم من شرط العشرة ومنهم من شرط الاحليل ثلثاوه الفخذ والخصية والبرص والبرص حتى يقع  
 في قلبه انه قد طهر ويجب قلباً ثم يردد بكون الطهر ويستنجى باصبع او اصبعين او ثلث بوسط الاصابع والماء كذلك  
 يعمل به قبل الاستنجاء بعد هو المفضل وان كان ارب الخفين يحكم بطهارة الخفين بطهارة موضع الاستنجاء كذا  
 لو استنجى على الوجه بالماء المذوق طاهر ولو اصاب الماء ثمة او ذيل ان اصاب الماء الاول والثاني او الثالث فخرج نجاسة  
 وان اصابه الماء الرابع فخرج نجاسة الماء المسفل وان دخل الماء الاول والثالث داخل الخفاف والمكعب يخرج لا يظهر  
 باطن الخفاف للنفاسة بطهارة موضع الاستنجاء وان كان على طرف الخليل نجاسة اقل من قدر الدم وعلى موضع آخر  
 اقل من قدر الدم لكن لو جمع بين قدر الدم جمع وكذا لو كان على موضع معلوم بجملة اقل من قدر الدم وعلى  
 آخر اقل من قدر الدم لكن لو جمع بين قدر الدم جمع وخرجت الامام خله زاده لكن لو جمع بين قدر الدم  
 جمع وخرجت الامام خواهر زاده النجاسة اذا جاز في موضع الشرح ان كانت اكثر من قدر الدم او اقل من قدر الدم  
 كما اذا كانت النجاسة على يد اقل من قدر الدم ثم نكح على يد قدر الدم فانه لا يكون الاقراصا ويعتبر ان يجمع الكلي  
 هذا وعندنا نجاسة موضع الشرح عفواً لم ينزل الا اقل من قدر الدم ولا يفرق ان الماء او عندنا لا يفرق في طهارة

١٠ قلت لا يجب  
 الا عاذا لاربعين  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



امی صاحب ارجل یعنی ان کے لفظوں  
میں کہ نفع و ماز را  
آسا خا جعین  
میں رہا

في الكعبين

فانما يمشي عليه  
في موضع يمشي  
المشي على الارض  
فوز ذلك  
منه

المشي على الارض

المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض  
المشي على الارض

قليل ولو مسح بطائر كنه جازر المسحوب ان يمسح بيضا طر كنه وموضع المسح طر القدم فانه فاني ان ياد في  
رجل قطعت احد رجليه وبقي منها شئ يسير وليس الخف على الصبي فانه لا يمسح عليه ولو لمس الخف على  
المنطقة ان كان البقا اقل من ثلث اصابع لكن من العقب الامن موضع المسح كذلك وان كان من طر  
القدم جازر ولو اراد ان يمسح على خفيه جازر ولو مسح على الخف وذي به التعليم دون الطمان  
ويصح بنا على مسئلة التنية في الوضوء ولو مسح على خفيه ثم خشي ان يمسح على خفيه فامسح على خفيه  
بجزء من المسح ولو مشى في الخشيش فابطل ظاهر الخف ان كان مبنيا بالمال او بالمطهر جزر وبالطاهر  
المشايخ فيه ولا يمسح به غير ذلك البس خفيه على الجوارزة النديا والبنيم ثم وجعلها ترع خفيه فاني ان ياد ان  
فيه اخذوا المشايخ على هذا الجيفة وتجدد هذا السنن الجار ولو مسح بالسنن الجار ثم يمسح بالبنيم حتى يمسح  
ومعه سنن الجار فصح. وبعيد كذا هذا المسحاضة اذا فرضا. وليست خفيه تمسح ما دلت في الوقت فاد  
خرج الوقت ترع خفيه وغسلت رجليه عند التنية وهذا اذا كان الدم سائلا وعند اللبس وعند  
الطمان او عند احد مما اذا كان منقطعاً عند اللبس وعند الطمان تمسح كاللبن بر او وليست  
او ثلثة ايام ولو فرضا غسل رجليه او لا يمسح الخفين ثم استنجد ثم انم الوضوء ان استنجد على وجه السنة الامسح ان  
لحد وان كان على السنة يمسح في كتاب زهرين فلو مسح بالطن خفيه دون ظاهره لم يجرى ما عندنا المسح على الجوارزة ان  
كان بستر القدم لا يرى من الكعبين من طر القدم الا قد اصبع او اصبعين جازر المسح عليه وان لم يكن كذلك فكنه  
القدم بالجلد ان كان الجليل متصلاً بالجوارزة جازر المسح عليه وان شدد بشئ الا ذكرنا بستر القدم بالمعانة يجوز  
مشايخ سرقند ولم يجوز مشايخ بخارا واما المشايخ على الجوارزة ان كانا خفين من مغليين يجوز المسح عليهما ان  
كانا رقيقين غير مغليين لا يجوز المسح عليهما وان كانا خفين غير مغليين لا يجوز المسح عليهما عند الجيفة وعند  
يجوز والخفين ما يمسح على الساق من غزان بشد شئ فان كان الجوارزة من صوف لا يجوز المسح  
عليه عند دم وان كان الجوارزة من غزل وموثرين لا يجوز المسح عليه عند دم وان كان الجوارزة من غزل وان كان خفياً  
وليس الكعبين سراً لا يمسح والظاهر على هذا الخلاف واجمع انه لو كان متصلاً او متبسطاً لا يجوز المسح عليه ولو كان  
من الكعبين لا يجوز المسح عليه فان كان من ستر الصبي ان كان صلباً مستمسكاً بشئ معزجاً وراخ على هذا  
الجوارزة فان كان يابلاً طر القدم مشقوقاً وان كان سدياً قدماه فان كان هيا ذلك الشق خطاً او سدياً وان  
ليشد شداً يستر قدميه فهو كجوارب غير مشقوق وان كان يستر بعضه دون بعض فذلك كالخزق ولو كان من جلد فربق  
الصحيح ان على هذا الخلاف واما المسح على الخفاف الخشن من اللب أو كبريد المسح ان يجوز المسح عليه وبعيد على الجوارزة  
برق الخفين عند ذلك ليس ما وجد لا يمسح عليها ولا يجوز المسح عليها كون الاذن على اصابع الرجل طر القدمين ولا

مهرقن

بن اذ انزل العلم للمضيق في التوسيع  
كلان كلان في اذن في العبد المذنب  
دموان نريد على الربح الصالح  
مضغمة ولحم في الكرام  
لصالح الكرام  
مجمع

بمن البدر والمبدل

أي فليكن من غسل الرجل  
أن كان أصغر من سبعين سنة  
والأخرى والما في اليدين  
فما في اليدين ١٢

والفرد من الرجل في كل القدم  
من غسل يديه في كل القدم  
ثلاث أصابع حان المسح  
القدمين في كل  
ويعبد

وإذا أتى من المسح وغسل في كل القدم  
من البرص أو غيره من المسح  
في الصلوة ولم يجد ماء يغسل على ما كان

صلوة

وليس الخف على الصلوة فلو كان على القدمين المسح على الجبهة كالأصل لما عتق في كل المسح والصلوة على  
ما روي عن أبيه أنه لو كان المسح لا يفرق بين يدي يمينه وبين يدي يمينه على الجبهة وبين يدي يمينه  
المسح في كل المسح عليها وليس خفيه على طائر كالمسح عليها فدخل الماء في خفيه أنه لم يمسح عليه من المسح  
الرجل من غسل عليه غسل الرجل الأخرى ويتنقض مسحها وإن لم يبلغ الكعب لا وقال بعضهم إن أصابع كثر من غسلها  
رجليه يتنقض هو الأصح وفيه اختلاف المسح وإذا بدأ المسح أن جعل خفيه ونزع القدم من الخف فخر في الساق بعد  
فعل يتنقض مسحها عندئذ نزع بعض القدم عن مكانه عن أبيه أنه لو كان في الرجلين من غسلها عن عقب الخف الأكثر  
عقب الرجل عن عقب الخف المتنقض المسح ومن رواه عن أبيه أنه لو كان في الرجلين من غسلها عن عقب الخف قد نزلت  
أصابع المتنقض مسحها وعن محمد بن أنس بن مالك أن قدمه في موضع المسح قد نزلت أصابع لم يتنقض مسحها ومن رواه  
أن كان بحيث يمكنه المشي بعد ما نزلت قدمه عن موضع المسح لا يمسح المسح ولو كان خفه واسعاً وكان إذا وضع القدم  
ارتفعت القدم حتى يخرج العقب وإذا وضع القدم على العقب إلى موضع هذا لا بأس به ولا ينقض مسحها ولا يمسح  
أنه إذا خفف عن الرجل فخرج أكثر القدم من قبل عقبه حتى لا يبقى في الخف إلا قدر نزلت أصابع يجوز للمسح على الباقي  
وكذا كان الرجل يخرج يديه على صدره قدميه والكباقي في الخف قد نزلت أصابع يجوز للمسح على الباقي والبعض وإن كان  
أقل من ذلك لا يجوز وإذا انقضت وقت المسح ولم يجد ماء تلك الساعة فعليه نزع خفيه وغسل رجليه وليس عليه إعادة  
الوضوء فلا يستكمل الرجل مسح الأقل ثم سار نزع خفيه وغسل رجليه إذا نزلت أصابع يجوز للمسح على الباقي وهو مقيم ثم سار قبل أن  
يجد ماء فإنه مسح كالمسح السفر بالإجماع ولو نوى قضاء وليس الخفين ثم أحدث ومسح على الخفين أو لم يمسح  
استكمل يومه ولبسته سار مسح المسافر من عند المدة ولو قدم المسافر من بعد ما مسح يومه ولبسته  
أو أكثر نزع خفيه إلا إذا كان قد وجد ماء بعد يومين من وقت المسح نزع خفيه ولم يجد شيئاً من ذلك بالصلوة  
وإن قدم المسافر قبل استكمال يومه وأبدل مسح المسح من المسح أو أنه جازح حجاب رجليه من الرجل  
نزع الخف جازله أن يمسح وإن طائر انقضت من مسح وهو في الصلوة ولم يجد ماء بموضع صلوة في النوازل لا يمسح خفيه  
أو نوى قضاء فهذا هو أبو بكر الحارثي وليس خفيه ثم وجد الماء المطلق نزع خفيه لأن الظاهر أنه كانت مزمعة وقد نزلت  
الفرد في التيمم المستحب له بنقل الوقت إذا كان على طر من وجود الماء إذا كان في موضع الرجلين أو إذا  
أخر لا بأس به في المسح في وقت مكره فلا يتم في الطلب لا وصلح المصطفى في المسح في وقت مكره فلا  
لتميم الوقت أو قبل الوقت جازعاً فأن وجد الماء بعد ذلك أن وجد قبل الشروع في الصلوة بطل تيممه وإن  
وجد بعد ما شرع في الصلوة بنفسه للصلاة بخلاف التيمم وصلوة الجنازة ثم هو يجب عليه طلب الماء إن غلب عليه  
ظنه أن يقر به ما رواه غيره وجب عليه الطلب للصلاة وهو ما لا يجب عليه الطلب بدونه إلا إذا لم يجد ماء

الظن في ترجع القدر في المسافر اذا كان غير نيتين من وجوب الماء او عاب ثمنه على التيقن في آخر الوقت فيقيم في آخر الوقت  
وصلى ان كان بينه وبين الماء مقدار ميل جازوا اذا كان بينه وبين الماء اقل من ميل ولكن يخاف فوتها لصن  
التيتم والمسافر والمقيم فيه سواء والشرط ان يكون بينه وبين الماء ميل واكثر ولو لم يعلم ان بينه وبين الماء ميلا  
او اقل واكثر ولكن خرج ليحطب فلم يجد الماء ان كان بجبال او ذهب الى الماء خرج في آخر الوقت يقيم في آخر الوقت  
ولو نيم وفي رجل ما لم يعلم به جازله التيم وعند ابيس سيف لا يجوز وسواء وضع هو ونسبه او وضعه غيره  
وعلى هذا الفرق ان كان في صاعين او ثوب وهو لا يعلم لاختلاف المساج فيه وعن مجازة يجوز له ان لا يركب  
لو كانت معلنة في غنقه وعلى ظهره الا ان كان ما لم يجز التيم في الاصل في شرح الطحاوي لو كان الماء معلنا بالاكاف في موضع  
الاكاف وهو ركاب فليس يجز التيم ولو كان في صندوق الرجل لم يجز ولو كان هوسا فقال كان هوسا لم يجز لاجل الجوز ولو كان  
في الصندوق يجوز ولو ظن ان الماء قد نسي في موضع لم يثبت له ان لم يثبت لاجل الجوز ولو كان على كفاه اليقين فضا  
رجل طعام او رعيه فليس ثم تذكر لاجل الصوم بالاجماع ولو لم يثبت له ان لم يثبت لاجل التيم ولو لم يثبت له  
بالماء وسواء على الريبة او غير نام لكن لو يعلم يتنقص تيمه ولو علم كبحال الاستطاعة التي يجوز على نفسه من  
العدو والسبع لا يتنقص تيمه في شدة نفس الريبة وفي شرح الطحاوي لا يتنقص في الوجهين ولو ضرب الفسطاط على  
رأسه فعد على رأسه لم يعلم بذلك فقيم وعلى علم بالما امره بالاحكام ولو وجد في الطريق فيلها وهو لا يستطيع  
ان يخذ منها الماء ولا يجدها غير تيم ولو كان معه من قبل طار لاجز التيم ولو كان معه ما يكفيه الرضون  
غير انه يجاز العطش تيمه وكذا لو كان يخاف على دابة وكذا لو كان اكثر من ما الرضون يجزبه التيم ان كان يخاف  
العطش في شدة نفس الريبة والفتاوى رجل اراد ان يرضى منغدا انسان بوعد تيمه ويصلي ثم يعبد  
الصلوات في الاصل ولو كان مع رقيقة ما لم يكن معها يسال منه قبل ان يقيم والسؤال لا يجز عليه عند  
الحنيفة وقال ابو يوسف واجب وفي التجريد فان سأل في ذلك ان يعطى الابل ثمن ولم يكن معه غنم تيمه بالاجماع  
كان معه غنم ان بلغ بمثل قيمة في ذلك الموضع ويبيع بسير يبيع لانيتم ولكن كان لا يبيع الا بغيره فالحق  
لا يبيع في تيمه وتغير الغنم الفاخر لو كان قيمة الماء في حماره او ابيع الابل رعين فغيره فالحق هذا  
للرضون اما يباح اخذ للثوب وقال بعضهم في الرضون يحل نصف درهم من الجنا بدمهم وفي نسخة الاكاف  
فلو سألوا ان يعطى تيمه وصلى ثم اعطاه بعد ذلك فهو صلاته فان كان مع رقيقة ولو لم يكن معه  
ولو لا يجز عليه ان يسأل فان سأل الدابة فقال انظر حتى استفي الماء ثم ادفع اليك فالسجعة عند ابي حنيفة ان  
في آخر الوقت فان خاف فوت الوقت يقيم وصلى عند مليه نظر وان خاف فوت الوقت وعلى هذا لو كان  
مع رقيقة فرب هو عيان يقال له انظر حتى اصل دفع اليك الثوب واجمع ما اذا ما انعت لك ملل فيج

هذا هو اسم السائر  
في الجبل ان لم يكن  
في الجبل ان لم يكن  
في الجبل ان لم يكن

هذا هو الذي يتحقق به رتبة التيم  
لا جاهل حال  
الماء فندبر  
ال

ان كان نيتا في نفسه  
بوجوب تيمه في كل حال  
بوجوب تيمه في كل حال

لا غنى عن الماء  
ولا يجز عليه ان يسأل  
مع رقيقة ولو لم يكن معه  
مع رقيقة ولو لم يكن معه

طار فلق حمر الذر من الإحاطة  
 فادج القلاق دكيت انكرها  
 البرخنة قلب لآخر  
 نيا والاد في اعانوا  
 بعد فادج بافلا  
 ببع الصلوع  
 عرانا  
 ٥٤

(۱)  
 و سحر الاصل  
 ما بينافيه  
 ثم  
 بالزجاج  
 ۲۴  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

عظم  
على راسه  
نعم في هذا الزمان  
في بعض النواحي  
التي لا تسمى  
أي من التفرص  
والتميز



[illegible]

۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱  
 ۴۷۲  
 ۴۷۳  
 ۴۷۴  
 ۴۷۵  
 ۴۷۶  
 ۴۷۷  
 ۴۷۸  
 ۴۷۹  
 ۴۸۰  
 ۴۸۱  
 ۴۸۲  
 ۴۸۳  
 ۴۸۴  
 ۴۸۵  
 ۴۸۶  
 ۴۸۷  
 ۴۸۸  
 ۴۸۹  
 ۴۹۰  
 ۴۹۱  
 ۴۹۲  
 ۴۹۳  
 ۴۹۴  
 ۴۹۵  
 ۴۹۶  
 ۴۹۷  
 ۴۹۸  
 ۴۹۹  
 ۵۰۰  
 ۵۰۱  
 ۵۰۲  
 ۵۰۳  
 ۵۰۴  
 ۵۰۵  
 ۵۰۶  
 ۵۰۷  
 ۵۰۸  
 ۵۰۹  
 ۵۱۰  
 ۵۱۱  
 ۵۱۲  
 ۵۱۳  
 ۵۱۴  
 ۵۱۵  
 ۵۱۶  
 ۵۱۷  
 ۵۱۸  
 ۵۱۹  
 ۵۲۰  
 ۵۲۱

مجلس علم الادب والادب  
قد استلمه الاستاذ

التام ونحو عليهما اندر جائز ولو كان قاطن طاروا فيهم بل يلحق ببعض ما يلحق جسد ذكركم حتى ينفذ ثم يتم مخرج  
 لو تم بالطين على الخلاف وفي الكفر في مخرج التيمم بالطين ولو تم بمجرى الذهب والفضة جاز عند ما مالوا به على  
 الذهب والفضة وان شئت الطعاس والارض حاصر وعلى المدق والجمع وعلى النقطة او الشبر ما ليس من جمر الارض الا انه  
 خلص من جمر الارض والافاق لا يجوز التيمم بالاشراق وهو التيمم بالعين والبرجد ولا يجوز الا ولو تم بالبحر الامس  
 والمعلول يجوز عند ما يحنقه مخرج كعند ابي يوسف ولا يجوز وعن محمد وروايان في رواية ان كان عليه عيار يجوز في  
 طوبى يجوز مطلقا والبحر المدق في ذلك ان لا يجوز ولا يجوز عند ما يحنقه مخرج وعن محمد وروايان في رواية ان كان عليه عيار يجوز في  
 ابي يوسف مردود والخرف الجوزي على هذا الخلاف الا ان الاستعانة بشئ من الاودية جيز عند الايجاع والجمع واجمعوا  
 انه لو تم بالرماد لا يجوز ولو تم بارض زفت على الاختلاف الذي ذكرنا في الخرف وعلى هذا الخلاف في التيمم بالطين  
 ولو تم بارض سبخة ان كانت مستعدة من المراتب يجوز عند ما حاذقوا ابي يوسف ولو تم بالفان ان طلى  
 على وجهها من الاختلاف كالاذن والاصبع واشباه ذلك لا يجوز وان تم قبل الطلح عجزه وكذا التيمم على ظاهر  
 العضارة يجوز ولو تم بغيرها طين يجوز عند ما وعند ابي يوسف مخرج رويان في علي عيار يجوز وان لم يكن عليه عيار يجوز ايضا عند ما يحنقه مخرج  
 وما يلا يجوز فاحتملوا في الجلي ان كان عليه عيار يجوز وان لم يكن عليه عيار يجوز ايضا عند ما يحنقه مخرج  
 وعند مالك لا يجوز والاصح هو الجواز وقال شمس الامم للحواشي المستغنى الاصح انه لا يجوز سواء كان مائيا  
 او جليدا <sup>او مائيا</sup> من رجل نفق ثوبه او بدن وتيمم بغيره وهو يقدر على الصعد اجزاء وعند ابي يوسف  
 لا يجوز ان كان لا يقدر على الصعد جاز بالاجماع واجمعوا انه اذا لم يكن عليه عيار لا يجوز ولو تم بغيره  
 حائض من مكان ثم وضع حجرين على ذلك المكان تيمم لهما وللستعمل المراتب الذي استعمل في وجهه والارض  
 ولا يجوز التيمم من مكان كان فيه بوله او جاسه وان ذهب الارض ووصل عليه ما جاز الكلي الا وهو ان يمس  
 الرج او دم الحائط فاصاب العضارة وجهه وفراعيه لم يحن حتى يمس بوجهه التيمم وكذا لو ذر الرجل على وجهه زبالا  
 فان لم يمس بوجهه التيمم والعبارة عليه جاز عند ما يحنقه مخرج ولو ادخل راسه في موضع العبارة تيمم وكذا اذا  
 حائط وظل العبارة فخرت به راسه ونفى التيمم جاز في الشك في صحتها  
 الاسلام والعياذ بالله ثم اسلم من على ثوبه عند الشك ومن استيقن بالحدث من على ثوبه حتى يستيقن  
 بالوضوء لو التيمم التيمم او ادى فصدته سرا باظن انه ما نسي اليه ساعة فاذا سرى با فصد ان يستأنف  
 الصلوة سواء جاز في مكان الصلوة او لم يجر في المسئلة مع اخراية التيمم فصد ما فصد الصلوة في كتاب الصلوة  
 فكذلك هناك التيمم اذا وجد الماء بعد ما فرغ من الشك في ان يعلم فصدت صلوة عند ما يحنقه مخرج  
 مع اخراية ما في نفسه كما في الصلوة رجل ضرب سبيليه على الارض التيمم ثم اشد قبل الاستعانة الخلف التيمم



مفت  
المفتي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين  
هذا الكتاب من تأليف  
الشيخ الفاضل  
المفتي

قلت شكك من هذه النسخة  
والكلام مقتضى أن ما جاز  
منه من نسخهم والكلام العام

۱- فرماید - سر  
۲- عطف علی کل  
۳- من فراس له

مع الكبرياء على  
ان كان على كبرياء  
للتبعية على كبرياء  
عنه

التي هي  
التي هي  
التي هي

التي هي  
التي هي  
التي هي

التي هي  
التي هي  
التي هي

بعد بعينه على استعمال الماء ان كان المعين حرا من جهة او اجنبيا جازا لا يتم وعند مال الاجير  
فان كان المعين مملوكا اختلف الشايع فيه على قولين ايجنفية ومع قولان كان المعين بعينه بعينه  
لا يجوز التيمم عند الكل على هذا الخلاف اذا كان لا يتقدم على استعمال التيمم او لا يتقدم على التيمم  
على سائر جرح وجد من جرح المعين حركته الا ان كان لا يتقدم على استعمال التيمم او لا يتقدم على التيمم  
خلافه لما بناه على ان الاستطاعة لا تثبت بالغير عند ايجنفية ومع قولان كان المعين مملوكا  
اذا رخصت الاجرة على الزوج ان يرضى وان يرضى وان يرضى وان يرضى وان يرضى وان يرضى  
ويصل في غير ما شاء من الصلوات الوضوء والغوات والنوافل ما يحدث لغير التيمم او بعد الماء عندنا  
فان وجد الماء فليست هناك ثم حركت الصلوة فلم يجد الماء اعد التيمم والتيمم لا يجرى فيه خلاف هو الصحيح  
اما اذا جرح التيمم ونهى احد بعينه وصلى فاعلما جاز وان كان لا يجرى لغيره اجابات بغير الاكثر عندنا  
كان او جنبيا في الجنازة بغيره اكثر التيمم للحدث بغيره اكثر اعضاء الرضوان كان الاكثر جرحا والاضل صحيحا  
تيمم وان كان الاكثر صحيحا افضل الصحيح ومع على المخرج ان امكنه بان لا يرضى السجدة وان لم يمكنه السجدة على  
الجوار او في الخفة او جرح التيمم وان كان فضله صحيحا والنصف جرحا اختلف الشايع في ذلك  
ان تيمم ولا يستعمل الماء وتختلف الشايع في معرفة التيمم والاكثر منهم من اغفر من حيث اعدا اعضاء حتى لو كان  
راسه وجهه وبقية صحته ورجلاه جرحا من جرح الصلوة لا يتم وعلى التيمم ومنهم من اغفر اكثر من  
كل عضو من اعضاء الرضوان الا الاكثر صحته على الصلوة وان كان الاكثر جرحا تيمم الصحيح في المصداق اهل ذلك  
من الفصل يباح له التيمم عند ايجنفية مع خلافه ما لا يوجب التيمم اذا خاف اهداك تيمم ولا يفصل الا اجماع  
والجحد اذا خاف اهداك اختلفوا على قولين ايجنفية والصحيح انه لا يباح له التيمم قال بعض مشايخنا في بيان الاصل  
المقيم التيمم المحسوس في السجدة اذا كان في موضع نظير وهو لا يوجب التيمم ان كان خارج الموضع او جنفية مع  
بالتيمم وان كان في الموضع لا يصل ثم يرجع وقال يوصل ثم يعيد وسواء ما وان كان المحسوس في الموضع في مكان جرح  
لا يجد من بانظيره الا كما بانظيره لا يوجب التيمم ولا يرضى به فله لا يوصل عند ايجنفية مع قولنا هو صحيح  
او التراب وقال ابو ذر بن سفيان يوصل بالايما فشبها بالصلين وقال بعضهم اما يوصل بالايما على قوله اهل اليمن  
الوضع يا ابا ما اذا كان يا ابا يوصل في سجدة ومعه في بعض الروايات مع ايجنفية وجميع ان كان  
لا يوصل في موضع السجدة والسجدة والسجدة بالسجدة وان خاف فوت الوقت وهذا اهل اليمن  
ان يمسح الارض او الحائط شيئا فان لم يمكنه مسح التراب الطاهر يمسح الارض او الحائط او يمسح  
تيمم اذا سمع الكون عن الرضوان والصلوة يوصل بها ثم يعيد اذا جرح وكذا القول بعد ان نوضا وتجنبنا او

٢  
٢١٢  
١٢  
٢  
٢١٣

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

انجمن غیب طلب  
مقام عالیہ لکھنؤ

ایملا عین وقت  
۲۱ مارچ ۲۰۲۱

ای بالفصل

الوحدة ١٢

وہاں کا خانہ اسلم  
کنزوم اسلم

2/3

[illegible][illegible]

[illegible]

اوساعين  
محبت التدبيرة  
سنة ١٢٠٠

ایمانی است که در  
قلب هر کس نهاده شده  
است و به واسطه آنست  
که او را از ایمان و کفر  
و حق و باطل و غیر اینها  
آگاه ساخته اند

ای مالاتی منہ  
الحل بالیقین  
من الحل ۲۱

قلت انك مشكل  
وان في اوله  
ساج في هذا  
١١٣



في اللحم حتى صار كالمحيط على قاعه الكلى خرج الصلوة للإمام أو الدعة الشاوي ليعمل على كل محمد  
في الدج إذا خرج شيء من السباع مثل الثعلب وعن بطر جلد وهو بطر لاختلاف الشاوي حتى وصل معه شيء من لحم  
أكثر من هذا الدرهم فيد صاوية ولو وقع في الماء القليل أضرب هو الخمار وقال أبو يوسف لا يطرح جلد الكلب إذا  
دبح ولا يلقه الذئب قال ولا تعرف فلا عن أبي حنيفة مخرج وذكر في الجامع الصغير جلد جمل غير كونه اللحم  
يطرح بالرباع عند ما وكلت جلد سائر السباع وقال الشافعي جلد الكلب لا يطرح بالرباع ولا واحد من سائر السباع  
فإن وطأ بالرباع طرأ كونه في الدج وإن لم يكن مأكول اللحم كجلد الحمار والبعل والسبع كملوك كالحمار يطرح  
وإن لم يكن في الماء القليل أو في ماء آخر لا يجسه وبالحذر القبيح ذكر الصد الشديدة في صيد الفأري كان  
بازيا مذبذبا كما في الباري من الطيور أو الفأر أو الحية يجوز الصلوة مع لحمها إذا كانت مذبذبة وكذا كلب الكلب  
سنة بجسمه الصلوة مع لحمه إذا كان مذبذبا كلب يطرح جلد الكلب إن كان في شريطة القمية في هذا الزكوة  
يشترط أن يكون الزكوة في محلها يعني بين اللثة واللحيتين وإن يكون الدج من أصل الذئب وجلد يطرح بالرباع ولا يطرح  
لا يطرح جلد بالرباع ولا يطرح لحمه بالزكوة والأصل أن ما يطرح جلد بالرباع يلقه الزكوة ولا فلا ولا يمس منه  
إن لم يكن يلقه الزكوة ويطرح جلد بالرباع فلا أبو يوسف رأيت على أبي حنيفة ثعلاب وقتل ويخاف من  
يصل جلد الميتة إذا لم يمس في الماء لا يفسد الماء وفي مسك الميتة إذا علوة الشمس حتى لم يمس منه  
من الفاسد وهو دباع لا بأس من الميتة بالحافر والظلف والعظم إذا لم يمس ذهب اللحم وكذا العصب وكذا الطير  
أرشد إلى أن يترك السباع الكلى في الأجزاء القليلة في السباع فيما يكون نجسا وفيما لا يكون أذات في  
الأنف أو باب أو غيره أو غير ذلك أو غير ذلك أو خنثاء أو شبه ذلك مما ليس دم سائل فيفسد الماء  
عند ما وصل مع دود الخار والدودة أو ولدت من النجاسة قال شمس الأئمة المحلول في مرجع كسب جنة وكذا كونه  
حتى لو غسل ثم وقع في الماء القليل لا يجسه ويجوز الصلوة معها وأجمعوا أن دود الخار وسوس النمل لا يفسد  
وأصل موت ما ليس له دم سائل في المايعات يخرج عن المايعات عند ما يلوأ ولا يمسك لا يفسد الماء وفي نسخة  
الجامع الصغير للمنفق الإمام طرأ الماء إذا مات في الماء القليل فسد الماء في الصريح والرباعية عن أبي حنيفة ولو مات  
في غير الماء يفسد باقيا الروايات ويقتضي طرأ الماء إذا وقع في الماء القليل عن أبي حنيفة مخرج وإتيان وعن محمد أنه لا بأس  
وعن أبي يوسف مخرج الكلب الذي لم يمس من الماء يجمع أنه إذا مات في الماء لا يفسد الماء وفي غير الماء من المايعات  
هل يفسد ذلك المايعة اختلف الشاوي خرج في مسقط في الماء أو لم تنقطع وعن محمد أنه إذا قتلت في الماء كرهت شربة هذا  
إذا كان ما بين الأوتار كان ما بين الأوتار لا يفسد الماء إن مات في الماء من المايعات يفسد في وقت لا يفسد الماء  
الماء إن استخرج من الماء بوقت من ساعة فإن كان بعضه موطأ يرى ويرى المصنوع والبرطلان في الماء لا يفسد

الله الصلوة التي  
أعطى من بركة  
حاجب الثوب إذا لم يمس  
في الماء لا يفسد

*(Handwritten notes in Arabic script)*

لانه مول جيمد تبارك عكم الفقيه  
فليس عدم الجواز الخجاسته  
بل لانه ليس بما  
مطلق  
٣



رجع الثوب في رواية ربيع الوضع الذي اصابه الحماصة وعن ابي يوسف في رواية شريفي بن ربيع بن ربيع  
والفاخر في المفاخر في ربيع الف الثالثة بجواز شريفي للدراي وفيه عند محمد بن عبد الله ابي يوسف في  
جواز شريفي للدراي وهذا في حقيقته لا في ربيع الاصل او في الف من جواز التقدير فيه بالكثير الفاخر في ربيع محمد بن  
طاهر في الاصل في الاسرار في ربيع الف الف في المشرق لا باس بركه اسور ما في كل من الدواب والطيور طاهر الا في  
الوجاهة المحلاة فانه مكرن الا ان يكون مجموعته وحدها ان يحبس في بيت ومنهم من قال بجواز الحيرة ويجوز ان  
فيها من اسما من الخنازير والعلف اما ما في المرق واللعاب كالسور وسور ما في كل من الدواب والبيع في الدواب  
الحق بن جحش بن جحش وسور سلع اليهام كالاسد والذئب والبر والتمند بن جحش عندنا وسور الكلب بن جحش عندنا  
لما في ربيع كوسر الحمار عندنا مشكوك ان كان جحر ما غيره اقتصار به وان كان لا يحد بوقصا به والا فليس ان يتم  
غيره ان يقتصار به يتم فهو اخص وان يتم او اخص وان يتم او اخص وان يتم او اخص وان يتم او اخص وان يتم  
الطهرية اما الطهارة فبأنه بالاجماع في رواية عن ابي حنيفة في رواية انه بن جحش والتقدير بالكثير الفاخر في ربيع الحمار  
ولم يتم وصلي ثم يتم ولما ذلك الصلوات يخرج عن العمد وهو في طائفة الوضوء ليس الحمار لاختلاف المشايخ في الاصل  
ان ينوي ولو قصاره ولم يتم وكذا في الثوب المحرقة طاهر في رواية لا يفسد ما الحمار اذا شرب من العسل لا يفسد شربه وعرفه  
طاهر ولما به حتى لا يصاب الثوب لا تشك لكن لو اصاب الماء التلبد اضمح في القاري الصغرى وعن محمد بن ابي  
الانان طاهر ولا يكره البغض الحمار وسور الف في شرح الجامع الصغير للصالح الشهيد اشهد ما طاهر وعن ابي حنيفة في  
مرطبان وسور الحراف البت كالحية والمان والسور مكرن كراهة تنزيه هو الاصح قال ابو يوسف لا باس برقي السور  
خاصة ولا سور سباع الطير ولا يكره الحمار في ربيع الف اما مكرن ويصح ان يقاطعا بينا وله المزور واستقط  
من فيها ولو تحسنت اسما في ربيع ان يجمع من ذلك فان اكل الفان ثم شرب الماء قد ذكرنا في فصل النظمين غير الماء حكم  
الماء المذكور في شرح الطهارة في سائر الاسماء ان كان قادرا على ان يحد بوقصا به جاز مع الكراهة وان كان عاديا  
لما اطاقه بوقصا ولا يجوز ان يتم حال وجوده ولو اصاب مع الدواب جحر مع بلفه للسك ان كانت بادية جازت صلوة  
وان كانت مرطبة ان كانت ناجية بادية مذبوحة جازت صلوة وان كانت غير مذبوحة لا للسك وكل في الطهارة  
ويجوز في الادوية نوع منه فاما الذي يسلم من طاهر هو الصحيح وعند ابي يوسف بن جحش والتقدير فيه بالكثير الفاخر  
بناء على سلك البلم وعلى هذا وصلي ومعرفة في الخط الجحر في الصلوة عند ما وعند ابي يوسف لا يجوز ذلك كما  
كبر فاحش كذا في الاصل في رواية انفاضي في ربيع الف الف في المشرق في بيت فاصابط الطاهر في  
اسان لا يفسد استحا اما ما في بطر الشجاعة في ربيع الاصل في افاكان جاز على كونه طاهر او بيت المبالغة وكل  
على طاهر وعرف الطاهر وتعلم منه وكذا لو كان في الاصطبل كونه معلق في ربيع من اسفل الكوز سطح كذا

سرية لا يغير من به فاصاب السطح مطر فوالسطح فاصاب ذلك الماء الثوب ان كانت الساحة مطر في حال المصايب  
ذلك الماء لا يتنجس الثوب ذلك كان لا يتنجس في المتقارب وقع في عصر قصير غير انه بقي فيه شيء فاصا  
بجان من جود فيه راحة للمرا لا يحكم نجاسة الثوب عند ما يجف من ريح وعند ما العبرة بالراحة القليل والمصابون ومن  
الكتمان ليس ينجس <sup>الفصل الثاني</sup> في النجاسة تصيب الثوب ونحوها وفي الاصل القليل من النجاسة عفو  
اذا اصاب الثوب ريح والتقدير بالدم ومن كان اكثر من قدر الدم يمنع جوار الصلوة وقد روي  
لا يمنع ويكون مسبا فان كان اقل من الافضل ان يغسلها ولا يكون سببا والدم اكثر من يكون في التقدير المعروف  
في اليد والمعبر في ذلك الدم في الكيفية كالعذرة وبسط الدم في الرقبة كالبول في الرقبة في الفتحة رجل يبي  
بعذر في من فاستغنى الماء من وقوعها فاصاب ثوب انسان لا يتنجس الا ان يظفره لون النجاسة <sup>نظر</sup>  
هذا الحمار اذا مال ذلك فاصاب من ذلك الرشح ثوب رجل فيرض والثوب اذا استغنى عليه البول مثل رزق  
فذلك عفو فلو وقع هذا الثوب في الماء القليل هل ينجس الماء عن النجاسة ان جعفر بن محمد قال لما قال ان يقول يتنجس في الماء  
ان يقول لا يتنجس هذا في موضع مسكلة الاستنجاء يعني اذا ابتل بالي بعد هذا ولا يتنجس على الختم مسح عليه الماء  
بابا جاز الرقبة الخاف او الزرابي الخمس اذهب به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس بالرقبة من النجاسة ولو لم  
الريح على النجاسة ثم تروى بلول علق بصبيبه الريح قال خمس الاية للحواشي انما يتنجس ولو استنجى بالماء ثم  
بالمسحيل حتى ينال الخلف المشايخ على انه لا يتنجس ما حوله وكذا لو لم يستنج ولكن ابتل بالرداء بالعرف والماء  
ثم فسكن في جواب خمس الاية للحواشي ان يتنجس وكذا لو استنجى بغير الماء بالخرق ابتل ذلك الموضع بعد ذلك  
ثم اصاب ذلك من بدنه او ثوبه لقائل ان يقول لا يتنجس النجاسة ان يتنجس ولا يتنجس الاية الصلوة معه ان كان اكثر  
من قدر الدم ولو اصاب طرف الاحليل من البول اكثر من قدر الدم لا يتنجس صلوة هو الصحيح اذا نام الرجل  
على زابن فاصابه مني ويصبر في الرطوبة ابتل الفرائش من عرقه لم يظفر اثر البول في حين لا يتنجس جسده وان كان  
العرق كثير احتجى ابتل الفرائش ثم اصاب بالزراش جسده فظفر في جسده ينجس بدنه وضع رجله على الرضوخة  
او يد بعض ان كان بابا وهو لم ينف عليه بالشي لا يتنجس رجله ولو كان رطبا وانما رجله باس فظفر الرطوبة  
في قد ينجس رجله رطبا فاصاب رجله من الاوراث فظفر في الاوراث لم ينجس من رطبا في الارث اذا التفت  
النجس في الثوب الطاهر والنجس رطب فظفر في ذلك في الثوب الطاهر ولكن لم يصر رطبا بحيث يسل منه شيء ولا يمتلئ  
لو لم يمتلئ الخلف للشيخ فيه ولا يصح انه لا يصير نجسا وكذا لو بسط الثوب الطاهر على الثوب النجس او على الرضوخة مبدلة  
واثر تلك النجاسة في الثوب لكن لم يصر رطبا على وجهه يسل منه شيء لكن يوضع المذقة الخلف المذقة في  
انه لا يصير نجسا ويجعل الرقبة الطين وطبق به سطح فيبصر موضع عليه من يد بلول لا يتنجس الماء الطاهر اذا التقط

بالترايب الجبس وصار طينا او كان الماء الجبس وصار طينا او كان الماء الجبس وصار طينا او كان الماء الجبس وصار طينا  
عنه وما اخذت فيه ابو العيثه وهكذا روى عن ابي يوسف وكذا ابو نصر محمد بن سلام ايها كان طائر الطين طائر وهذا  
قول محمد بن حاتم صاريه الخ وروى في الجدي بنظران وقع في الماء ثم لم يجد الماء الجبس وان وقع في البحر الجبس طائر لا غسل  
ثلاثا فونه اذا جعل التكة من شعر الكلب لباس به الكلب اذا شق على النعيق وضع انسان رجلا على ذلك الموضع  
او جعل ذلك النعيق في النجعة فان لم يكن رجلا قبل بالدارية ان كان لباسه وان كان رجلا من جبن وكذا الكلب  
اذا مشى في الطين وارده فوطى انسان على ارجله غسل رجلا الكلب اذا اخذ عضو انسان او ثوبه او اخذ  
في حالة الغضب لا يجنبه ذلك اخذ في حالة المزاج جعل الكلب اذا دخل الماء ثم خرج فاستغفر فصاب رجلا انسان  
افسد ولو اصابه بالطم لم يفسد الكلب اذا شق على النفس على ثوب انسان حتى يجرد الثوب من نفسه تجس  
الشرب لم يحل كما قد مر في فصل البياض الكلب اذا بال على طين ان كان حاله لا يعلم لا يتجسس لان من طبع الارض  
ان ياكل النجاسة المستعق في السعق في الحظر والاباحة وفيه فليد الفاضل على النسي الفضة  
كان لما رجع مسلم فجامعها الاقر بالاعتقال ان كان لا يعتدلون اما شرب الخمر لهما ان يمتنع من ذلك كالمسلة  
او اكل النجس او البصل وكان زوجهما كرم ذلك لان يمتنعان وان يمتنع من الخمر الى البغية كما يمتنع من الخمر الى البغية  
شرب الماء المستعق ولا تنفع الماء الجبس من فضل البياض في الماء المستعق والاصل اذا اراد الحيوان ياكل والمستحج ان  
يغسل يديه وبعضه واهو ان كان عليه نجاسة حقيقية فيفرض غسلها بالماء وفيه الحاضر والاراد ان ياكل  
يد بها وفيه المصنعة اخذت الساج وهو لباس الجبس شرب الماء ان شرب على وجهه شربا وعلم وجهه السنة لا يباح  
ولا لباس الجبس ان ينام او يخلو له لباس بالنسج بالمزيد بعد الوضوء والغسل في الاصل في التناوي للباس الكلب  
الحمام لا لباس به اذا كان لهم للنساء ويدخلن في زواجر انسان الغسل او غسل راسا ويد به ان يديه فيها شيء من الدقيق  
ويحالي يخلط بها الدواب لا لباس به وهو بمنزلة التين هذا في التنازل وفيه البين عن محمد بن ابي قال ابو بصير  
والسويقي بمنزلة الانسان بعد اكل الطعام وله ابا حنيفة وابا يوسف كانا لم يربا لباسا وهو قول محمد  
وفي التنازل الجبس اذا وضع على المرح ان عرف ان فيه شفا لا لباس به راي على ثوب ان نجاسة اكثر من قدر  
الدرهم ان وقع في قذارة لم يجز يستعمل يغسل لم يسه ان لا يجزى وان علم انه اجتمعت له نجاسة كان في سعة  
من ان لا يجزى ولا المعروف على هذا ان علم انهم يسمعون بحج عليه والا فلا قال الامام الرضا في الخبر المعروف  
واجب طلبنا من غير هذا التفسير في الدار لرجل فقال له الطبيب قد غلب غلب الغم فاحضره فلم يخرج حتى  
مات اذ لم يكن ما خذوا ولا لباس الحنة اذا نطق الحجاب الكبر القبل والدر ليس للمخرج ان يجلها او جل وقتها  
لعم الاطفا وان جاور الخدم هذا في النجاسة وان لم يجاور الخدم او وقتها بشر كالبلا لا لباس به وهو مسح

ولا بأس بقلم الاطهار يوم السبت واذا قلم اطهار اجبر شتمه وان شاء لا بأس وان شاء في الغسل  
 والكسوف بركه الكحل الثاني  
 الاول الاذان الثاني المقدمة فيها آداب الصلوة والسنة وما يجوز في العجز خصوص صلواتها  
 بالركوع والجلود فيها ما يكره ولا يكره الثالث في المراجع الرابع في موافق الصلوة الخامسة في استيفاء  
 السجدة وفيها مسائل يتفرع السادس في سنة العورة السابع في طهارة الثوب الثامن في الغيبة التاسع  
 النكاح العاشر في مسائل الزهبة الحادي عشرة في المرأة وفيها المرأة خارج الصلوة ومن الصحف والدعاء  
 عشرة في زلة القاري الثالث عشر فيما قصد الصلوة والا يفسد الرابع عشر في الحديث الصلوة الخامسة عشر  
 في الامامة وفيها مسائل السبوق السادس عشر في اليهود وفيها مسائل السجود السابع عشر في سجدة التلاوة  
 الثامن عشر في الزهراء التاسع عشر في قضاء الغوايب العشرون في الصلوة على الدابة والصلوة في السفينة الحادي  
 والعشرون في صلوة المريض الثاني والعشرون في صلوة السار الثالث والعشرون في صلوة الجمعة الرابع  
 والعشرون في صلوة المعدين الخامس والعشرون في طهارة السادس والعشرون في مسائل المسجد  
 الاول الاذان وفيه نغمة القاضي الامام احمد اللوزن اذا يكن عالما باوقات الصلوة لا يستحق ثواب المؤمنين واجب  
 الى ان يكون للوزن عالما بالسنة ولا يحل للوزن ولا للامام ان يقرأ فان لم يقرأ عليهم على من يقرأ حاجته قوله  
 وفي وقت شيئاً كان حسناً بطيب له ولا يكره اجسد المحجب للسعي وذلك النجاسة في يوم الجمعة الاول  
 الاول الذي على المنارة ومباني في باب الجمعة قوله الطحاوي ان المعبد يترك عند المبر بعد خروج الامام  
 وليس لغير الصلوات الخمس والجمعة اذان ولا اقامة ومن فاته صلوة عرفه فتمتخصه على وقت  
 آخر اذن لها وقام وحدها كان او جماعة وليس على النساء اذان ولا اقامة وان صليين اذاناً وقام  
 جازف صلواتهم مع الإساءة ولا مجال بركه اذ لا يكتفى بالجماعة في السجدة غير اذان واقامة ولا يكره في  
 البيت واكره في الضياع فان ترك الاذان والاقامة جاز وان اذوا قاتوا كان اولى وان صلوا جماعة  
 في المنارة وفي الاذان لا يكره وان ترك الاقامة بركه قال محمد بن اذ امر اهل مصر على ترك الاذان والاقامة  
 بها فان ائمة تولى تدبر على ذلك بالسلاح وقال ابو يوسف في المنارة بالسلاح عند ذلك الرافض والويلات فاما  
 السنن فيكون على تركها ولا يفتنون جماعة من اهل المسجد اذ في المسجد على وجه المحافة بحيث لم يسمع  
 عنهم ثم حفر من اهل المسجد فوم وعلم انهم ان يصلوا الجماعة على وجه رافضين للجماعة الاولى  
 صحت اذان المعبد ولا تعصى والاعراب وذلك ما عجزهم اولى فان اذن قبل الوقت بركه ويأذ في الوقت وقيل  
 ابو يوسف في اتباع اذان العجز لا يكره ان اذن في الضميمة الاخر من الليل ويكره الاذان مع الجماعة ولا يكره الجمع



المؤذن ان في الحجة  
والله اعلم  
بما في  
الكتاب

[illegible]

[illegible]

الحال والوجبات والآداب كمال السنن واعلم بان الصلوة لا يفسد بترك السنة والواجب وانما يفسد  
 بترك الركن والركن وبما جاز الفرض والركن ان كان علما بانهم وان كان عن سهو زمره سبوح السهو وكذا ترك  
 الواجب علما بانهم وان كان عن سهو يتركه سبوح السهو وكذا بتأخيرها وتأخير الطلوع وسبوح الركبان التي هي  
 ركنية وقال في بعض الصلوات اثنا عشر سنة خارج الصلوة وستة في الصلوة وهو ما ذكرنا قبل في خروج عن الصلوة  
 بفعل الصلوة في بعض الصلوات اربع عشرة مرة في بعض الصلوات ثلث عشرة وعقد عاشر في بعض الصلوات واكواب الصلوة في الصلاة  
 اذا شرع في الصلوة يقول سبحانك اللهم وبحمدك ثم يتعوذ بصورته بتعوذ بالله من الشيطان الرجيم هو الحار والمعوذ  
 وعقد عطا واجب ويخفيها ويخفيها عن الناس عند يسوف وعقد محمد سبع للقرآن وانما يظهر عن الاختلاف في  
 ثلث مسائل احدها ان التقديس يتعوذ عند يسوفه لانه ياتي بالثنا فياتي بما هو سبع وهو المعوذ وعقد محمد لانه  
 به لانه سبع للقرآن ولا قراءة عليه اما الامام والمفتي ياتي بالمعوذ في الصلاة والشافعي في العبد عند يسوف ياتي  
 بعد الثنا قبل التكبير وعقد محمد ياتي بعد التكبير عند القراءة لانه سبع لها وسواء كان اما ما هو مقتدا بالان  
 السبوا اذا قام الى خطبة ما سبق به عند يسوفه لا يتعوذ وعن محمد بن روايه والاهم قول يسوف وقوله  
 ابعينه مع محمد بن في بعض النسخ والمعوذ عند افتتاح الصلوة الا غير فلو افتتح ونسي التعوذ حتى قبل الطائفة  
 لا يتعوذ بعد ذلك ويخفي التسمية والكلام في التسمية على وجه منها ما من القرآن اما ليست من راس كل سورة  
 بآية من الطائفة عندنا وعند الشافعي من الطائفة ومما انه ياتي بها في اول الصلوة لاخير في رواية الحسن بن  
 ابعينه في رجع ورواية عن ابي يوسف عن ابعينه في رجع ياتي بها في اول كل ركعة وفي محمد انه ياتي بها في  
 كل ركعة وعند افتتاح كل سورة الا اذا كانت صلوة جهر فيها القراءة لا ياتي بالامام بالتسمية بين الطائفة والسنة  
 عند ادخال الام في صلوة الجهر ويجاز في صلوة الخائفة وقامها ياتي بفضل القراءة واذا اراد ان يركع يكون قائما  
 يركع وعند بعضهم السنة ان يركع عن بعضهم للزور ابتداء عند اول الركعة وفي رواية عند الاستسقاء ويركع  
 حين يفرغ عن القراءة وهو مستحب هو الذي عليه الصحيح ولا يركع عند الخفض ومنهم من قال يركع لكنه جهر عند  
 الوقوع ويجازي عند الخفض والصحيح انه جهر عند خفض الرأس ورفع الرأس ويضع يديه على ركبتيه ويخرج بين  
 لصاحبه ولا يطبق وصورة ان يضم احد الكفين الى الاخرى ويرسلهما بين يديه وبسطا ظهره حتى لو  
 وضع على ظهره من ما لا يستقر ولا ينكر راسه ولا يرفع يديه سوى راسه بجهر فاذا طمان راكمها  
 رفع راسه فان ترك الطائفة يجوز صلوة عند ما وعقد ابي يوسف لا يجوز وعن محمد انه يسئل عن هذا  
 فقال اني خاف ان لا يجوز له قبل السكنة ان تعدي الامكان ليس يركع عند ابي يوسف في الصلاة والاعذار  
 في الانتقال سنة بالاتفاق فان طأ راسه في الركوع ولم يعد له ظاهر الوجوب به يجوز عن ابعينه انه



[illegible]



لا يجوز على ركبة لا يجوز على ركبة لا يجوز على ركبة لكن ان كان جازر بركبة لا يجوز على ركبة ان كان على البيت  
لنجد لا يجوز على البيت جازر وان وجد سجدة لم يجز في التناوي والاصناف في كل موضع يجوز ان يسجد عليه سجدة على الله  
وبجسده فان سجدة على الجبهة دون الانف جازر وهو كمن ان كان على الانف عذرا يكن وان لم يكن يكن  
وهذا عندنا ولا يجوز على الانف دون الجبهة ان كان على الجبهة عذرا يجوز وان لم يكن يجوز ايضا ولكنه  
يكره وعندنا لا يجوز وان كان بغير عذره في التناوي لم يضع ركبة على الارض يجوز وعليه تقوى مشايخنا  
وقال الفقيه في شرح الطحاوي عن محمد بن مسلمة اذا رفع راسه من الركوع قد راسه على السطح الناظر  
انه يضع راسه جازر ولا يجزئ في سجدة مرجح انه قال اذا كان في الفقرة اقرب جازر سجدة وان كان الى الارض اذ لم  
لا يجوز سجدة فاما وضع القدم على الارض في الصلوة حالة السجدة فوضع اليد فلو وضع احد يده دون الا  
يجوز صلوة كما لو قام على قدم واحد ووضع القدم بوضع اصابعه وان وضع اصبعها واحدا فلو وضع ظهر  
القدم دون الاصابع بان كان المكان ضيقا ان وضع احد يده دون الاخر يجوز صلوة كما لو قام على قدم  
واحد في القعود ويمنع عما صدر وقد مر حتى يتسليم فاما في الركعة الثانية وفيها شامة الى انه لا يعتمد  
بدي على الارض عند قيامه ويعتمد بجنبه على يساره في الصلوة في قيامه ولا يعتمد سنة وانما يعتمد كما  
وضع في التكبير يعتمد باليمين على اليسرى عند اضعافه ولي يرسنه ولا يتخفف بالقرآن وعندنا يجوز الالة  
سنة القراء حتى قال اذا فرغ من التكبير سأل فاذن في القراءة يعتمد في القنوت في الوقت واختلف المشايخ فيه  
والاصح هو الاعتماد في القنوت في الركوع والسجدة وسأل ولا يعتمد كما في كل قيام لا ذكر فيه ولا يطول التكبيرات  
العبيدين وفي صلوة الجماعة يعتمد في وضع يديه تحت الراس عند ما لاخذ اول من الوضوء واستحسن كثير  
من مشايخنا المعبر الاخذ والوضوء بان يضع باطن كفة اليمنى على طائر كفة اليسرى ويأخذ الراس بيمينه والاصابع  
ويبرس اليها على الذراع وينبغي ان يكون بين يديه اصابع في قيامه وفي القنوت يضع يده اليمنى على  
فخذ اليمنى واليسرى على فخذ اليسرى ولا يأخذ الركبة هو الصحيح وانتهى في قوله شهد ان لا اله الا الله  
بشير بالسجدة وكيفية القنوت ان ينشئ رجله اليسرى ويجعلها بين الايمن ويتعد عليها وينصب  
نصا ويضع اصابع رجله اليمنى على القبة والشهد المختار هو الشهد المعروف واذا فرغ من الشدة في القنوت  
لا ولا يزيد على ذلك فان زاد ساءل في باب السهو والاتباع من غير عذر فان صلى الله عز وجل فاعدا  
والفعل بعد عذره في حالة القيام على سجدة مرجح كمن روايات في رواية مجلس كاجلس في الشدة وفي رواية  
ينزع وفي رواية يجني عن يمينه انه يجني ايمانه وعن محمد بن زياد في رواية طاعة وتفسير الاحصاني في  
الطلحة ان يضع يده بيمينه عند ساقه ثم في الصلوة على النبي عليه السلام ثم ذكر فيه واربع محمد بن محمد

وفي نسخة الامام علي بن ابي طالب رحمه الله وكذا اذا ذكر الصلوة رضي الله عنهم لا يقال اجمع المسلمين يقال من صلى الصلوة قال  
 شمس الامة الحلو في رحمه الله وشمس الامة المرحوم لاساس به ليرد الانوار وقرأ الشريعة للفقهاء الاجرة واجبة وقد  
 فكرنا في الصلوة على النبي عليه الصلوة والسلام في القعدة الحزينة ليست بفرض فلا اخرج من الصلوة على النبي عليه  
 يستغفر لنفسه ولا لغيره وللمؤمنين والمؤمنات ثم يدعو بالدعوات التي رتبها القرآن ثم يقول ربنا آتني الدنيا بعنة  
 الى اخره ويجوز في الامام الشهيد والقعود والضعف والبيان اللهم ربنا لك الحمد وسلم عزيمته وبشاره ويقول السلام بالان  
 واللام وينوي بالتسليم الاول من عزمته من الحنطة والرجال والنساء وفي الثانية كذلك قدم ذكر الحنطة على آدم في  
 الاصل واخرج في الجامع الصغير وفي نسخة ترويان وينوي الكلام الكائين ومنهم من قال جميع من معه من الملائكة وحي  
 حمته وينوي من كان معه في المسجد وما اجمع فعلى هذا لا ينوي المسلم في زماننا هذا في الامام ولما التقى بزي فقلت  
 والامام ان كان في الجانب الايمن فوالله في الجانب الايمن طلع كان في الجانب الايسر وان كان عجزا  
 عند ايسر من ينوي في الجانب الايمن وعند محله ينوي في الجانب الايمن والمنفرد ينوي الحنطة الاخر فيسلم بعد الامام عند  
 رفع اليدين من سجدة واحدة والاصح عند انه يسلم مع الامام كما في تكبيرة الافتتاح واصابة لفظ السلام واجب عند  
 منقوله في الصلوة الى موضع سجدة هذه حالة القيام ولا يرفع الا يركع في السجدة الثانية في السجدة الاولى  
 ولهم ينقل لانهم هذا في المكتوبة اما الامر في المنطق غسل الكوفة الاصل ينس فبما بكره في الاصل واليتمت والمكره  
 ان يكون عتقه حتى يخرج وجهه من ان يكون الى جهة القبلة وما اذا نظر من غير عتقه بيمينه او يسره من غير ان يكون عتقه لا يكره  
 ولا يعيب شي من جسد ونيابة يعني الغرض والحاصل ان كل عمل هو مفيد لاساس به الصلوة وقد صح من النبي عليه السلام انه  
 سئل لم يرفع عن جبينه وكان اذا قام من السجدة فرفع يديه بيمينه او يسره واليسر مفيد بكره كاللعب ونحوه ولا يقلب <sup>الوجه</sup>  
 فانه كان لا يمكنه من السجدة لاساس بان يسير به وركب الحبل ولا يرفع اصابعه ولا يضع يديه على خافضه ولا ينبغي ايضا  
 الكعبه صوته ان يضع اليدين على الارض وينصب ركبته نصبا وهذا صح ولا يرفع من غير عتقه هذا مكره خارج  
 الصلوة فان صلى الفرائض بعد فاعدا والتقليل في غير ذلك كما لا بد من ان يجمع جبينه من التراب الى ان يرفع من صلاته  
 او بعد ما رفع بعد السلام وبعد الفرائض قبل السلام اذ في حلال الصلوة لاساس به ايضا وعمر ايسر منه اجب ان يكون  
 والحاصل ان كان يرفع التراب بكره وان كان لا يرفع في تركه جرمه والحال بيد واحدة ركن ثلاث فبطلت بفساد صلاته وبطلت  
 في فصل ما فسد الصلوة ولو كان الحائض واحد بكره ولو لم يمكنه ان يسجد مع الجماعة فرفع يديه بيمينه او يسره <sup>العمامة</sup>  
 بيد واحدة لا يكره ولو لم يرفع في السجدة بكره والحاصل ان كان من ثقات الصلوة اذ في تركه فمكروه كونه في غير ذلك  
 لا يمكن وجوه في الصلوة تقطع التمسك بقوله عليه السلام اذا شأب لحدكم في الصلوة فليقطعناه وليس على من لا يسمع في غير ذلك  
 الحائض وهذا اذا كان حاله لا يمكنه الانتفاع عن التراب اما اذا تمكنه بان يأخذ شفتيه بشفة فلم يفعل وعطى فاه بيد

او في بيكر كذا روي عن ابي جعفر مخرج وكبر ان يصلي وهو ساجد ان يشد العمامة حول راسه ويكفيها منه كانه فله السطار  
 ويكر ان يصلي وهو عاقر شعر وهو ان يثقبه حول راسه كما يفعل النساء وقال بعضهم ان يجمع الشعر كله من قبل الشفا  
 او يمسك بغطا او خرقه فيكسها بصد الاضراس بان يصلي في ثوب واحد وسباني تمام هذا في فصل السراويل والصلوات  
 مشهورة الوسط الاكبر واما مكشوف الاراس وهو جحد العمامة اذا كان مهلا بالصلوة يكر وان كان للثقب لكان  
 ولو صلى راغبا اليه الاقرب يكر ولو صلى مع السراويل والقميص عند يكر وفقد لباس بان يصلي في ثوب واحد متخاوي  
 اذا لم يكن فيه ثياب المصلي اذا كان لابس ثوبا او فرج لم يدخله في الخلف المتأخرين في الكراهة والتخارئة لا يكر ولا  
 الاصل السك مكر وهو ان يضع ثوبا على كتفيه ويرسل طرفه وعن يمينه سوا كان ثوبا ثوبا او لا يكر للمصلي ان يكتفيه  
 او يرفعها او يرفع شعره والجامع الصغير لابس بان يصلي الاثر يجل فاعلم بحدوث وكبر ان يصلي في الجدي غير وقوله  
 يحدث اسنارة الى ان لا يكر وان كان بالقرب منه الا اذا رفعوا اصواتهم بحيث ينفج المصلي ان يزيل في العلة  
 من صوتهم حينئذ يكر ولا لباس بان يصلي بين يديه مصحف معلق او سيف معلق ولا لباس بان يصلي على ابطافه  
 تضارب يكر لا يجرد عليه يكر ان يصلي في ثوبه راسه في السقف تضارب يكر او بين يديه معلقة او في البيت  
 ولا يفسد الصلوة لكن ان كان في حائط القبلة فالكراهة اشده وله كان غرضه ان يمان دون ذلك  
 وكذا في السقف وهو في القبلة ليس من الكراهة مكر وله كان مطلق اللباس لابس به وكذا لو كان محبت وجهه  
 الصخرة فلو قطع الاراس بخلافه اذا قطع يديه او رجله ولو خبطا على عنقه لا يرفع الكراهة وهذا اذا كان كسره  
 بحيث يبدو للناظر من بعيد وله كانت صغيرة لا تبدو للناظر من بعيد لابس به ثم التمثال اذا كان على سبط  
 او سواد لابس باسقم العاوان كان يكر اتحادها ولكن لا يجرد على الصخرة وله كان التمثال على الارض او  
 فهو مكر وكبر بعض مشايخ التمثال على البشقي الكبر من الوسايد ويكر التضارب على الثوب على ثوبه اقم يصل  
 اما اذا كان في بين وهو يصلي اليك اذ مسنور بيانه وكذا لو كان على خاتمة فلو لم يمسح في ثوب غير يجوز له  
 في واقعات تاضح خان ويكر للرهبان يد المصلي يد بالاناء والتسبيح فان اشار وسبح يكر ولا يقطع الصلوة  
 وينبغي للمصلي ان يشد حياطة العود او غيرهما وان كان لا يشد جسمه فسد الامام بخزي اصحابه وقدر السرة  
 ذراع طي لا تعرضه غلظ الاصبع ويكون يرب من السرة ويجعلها على احد حاجبيه اما الايمن او الايسر  
 واذا امن الرهد ولا يوحده الطريق لابس ترك السرة ولما رآه لابس ثوبا اذا بعد اليك وحد ذلك قال بعضهم  
 قدر صفين وقال بعضهم وضع سجود وقال ابو يوسف قد مر ما بين الصفين كلامهم وينتقم الامام قال ما شاعنا اذا صلى  
 راميا يصير الى موضع سجود فلم يقع بصره عليه يكر هو الصحيح ولو كان في المسجد لا ينبغي لاحد ان يمر بين  
 حائط القبلة وقال بعضهم ما دبره فحين ذراع قال بعضهم قد مر ما بين الصفين الاول وحائط القبلة وكذا ان كان

في الصلوة الى حائط او الى سعة ذلك لم يكن في يد غيره لا ينبغي ان يبرهن بديه في موضع سجود وان تعد من غير  
 الخشية لا يعتبر الا لتمامها لا يعتبر الخطأ والفتاوى المصلي اذا دعاه احد او به لا يجيبه بالمخرج من الصلوة الا ان  
 يستغيب بشئ وكذا في الاجنبي اذا خاف ان يسقط من السطح او يترك الماء اخرجته النار يقطع الصلوة وان كان  
 في الفريضة ولو سرق منه او من غير قدر درهم يقطع الفرض والنفل ولو جاهد في وقال المصلي عرض على الاسلام  
 يقطع ذلك كان في الفرض ولا يكون ان يصلي وبين يديه سلاح المصلي اذا بسط يده ويحسد عليه ان بسط النفي انما  
 عرض عليه بكر وان بسط النفي المراءى عن ثيابه لا بأس به ولو جحد عن مرتبة او كبر عمامة بغير ذلك لا يرضى بها  
 يجوز عندنا وبكر ان يصلي فيه بشئ يحسدك من درهم او دينار او ثوب ان كان يغيره عن سنة الفريضة لا يجوز صلوة  
 وان كان في من منع مسكه ولم يضع يده في الكبر على كبرته او في السجدة وبكر وان صلت امرأة وهي حامل حبسها غيرها  
 وهي سبنة وبكر ان يقصر عيني في الصلوة اذا اراد ان يصلي على النبا جعل الكف تحت رجله ويجوز على الذيل ويجوز  
 على الظاهر هكذا اجاب شمس الامم الحلواني رجل راي على ثوبه نجاسة اقل من ذلك المذموم الا فضل ان يغسل الثوب  
 ويستقبل الصلوة وان كان حاله يفتقر للجماعة وان كان عجا حيا للماء والجماعة في موضع آخر يقطع الصلوة ويقتل  
 وان كان لا يجد مكانا اخر الوقت مضى على صلوة وهذا اذا كان في الصلوة فان لم يكن في الصلوة لكن انتهي الى  
 القوم ومعهم في الصلوة وهو يخشى ان غلبت يفته الجماعة لمع ان يدخل في الصلوة ولا يفتل وهذا اذا كان في الصلوة  
 سواء اذا اراد ان يصلي في بيت به ان اسأله كان الحسن لم ينادون لا بأس به رجل يسكن في الصلوة في الطريق  
 وبه الصلوة في ارض العزلة كالارض من ردة يصلي على الطريق وان كانت غير مربعة ان كانت مكانا يصلي في  
 البصر وان كانت مسلم يصلي في ارض الصلوة في الحمام ان لم يكن في الحمام عاتيل وموضع الصلوة ظاهر لا يكره هكذا ذكر  
 في الفتاوى في نسخة الامام الرضوي الصلوة في الحمام منى عنها وانتهى لعينين احدهما انه مقبلة على عاتلات فعلى  
 هذا يكره في سائر اماكن الثاني ان الحمام بيت الشيطان فعلى هذا يكره الصلوة في جميع المواضع غسل ذلك الموضع  
 اذ لم يغسل يكره ان يكون قبلة للسجد الى العلم او يخرج او يترك الصلوة وقدمه عذره وهذا اذا لم يكن في موضع  
 الصلوة وهذا الموضع حاد فان كان لا يكره رجل يركب بغيره وله ومن صلوة السطوح ان كان اكره  
 كبر الصياغة لا يترك وزوده وان كان في الاحباب مرة ترك الخنفي عن السلطان سباح لما لا يخرج الى  
 الجمعة والجماعة رجل الى بالشرايط وصلى النفل لا بد من رداءه بالتحفيف اذا اتم ركوعه والسجود يكره  
 ان يدخل في الصلوة وبه عادة اويل فلو سرق في الصلوة مع هذا وشغل عن الصلوة قطعها وان مضى حائرا  
 واساء وسواء كان به وقت الافتتاح او حصل في الصلوة من افتتح الصلوة بربها وجهه شامخا ثم دخل  
 الربا بعد ذلك فالصلوة على ما أسس الربا لا بد من حل الفرائض الصلوة لاجل من الصيام الرجل اذا مكث

ان يصل بالليل ويغفره العلم بالهنا فعله ان لم يمكن ان ينظر في العلم بالهنا فان كان له ذهن وهم يعرف في البرادة  
 في نفسه كان النظر في العلم افضل الصلوة اذا علم الرجل ان علم الصلوة احد ما يعلم يعلم الناس والآخر يعلم  
 يعلم به كالذي لم يعلم الناس افضل من الذي يعلم ليعلم الصلوة بنية الحضور لا يفعل الكفاية الفاسدة في العلم  
 الصغير ويحب عند الاقرب في الصلوة وعمره يسف ومجوده لا يلبس من الكثرة والنافلة في خارج الصلوة  
 اخلف السائق فيه وهذا العلم بالاصابع والعد مجتهد به كما ان الحفظ بالقلب محقق ان في ذلك القدر ما ذكر  
 باصبعه لا بأس به **في السنن** التطوع قبل الظهر اربع ركعات بتسليم واحد بعد ركعتين وقبل العصر  
 ان تطوع باربعة ركعات فحسن وبعد المغرب ركعتان وان تطوع بعد المغرب ركعات فهو افضل وفي العشاء  
 ان تطوع باربعة ركعات فحسن وبعد العشاء ركعتين وفي التطوع قبل العشاء حسن يد على انها ليست  
 بنية من منافعة من قال ما ذكر ان يصل بعد العشاء ركعتين فيهما وما ذكر ان يصل البعاض اقول بحقيقةه بناء على  
 صلوة التطوع بالليل والنهار اربع افضل عند الحقيقة وعند ما بالهنا ان يصل بالليل ركعتين والتطوع  
 قبل الجمعة اربع وعندها اربع والصلوة قبل العيد تمام هذا ياتي في فصل العيد والتطوع بالليل ركعتان او  
 اوست او ثمان اي ذلك شئت والزيادة على الثمانية تسليمة واحدة الاحكام لا يكره والا فضل ما ذكرنا الكفاية الاولى  
 وفي الجامع الصغير وقوله على السلام لا يصل بعد صلوة مثلها حتى يقرأ في الركعتين ولا يقرأ في الركعتين صلى الله  
 وهو ذكر ان لم يصل ركعتي الفجر لم يقضها وقال مجرده ليجزى ان يقضيها اذا ارتفعت الشمس واجمعوا انه لو قايما مع الفجر فقصها  
 مع الفجر قبل الزوال بعد من هذا لم يرد ثم ان السنة لا يقضي وحدها وتعال الفرض في مختلف الساعات وجوب  
 الظاهر السنن لا تقضي سوى ركعتي الفجر والسنن ركعتي الفجر كركعتي العشاء في الركعة الاولى قبل ايام الكاؤون  
 وفي الثانية الاحلام الثانية انه باقى بها اول الوقت والثالثة ان باقى بها في سنة صلى بعد طلوع الفجر ركعتين  
 بنية التطوع بنوب عن سنة الفجر على ان السنة تداوى بنية التطوع ولو صلى ركعتين في الليل واذا الفجر طلع عن ابن  
 المبارك انه بنوب في رواية عن ابي حنيفة مخرج انه لا يوجب هو الاصح في مستقرات ثم لا يوجب العمل في ركعتي  
 اربع ركعات في الليل فتبين ان الركعتين الاخرتين بعد طلوع الفجر يجب عن ركعتي الفجر عند ما هو احد الركعتين  
 عن ابي حنيفة مخرج قال به يعني فيها هذا في المسئلة الاولى بنوب عن السنة اربعة في الجامع الصغير رجل انسى الى الامام والماس  
 صلوة الفجر ان رجلا يترك ركعة في الجماعة ياتي بركعتي الفجر عند باب المسجد له لم يكن باقى بها في المسجد لا تنو  
 ان كان الامام في الصلوة وان كان الامام في الشورى هو باقى في الصلوة وان كان المسجد وحده لا يفتي في تسليمة المسجد  
 كما يصليها على الطائفة من الجماعة وان فعل ذلك بركعة اشد اكرامه ولو كان لا يركع في ركعتي الفجر في ظاهر المسجد  
 بعد طلوع الامام وترك السنة ولو ادرك العلم في الركعة ولم يدر انه الركعة الاولى ام الثانية ترك السنة وبناب العلم ولو تذكر

في الجملة لم يصل النبي الجرح يقطع الفجر ووصل ركعتي الجرح الاربع قبل الظهر واشتغل بالبيع والاشرا والاكل فانه  
بعيد السنة اما باكل لقمة او شربة لا يقطع السنة فانه يشكل بجرحه صلى الله عليه وسلم في اهل لباسه صلى الله عليه وسلم  
قبل المكتوب بما يبداه اذا كان في الوقت سعة ولما دارع الاربع قبل الظهر قوله لباس دليل على ان له اربع  
السنة ويفسر في الرخصة وهو الذي وقع عند الناس ان تلك ليست بسنة واستحسن مشايخنا للتأخر  
لايمان به وخاف ان يفوت الظهر بالجماعة لو اشتغل بالسنة برك السنة ويدخل في صلاة الوهم بعض  
ركعتي الظهر ثم الاربع عند ابي يوسف وعند محمد الاربع ثم الركعتين في الجامع الصغير وفي الفتاوى في  
المسجد ركعتين مسجعة عندنا هذا في الفتاوى وانقدم كلهما في الجامع الصغير وفي الفتاوى ايضا من ذلك  
السنة بعد من عند من ترك بغيره من اهل الاستيلاء فانه يقال في تركها فيم اجتمع على ترك اربع  
ادبهم لاهلهم وحسبهم ذلك كما في مصرين فانكم وان تركوا السن كذلك ولما كانه صلاح او غير صالح قدر  
في فضل الاذان وهذا اذا تركها لكن تركها حقا فان لم يرها حقا كغيره لرجل اذا كان يصلي في الرخصة المسجد فاذا كان  
يصلي ركعتين بعد ان خاف لو رجع الى بيته يشغل شي آخر بان يحاول كان لا يخاف صلى الله عليه وسلم في المنزل  
وكذا في سائر السن حتى الجمعة فانه وصل الاربع قبل الجمعة في البيت وصل الجمعة في الجامع كمن سنة  
والوتر في البيت اخصل من الخمس القنوت في الوتر يقول ربنا انتاني الدنيا ولا يصلي على النبي عليه السلام  
انقص الثالث في الزواج قال الصدر الشنيد نفقة من الزواج لعلم بان الشايخ اختلفوا في  
الزواج سنة ولقطع الاخذ الفدية والحسن عن ابي حنيفة انها تصح في مسجدهم خمس زوجات  
ويومهم حر او يسلم في كل ركعتين وكلما يصلي زوجة انظر بين الزوجتين فدر زوجة ويتظر بعد  
الزوجة الخامسة فدر زوجة ثم زوجة ولا تنظر بين كل زوجتين سبعة رواة الحسن عن ابي حنيفة  
ولا تنظر على من قبلها اختلف الشايخ فيه واكثرهم على الاستحباب هو الصحيح وهي عشرة ركعة ولا  
على العشرين بالجماعة يكره عندنا ما على ان الصلوة الطلوع بالجماعة مكره وتوزن الزواجر والجماعة في صلواتها  
في البيت اختلف الشايخ فيه منهم من قال هو الرخصة ومضى قال هو اختيار الشايخ لاهل الامم الاجل الاستيلاء  
خالي قال الصدر الشنيد انما الاستيلاء فيما اذ لزم اهل المسجد كلهم الجماعة حينئذ استأذون في السنة  
ذلك صلى الجماعة في البيت اختلف الشايخ فيه والصحيح الجماعة فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة اخرى فوجد  
لي باحد الفضيلين وذكر الاخرى وهكذا الجواز للكتابات ولما ذكره قال السمعاني الرهد وجماعة فوجدت في  
الليل كل ما ذكره قبل العشاء وبعد ما ذكره عشاء في حار او قما ما بين العشاء الى اربع وعشرين في بطر عن الاختلاف  
فيما اذا فاته زوجتان او زوجة واشتغل بالغير في الوتر بالجماعة يشغل اوتر ثم يصلي ما فاتته من الزواجر عند ذلك

وقد قيل كما قال رحمه الله كان ينبغي الإجماع على أصل الدين وعدم من كان وقتاً بعد العشاء قبل  
الوقت يشغل الزوجة الفاتنة لأنه لا يمكن الإتيان بها بعد الوقت وفاتنة زوجته ولو شغلها غيره  
مما سببه الإمام في الزواج فمابعة الإمام أولى من الأفضل في الزواج استيعاب أكثر الدين بالصلوة والاستبراء  
ولو اختلتم في التحقيق واخروها إلى آخر الليل الصحيح أنه يجوز من غير كراهة ولو فانت الزواج عن محلها  
بقي بعد وقتها بالجماعة قال بعض الشايع يفتي بآدم الليل ما فيها وقال بعضهم ما لم يحج الزواج في الليلة  
المستقبل والصحيح أن الزواج لا يفتي كونه المغرب وغيره وإنما الكلام في أنه إن نوى الزواج  
أو سنة الوقت أو قيام الليل جائز وإن نوى صلوة مطلقة أو نوى طوعاً ونهياً لم يفتي بالزواج فيه  
وأكثر الشايع على أن الزواج وسائر السنن يتأدى بطلان السنة وفي الزواج للصمد الشهيد جرح  
القول الأول بطل بعض المتقدمين حتى رد الحسن عني عن جرح أنه لو صلى ركعتي الفجر مطلقاً السنة لا يفتي  
وجعل القول الثاني قول أكثر المتأخرين أنه يجوز قال ولا يخفى أن ينوي الزواج أو سنة الوقت ولو كان الإمام على  
التسليم الثانية والمتقدم ينوي التسليم الأولى والثالثة أو الخامسة اختلفوا فيه والصحيح أنه يجوز الإتيان به  
أقرب من الركعتين بعد الظهر من نوى ولا يربح قبل الظهر يجوز ولو صلى الزواج مستديماً لم يصل المكتوبات ولو  
أولاً فله غير الزواج استغنى الشايع في هذا الأصح أنه لا يصح الاقتداء به على هذا إذا لم يعلم في العشاء حتى في غير الزواج  
الصحيح أنه لا يصح وهو كونه على هذا الذي أنى الزواج على السنة بعد العشاء الأصح أنه لا يصح إذا صلى الزوجة ولو كان  
إماماً كل الإمام تسليماً اختلف الشايع فيه والصحيح أنه لا يصح في كل زوجة يوجبها الإمام وحدها ما يصلح الزواج في  
مسجدين في كل مسجد على جواز كل الزوجة لا يفتي بالزواج في كل مسجد وهو قد صلى مرة لإبائه ويكون هذا  
أقرباً للمطالع على ما يصلح السنة ولو صلى الزواج ثم أراد أن يصلوا ثانياً يصلوا وأدى ما الكلام في القراءة  
وقد رهاق بعضهم قد رهاق في المغرب عن خلف ابن إدريس أن سئل عن هذا فقال عشر آيات ثم سئل بعد هذا فقال  
خمس آيات قال الصمد الشهيد الختم في الزواج سنة والجماع فصيله فقروا في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في الليلة  
السابعة والعشرين والأفضل بعد ذلك في القراءة بين التسليم المذكورين عن أبي حنيفة جرح وإن فصل البعض على البعض في  
القراءة لإبائه أما في التسليم الواحد أن فضلت الثانية على الأولى في القراءة لا شك أنه لا يصح وإن فضلت الأولى  
على الثانية على الخلاف كما في الظهر في فضل القراءة الإمام إذا كان لا يختم في مسجد في الزواج كان جازاً منه للسنن  
لا يذهب إلى مسجد الإمام إذا فرغ من التسليم لا يفتي بأن بالدعوات وإن علم أنه سئل يفتي عن التسليم قال  
يفتقرون بغيره على الصلوة لأن الصلوة من عند الشايع هي في الأصل الزواج على ما على المسجد لأجل الربك ولا  
شرع في صلوة الزواج مع الإمام فلهذا الإمام تأمره وسلم الإمام والى بالشفع الآخر وقد أفتى فائدة الزواج علم



ذلك يسلم ويدخل مع الامام وبوافقه في التشهد فلا يسلم الامام يقوم ويأتي بالركعتين سرعا ويسلم ويدخل الامام  
 في الشفع الثالث وأصل الامام الرابع فاعاد بعد ركنه وبعده والوقوف بقام اختلف للشافعية والاصحاب  
 يصح الاقتران بالاجماع بخلاف للحنابلة فيسجد للوقوف ان يثبوا الا بعد ركنه ولو عند سجدة السجدة  
 بعد ذلك فاصلون الرابع فاعاد من غير ركنه اختلف للشافعية والاصحاب انه يجوز واجمع ان ركعتي الفجر  
 فاعاد من غير ركنه يجوز كذا روى الحسن عن ابي حنيفة روى انه لا يستحب الرابع فاعاد من غير ركنه  
 اربع ركعات بتسليمه وقعد في الثانية قدر التشهد اختلف للشافعية في انهم على جزمه عن تسليمين  
 ولو صلى بالتسليم وقعد في كل ركعتين جزم عن ثلث وعندنا ما عن تسليمين ولو صلى عشرة وقعد في  
 كل ركعتين فعد بها جزم عن تسليمين وعند ابي حنيفة في رواية الاصل والاولى جزمه عن اربع تسليمات  
 وفي رواية الجامع الصغير عن ثلث ولو صلى الرابع كلها بتسليمه عدل وقعد في كل ركعتين على قول عامة المتأخرين  
 جاز عن الكافي ذلك بنظر ان تعد ركعتي اسلام على اس الاربعة ولم ينعقد الركعة الثانية عن محمد بن موسى بن  
 عن ابي حنيفة روى بتسليمه ولو لم يركعها هذه التسليم والاربعة ذلك عن ثني وفي الاستحسان هو قولنا جزمه  
 واختلف للشافعية على قولها انه يجوز عن تسليم او تسليمين الصحيح انه جزمه عن تسليمه بخلاف اذا قعد في  
 الثانية ولو صلى ثلث ركعات بتسليمه لم يقعد في الثانية ساهيا او عامدا اختلف للشافعية على قول ابي حنيفة  
 وابي يوسف قال بعضهم جزمه عن تسليمه وقال بعضهم لا يجوز عن ثني لاصلها وعند محمد بن علي بن كعبين  
 واصلها باطله وعلى هذا الخلاف غير الرابع اذا انفصل ثلث لم يقعد الا في آخرها ثم هل يلزم شي بانزله  
 في الثالثة عند من جزم عن تسليمه ان كان ساهيا لا يلزم شي وان كان عامدا يلزم ركعتان عند ابي حنيفة  
 وابي يوسف وعند من لم يجز ثلث عن ثني لاصلها لزمه قضاء الاولين وفي الاخر بين ان كان عامدا لزمه  
 ركعتان عند ابي يوسف وعند محمد بن يلزمه فعلى هذا الاصل الرابع كل تسليمه ثلث ركعات ولم يقعد  
 الا في آخرها عند محمد بن علي بن كعبين والرابع كلها ولا تنقض عليه سوى ذلك وعندنا ما على قولنا ان للشافعية جاز  
 الرابع كلها ولا تنقض عليها ان قام ساهيا وان قام عامدا عليه قضاء عشرين ركعة وعند بعض الشافعية كما قال  
 محمد بن عيسى بن عبد ابي يوسف عليه قضاء عشرين ركعة مع الرابع ولو صلى الرابع كلها بتسليمه واحد عدل  
 ولم يقعد الا في آخرها عند محمد بن لم يجز عن ثني وعليه قضاء ركعتين وعندنا ما من الاستحسان اختلف للشافعية  
 فيه والصحيح انه لا يجوز الا من تسليمه واحد بخلاف ما اذا قعد على ركعتين ولو سلم الامام على اس الركعة  
 ساهيا ثم ادى باقي عاوجه ركعتين ركعتين ان تكلم بعد ما سلم شرب شرابه او قبل ما يقعد الصلوة  
 ليست عليه الاضواء الشفع الاول بالاجماع اما ان يتكلم ولم يفعل ما من مفسد الصلوة قال شافعية سرقه الرابع

كلما فاسد وقال مبلغ جاز عليه قضاء الشئع الاول لا غير وامانة الصوف الرابع جزء مبلغ خراسان ولم يجوز مبلغ  
العرف الفصل الرابع في المواقف قال رحمه الله بالوقت وفي الاصل وفي الفجر من حين تطلع الفجر المعترض  
في الاقل الى طلوع الشمس والمغرب في الاول كادوب وهو الباقى الذي يمد كدوب السرجان ويعقبه ظلام لا يخرج به وقت  
ولا يقبض شئ من احكام النهار والليل في مواضع التي يستقر ويعترض في الاقل لا يزال يزداد حتى ينتهي سطر الذي  
يشتبه به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم ويجوز اذا الفجر والمغرب في حين تطلع الشمس والمغرب في  
انقضاء اول وقت الظهر حين زوال الشمس والاختلاف في الموقوف للظفر قال ابو حنيفة اخر وقت الظهر حين صار الظل كل شئ  
مثله سوى في الزمان فترخصه مسوية في ارض مسوية في الاماكن الا ان ارتفاع الشمس في الارتفاع والاختلاف  
في الارض باو علم ان الشمس في الزمان وقت العصر حين يخرج وقت الظهر والمغرب في حين تطلع الشمس والمغرب في حين تطلع  
الى غير الشمس والاختلاف في التغير في مواضع التي يكون على اس للظلال وقال بعضهم سوات في زمانها وما في  
التغير من نظر الى زمانها ان لم ينظر لم يجر عينا علم ان الشمس قد تغيرت وان لم يكن الظاهر ان الشمس لم يتغير  
واول وقت المغرب حين تغرب الشمس واخر حين تغرب الشمس في الزمان في وقت عند ايجته مع الباهر الذي لم يزل  
وعند ما لم يكن وقت العشاء على ثلث مرات الى ثلث الليل مستحب الى نصف الليل مبلغ وبعد نصف الطلوع  
الفجر مكره ويكره ان يلدن في المغرب الشمس طلع الفجر لا يجزئ صلو العشاء والا فضل صلو الفجر التزوي  
عند واحد التزوي ان يدا بالصلوة بعد انشأ الباقى في وقت لوصلي الفجر تارة مسوقة على ما بان في فضل  
الغداة ويرتل الغداة فلا فرغ من الصلوة لو ظهر له سموية طهاره يمكنه ان يتوضا وبعد الصلوة قبل طلوع  
الشمس ويؤخر الظهر في الصلوة ويجعل في الشئ ويؤخر العصر في الصلوة والشئ ويجعل في المغرب في الصلوة  
هذا اذا كانت السماء صحيحة فان كانت متغيرة يؤخر الفجر والظهر والمغرب ويجعل العصر والعشاء ووقت التزوي حين  
يصل العشاء الى طلوع الفجر وعن النبي عليه السلام انه كان يؤخر آخر الليل وهكذا روى عن عمر بن الخطاب انه كان  
يفعل آخر الليل ويؤخر اول الليل والا فضل ان يؤخر الى آخر الليل ان كان برجوان يستقط وان كان لا  
ولا يتغير بنفسه فلا فضل ان يصلها في اول الليل وان لو قبل العشاء لا يجزئ وان صلى العشاء غير وضوء ومكاييل  
نصا وان يؤخر علم بعد العشاء ولا يعيد الوضوء عند ما بان على ان الوضوء واجب ظاهر مذهب ابي حنيفة في كل وقت  
سنة وعلى هذا لا يذنب في الجرائم لم يؤخر عن عند ايجته مع وعنده ما لا يفسد وسبيل في مسائل التزويك ساعا  
لا يجوز في الظهور ولا المكتوبة والصلوة الجائز ولا يجوز الدلالة اذا طلعت الشمس في ترفع وعنده الانصاف  
ان ان يؤخر الشمس وعنده احرار الشمس الذين يغيب الاخير يومه ذلك طهرى اذا نهارا عند الغروب وعنده ان يفسد  
يجوز التطهر عند الانصاف في يوم الجمعة في نسخة الفاضل الامام غير الدين وتسعة اوقات يجوز فيها قضاء العائسة و

لجائز وبعد الصلاة ولا يجوز فيها التناول الذي وجب بسبب كالمسحوق والذي وجب بمرده بان سرح  
في وقت سحبه ثم اقتبها وادان بخصيها وكذلك اشيع في سنة الجوز فاندتم لرادان ينقو في كعب الطواف  
وجه المسجد وكذا اذا لم يكن لها سبب بعد طلوع الجوز فاصل الجوز لا يجوز الا سنة الجوز بعد الفريضة قبل طلوع الشمس <sup>مطلوع</sup>  
العصر قبل الغروب وبعد ذلك اشيع في صلوة المغرب وعند الخطبة يوم الجمعة وعند الاقامة يوم الجمعة وعند الخطبة  
وعند خطبة الكسوف وعند خطبة الاستسقاء واختلاف في الوقت الذي يباح فيه الصلوة اذا طلعت الشمس فلا اشيع  
للإمام او غيره من الفضل ملام الا ان كان قد رعى النظر الى فرض الشمس في وقت الطلوع لا يباح في الصلوة فلا يجوز عن  
النظر في بياض ذلك الكتاب اذا طلعت الشمس حتى ارقت قد روى ابو حنيفة ولا اشيع في الطلوع بعد العصر وبعد العصر  
لو اشد ينقو الجوز قال الصلوة في وقت طلوع الشمس طرأ بزوب والظاهر ان يكون قبل الاذان وفيه خطر انه قد روى قال  
لا يجوز في العاوي لو افتح الطريق في الاوقات المذكورة فانه يقطع ثم ينقض ظاهر الرواية لا يجوز الجمع بين الصلوتين  
في وقت واحد بعد ذلك ما عدا الصلوة الظهر والعصر فانه يجوز ان يكون الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر  
ويؤخر المغرب الى وقت العشاء ويصليهما في وقت العشاء بمزولة ولا يبطل في المغرب ولا قبل صلوة العشاء يبطل  
بعد صلوة العشاء ما شاء وسبب في فضله ولا يصلي يوم الجمعة اذا خرج الإمام الخطبة فان اتم في الاربع قبل الجمعة ثم  
خرج الإمام في الزلزال انه ان كان صلى ركعة بضيغها ايا اخرى ويخفف القراءة بقرء الفاعحة من السور فلو قد  
على راس الركعتين وقام الى الثالثة لم يبقها بالاجد حتى خرج الإمام اختلف المشايخ به فيه قال بعضهم يجوز على  
العقد ويسلم وقال بعضهم بينهما الربا ويخفف القراءة وهكذا اذا اشيع في الاربع قبل الظهر اقيمت الظهر وعاشه  
في فضل الاقامة والاقداة بان في ابد عشر الاية العلوية مع كون مراعى في بعض العيا في صلى الجوز صلى بعدها  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء على دعوى على حساب انه يعني فان في الاول جاز والباقي في الصلوات لا يجوز اذا  
الجمعة الثاني لا يجوز في الجملة الثالث جاز القابلة لا تستغلت بالصلوة تخاف خوف الولد جاز فان توتر الصلوة عن  
وقتها ويؤخر بسبب الصلوة وعوى وكبر الكلام بعد طلوع الجوز الى ان يصل الجواز او بعد الكلام للبح اما الفاضل حرام في جميع  
الاوقات ولا سيما الوضوء وثياب بدنه لا يكره والمراد به السمر وكذا بعد ان يركب السر عند البعض في كل الاصل <sup>ب</sup> فصل  
في استسقاء القبلة في شجر الطلح والكعبة اسم للعرضة فان الحيطان يوضع موضع آخر فصل في الجوز  
ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى الى الخطبة في جوف الكعبة لا يجوز في كيف ما كانت صورهم سواء كان  
ظن ان ظهر الامام او وجهه الى ظهر الامام الا ان هذا <sup>ابن حنبل</sup> كره ولا يجوز صلوة من فناء الى وجه الامام  
مريض صاحب فاش لا يكره ان يجلس في وجه القبلة وليس بحضرة <sup>ابن حنبل</sup> جاز في صلوة الى حجب ما توجه وكذلك  
كان صحيح لكن يخفى في العروا وفيه بخلاف العزل واستقبل القبلة ان يشعر للعروا جاز لان يصلي قبله اوقاما

محمد  
 (بعد الحج)  
 فات الراد بالكرامة كره التورع فزع  
 التورع الحزان بليل ان الصندي  
 قار باس الاوقات  
 سمع فيه الصلوة  
 قال اعني  
 الصلوة  
 الوفا  
 كانه

بالإمام أو مضطربا حيث كانت وجهه وكذا وانكرت السنية وفي كل موضع يخاف لا عرفان بسقط في الدنيا. ما عدا  
حيث ما وجد وكان على الدابة وخاف التردد عن الدابة لأجل الطريق يصل مستقبل القبلة ومن كان في غير موضع يصل على الدابة  
حيث ما وجهت وقلم هذا في فصل الصلوة على الدابة يأتي في ذلك أن يصل مستقبل القبلة فلو كان في موضع فليكن  
يستقبل القبلة الوجه لأن يصل حيث كانت وجهه الكون من جهة الطلوع والقدر في الساعات يصل على الدابة غير مستقبل  
فوافق ذلك الكعبة قال الوجه في وجهه هو كافر بالله وكذا الصلوة بغير الطهارة وكذا الصلوة في الثوب الخشن لأنه كافر  
به وبه الخ القيد واللبس وقال القاضي الإمام على السعدية الصلوة بغير وضوء يكره لأنه لا يؤيد بحال إلا الكفر  
في الصلوة في الثوب الخشن في غير القبلة وفي جميع الخنزير والكلام في القبلة الفخامة أنه ينظر في الغرض من الغرض أنظر  
يوم في الشتاء ولا يعرف الطول يوم في الصيف فيجعل لثنا عن عينة والثقل في البارد ويصل فيهما من ذلك وفي نسخة الجامع  
الصغير آخر في التقدير عما وجه الإمام في قوله وجهه عن القبلة لا يفيد صلوة أن كان في الصلوة ذلك حله  
صدور فيفسد قالوا وهذا البقوة ما أمعدا بحقيقة من لا يفيد في الإجماع بناء على أن الاستدلال إذا لم يكن على  
تصد الترتيب لا يفيد صلوة ما دام في المسجد عند أي جهة من خلفه أو أمامه حتى لا يعرف عن القبلة على أن في الصلوة  
ثم بين أنه لم يتم على صلوة ما دام في المسجد يتصل بهذا الشبهة القبلة والخرى أو اشتبهت القبلة في مكان  
فوقع إجماعهم إلى جهة فاجزم عدلان أن القبلة إلى جهة أخرى فإن كانا مسافرين لا يلبثت في قولها أما إذا كانا  
من أهل ذلك الموضع الوجه إلى الدابة لم يضر قولهم في ذلك هذا إذا سالوا فغير ذلك من سأل وعرض وصلوا فإن  
القبلة حازر ولا خلاف أن سألوا لا ابتداء فلم يجز حتى عرض وصلوا فغيره ولا يخبر أنهم يصلون للقبلة لا  
عليه هذا إذا كان في مكانه كان في المسجد والخرى في المسجد وقبله مشكلة منبه قوم من أهل الوجه الخرى لما ذكرنا  
إذا لم يكن فيه قوم في المسجد فالمرضى في ذلك ظلة قال الإمام الشافعي ففأولها جازم الخرى وروى بالمرج فظهر أنه خطأ  
عليه الإعادة وفي هذا الوجه الخرى وذلك فما اشتبهت عليهم القبلة في ذلك مظنة وهم في بيت ليس حرمهم أحد يسألون في  
علامته يستدل بها على جهة الكعبة أو كذا في اللغة فخر واجتماع صلواتها صلواتها جازم صلواتهم أصابوا القبلة  
أولا ولو صلوا إلى جهة غيرهم أيضا الصلوة من تقدم على إمامه وأعلم بما فيه إمامه والصلوة وكذلك كان عدله أنه  
على الإمام وصل إلى الجانية غير وصل إلى إمامه ولو وقع خيرة إلى جهة ترك الجهة وصل إلى الجهة الخرى وجهه صلواته  
وإن أصاب القبلة من غير الصلوة أو لم يضره حتى أي جهة من وجهه على الكبر حتى أي جهة من وجهه أن أصاب القبلة  
ولو وصل إلى الجهة من غير أن يشك في القبلة ثم شك بعد ذلك من غير الخبز حتى يعلم ما هو يقين فيجعل عليه الإعادة وإن  
علم في الصلوة أنه لخطأ وأصاب خلفه للشيخ به قال القاضي استقبل وروى في مكان في الصلوة لم يكن في غير موضع  
فأذا فرغ وعلم أنه أصاب لم يضر حتى جازم أن ظهر الخطأ الإعادة وإن شك فلم يضر وصل من غير تحال به هو على الفساد الإمام

الصواب بعد الفراغ من علم في الصلوة ان اصاب قبل فاعلم ان يستقبل الصلوة وان ظهر في الصلوة انه اخطأ قبلها  
 ايضاً ويبنى مشكلاً لا ينظر الى ما ظهر بعد الفريضة ان ظهر الخطأ بعد الفريضة من الصلوة بعيداً وان ظهر الاصابة من مضى الامر  
 لم يظهر شيء بعيداً وصلى الجهة بالقرى فاحذر منه ايضاً اما ان ينظر الاصابة في الصلوة فيبقى وان ظهر الخطأ فيبقى الى  
 الصواب يعني وان لم يظهر شيء يعني اجماعاً واذا خرج من الصلوة وظهر الاصابة لم يخطأ اولاً ويظهر شيء لا يجب عليه العمل  
 وهذا بخلاف ما روي عن علي بن ابي طالب ثم تبين انه يخطئ لو صلى في ثوب على ظن انه طاهر ثم تبين انه نجس لم يضره جهاده  
 الصلوة لان اليأس هكذا ذكره الفقيه في القبلة بالنقص عن محمد بن موسى الربي كذا في الاربع جهات جازية  
 المتأخرون فيما اذا روي رايه الى الجهة الاولى بالقرى منهم من قال لا يستقبل ويتم الصلوة ومنهم من قال يستقبل الصلوة  
 رجلاً صلى في معان بالقرى فالتقى به رجل من غير تحرك اصاب الامام القبلة جازية صلواته وان اخطأ جاز  
 صلوة الامام دون المتقدم فيوم صلواته في معان بالقرى وفيهم مسوق ولا يخفى فلما ادفع الامام فاما بقضايا  
 لما القبلة خلاف ما في الامام اسكن المسبوق اصارح صلواته دون الاخر هذا في جميع النوازل فيوم صلواته في معان  
 بالقرى فطلعت الشمس وهم في الصلوة فتبين انهم استبدوا بالقبلة فينبغي ان ينظر الى معنى الامام صلواته فادانهم  
 فامروا على ما روي عنهم الجهة القبلة واتوا الصلوة ولا يفتقروا الامام بتقديم وتحويل وجههم واتوا صلواتهم  
 الاعلى اذا صلى كونه لا يغير القبلة فجاء رجلاً وسواء وانما الى القبلة وانفذ به ان وجهه الى القبلة في الاصح من يسلم  
 صلواته الامام والمقدم وان لم يجد من يسلم جاز صلواته الامام ولا يجوز صلواته للقدم هذا في القرى في امر  
 القبلة اما في الساج بان اخطأ الساج الذكيه بالساج للقبلة وليس هناك علامة تميز بين من كان في القبلة  
 للقبلة او استبنا لا يخفى الا بعد المحضة وان اخطأ وكان للقبلة بالزيت وعنه لم يترك الحمد الفريضة وبما لا يصح  
 وذكر في الطهارات واذا اخطأ الثوب الطاهر بالثوب النجس في السفر كان له ثوب طاهر صلى فيه وان لم يكن ثوب  
 بكل حال ولو وقع ثوبه على احد الثوبين فصل في الظهر ثم دفع عن يمينه وصل في العصر والعصر فاسد ولو كان معه ثوبان لا يسلم  
 فيما يجاسه فصل في الظهر في احد ما ثم العصر في الاخر ثم للزيت الاول ثم العشاء في الثاني ثم راي احد ما يجاسه اكثر من ذلك  
 للزيت لا بد من ان الاول ثم الثاني فالظهر والظهر جازيان والعصر والعشاء فاسدك وهذا هو الصلوة في  
 الاول بالقرى سواء ذكر الامام السرخسي في كتاب القرى بخلافه اذا صلى الظهر في جهة بالقرى والعصر في جهة اخرى ان كانا  
 جازيان في السفر اذا كان احد الثوبين نجساً فصل في احد ما الظاهر من غير ثوب وصل في العصر في الاخر ثم دفع عن يمينه على  
 الاول طاهر قال ابو حنيفة نزع هذا اذا لم يصل شيئاً وعندنا يسوفه الظهر جازية في الثوب او بعد اذا قصر طرف منه قصر  
 المتأخرين جازية بالقرى وبعضهم جازية من غير القرى وقام في ثوب الطهارات والواشبهت الاواني والبعض طاهر والبعض  
 نجس كانت القبلة للطاهر يخرجون ان كانت القبلة النجس او كانا سواء لا يخفى هذه الحالة الاختيار اما في حالة الاخطأ بالقرى

[illegible]





نسا

شرح الطحاوي اذا كان شيبا قبل القطع على ما ياتي في وصي ومعه درهم يحسن جانباه يمنع جوار الصلوة والمخاض لا يمنع  
الجواز في النظم رجل اصاب ثوبه وهو يحسن اقل من قدر الدرهم فلما شرع في الصلوة انبطح الدرهم وصلوا اكثر من قدر الدرهم  
ان كان قبل ان يتعد قدر الشدة قبل الصلوة بلا جمل وبعد الشدة وحده فلا بد من بضع حتى يخرج من الخرج ويصل بعد ما خلق  
اخرى ثم وجدها اكثر من قدر الدرهم فصلوة الحجارة والقبول لا يجوز وبعضهم اعترضوا وقت الاصابة وقالوا لا يمنع  
جواز الصلوة في المستغنى رجل سبطا طار فبقا على الوضع الجحش صلى عليه ان كان السبطا جال يصلي سائر العدة  
بجوار الصلوة في فريد خمس لامة ولكانت الجحاسة رطبة فاقى عليها فربما يمكن ان يصلي عليه فربما كان له ان لا يجوز عند محمد  
ولان كان لا يمكن لا يجوز ولا في غير اليد فصل عليه محمد وقال خمس الامة المحلولة لا يجوز حتى يلق على هذا الطرف لطف  
الاخر فيصير مثله فربما وان كان الجحاسة باسنة حان يعني ان كان يصلي سائر الامة طار في السوادى رجل اقل صلى وقام  
على الجحاسة ورجله فلان اجبر بان لا يجوز ولو قرش عليه اجبر به وقام عليها اجازت صلوة ولو سبطا كذا على  
موضع يحسن بعد على لا يجوز ثم في الكوب اذا قرش وقام عليه اذا كان صرته بجوارى كمال صلى على اليد وقد اصابته  
الجحاسة في الجانب الاخر وذكر الصلوة على جلد شاة وعلى صولها نجاسة اكثر من قدر الدرهم يجوز ذكر الصلوة على الخشب  
وذكر الجانب الاخر نجاسة اكثر من قدر الدرهم وغلط الخشب بحيث يقبل القطع يحسن في الجحاسة الارض نجاسة اكثر من قدر  
الدرهم فبني على موضع الجحش كما يجوز الصلوة عليه رجل زعم الناس يوم الجمعة فاذنك تضع عليه فرفعها وهو في  
الصلوة وكان فيها قدر اكثر من قدر الدرهم فقام والنعل في يده ثم وضعه في التمسك صلوة حتى يركع ركعتا ثانيا  
او ركعا آخر والنعل في يده وهذا لا يمكن النعل في يده وقت الشروع فان كان في يده وقت الشروع لا يصح شروعه  
في الصلوة في السوادى وفي مجموع التنازل رجل صلى في ثوب وعند انه يحسن فلما فرغ من صلوة تبين ان طار  
بجوار صلوة وبطل الصلوة الى جهة محمد ان النبلة الامة اخرى فلما فرغ من صلوة تبين انه اصاب النبلة  
لا يجوز صلوة اذا كان مع العريان ثوب دجاج وثوب كرايس فيه نجاسة اكثر من قدر الدرهم يصلي في الدجاج وهذا لا  
انما اذا لم يجد الجسد في موضع لا يمسح في ثوبه ولو صلى في جلد الميتة لم يجز اذا شرب الخمر وقام وسال من فيه شئ  
على سادته ان كان لا يرى فيعين الخمر ولا راحة ان يكون طار اعدا عفيفة وابسوف ربح اصله رجل  
الخمر صلى لا يجوز صلوة ان كان ما اصابه الخمر اكثر من قدر الدرهم وان شرب الخمر صلى بعد ساعات يجوز صلوة  
عند ما وقفا كرايسنا من هذا في الطهارة اذا نام الرجل على فراشه فاصابه مني وليس في الرجل وبطل الفراش  
من عرفه ان يظهر في الليل في جسد لا يتنجس به فانه كان العرق كبر حتى يبل الفراش ثم اصاب بالالفراش جسد  
فطراش في جسد يتنجس به ونظائر مرقى الطهارة ولو كان في ثوب للصلي من ثوب السكر او النصف او وقع الذهب  
وقد غلا اكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوة عند عفيفة وابسوف مرقى الطهارة ولو صلى معه مصارين مينة جوار

من ردة الفساق رجل دخل في الصلوة وذكر ردة حينه فلما فرغ من صلوة رها سبحة ان كان على غالب  
ظنه انها مائة فصلوته يجب عليه اعادة الصلوة وان لم يكن غالب ظنه ذلك بان كان مشكلا لا يجب  
عده الاعادة وعلى هذا الظاهر الذي في الاسرار الجليل بعد الفراغ من الصلوة ولم يعلم بها طرقت في الصلوة  
وهذا لا يسكت في الصلوة اما اذا شك في الصلوة ويتيقن بالردف بعد الفراغ يجب عليه اعادة الصلوة في آخر  
الوقت وعلى هذا التيم اذا راى من باقظ انه ما فلما فرغ من ثنتين اسما يعيد وعلى هذا المصلح الجليل لا يسكت  
هل صلوا له ثم تسبى اليه لم يصل رجل صلى ومعه قارورة فيها ولا يجب الصلوة معه بخلاف البضعة  
المذمومة على ما ذكرنا في الطهارة امرأة صلت ومعه صبي ميت قد راى في الطهارة اما لو صلى والشهيد  
على حققة وعلى ثوبه دم كثير يجب صلوة ولو كان ثوب الشهيد على علقته دون الشهيد لا يجوز وفي كتاب نرين  
رجل شرع في الصلوة فجاءت ظهره يصبي في وضعة على حمار كانت الطين غسقت الصبي وبيانه لا يفسد صلوة  
وان لم يغسل ان الفاء من ساعة لا تفسد صلوة وان كنت قد راها المكنت اذ ركن فز ان كان الصلوة  
تفسد صلوة وعند مجرعه لا تفسد وهذا اذا كان رضيعا فان كان بمشي وعلى ثوب نجاسة اكثر من قدر الدرهم  
الصبي وجلس على فخذه لا تفسد صلوة وعلى هذا الجاه اذا جاء وجلس على كنفه وعلى الجاه نجاسة اكثر  
قدر الدرهم لا تفسد صلوة وان طال كنفه وكان في معلقا في راسه وعليه نجاسة اكثر من قدر الدرهم  
قام المصلح يصير الثوب على كنفه فضلي كفا معه تفسد صلوة وعلى هذا الوجه المصلي يحكم الزحمة في مكان نجس  
فاذركا عليه او وقع قبل الايام او في صف العدة او وضع عليه فابحس رجل صلى وقدره عذبة او بول لا تفسد  
لكن السجدة بعد من موضع النجاسة عذبة رجل قن جنبه في جده فيها عذبة ميتة فز هذا اكثر من قدر الدرهم  
ولا يعلم متى وصلت فيها ان لم يكن للثوب نجاسة بعد الصلوة كلها سببهم قد في القطن فيها وان كان لها ثوب بعد  
ثلاثة ايام وليا لها عذبة بحقيقة وعند ما لا يعيد شيئا ما لم يستيقن متى وقعت فيها وهذا قياس  
مسند البر رجل مشى في الطين وصلح غير ان يصل في راسه جلصا لم يكن في راسه النجاسة ولو دخل في الطريق  
فاصاب برجلة الارض وان شق وصلح قالوا لا بأس به لم يفسد وان اصاب الخشب بعينه فز ربع  
دون الكعبين يصل بعد اذا كان مع العاري ثوب فيه نجاسة ان كان قدر الربع  
الشرط بل يرد ان يصل فيه ولو صلى عيا بالبر ولا كان ملوا من الدم او الطاهر دون ربع الثوب  
جيز ان يصل فيه وبين ان يصل عيا بالبر ولا كان ملوا من الدم او الطاهر دون ربع الثوب  
وكان معه ثوبان نجاسة أحدهما اقل فز قدر الدرهم ونجاسة الاخر اكثر من قدر الدرهم يصل في اقلهما  
لا محالة واذا كان كل واحد اكثر من قدر الدرهم يجيز والمسحبة الصلوة في اقلهما نجاسة ولو كان نجاسة

نسخ

احد ما قد روي في وجاسة الاخر اقل من ذلك فصل في اقلها جاسة لاجزائه الا ذلك ولو كان في كل واحد منهما اربع  
اربع وثلثا اكثر لكن لا يبلغ ثلثة اربع التوب صلى في ايها شاء ولو كان ربح احدهما طاهر والاخر مملو من اليوم  
او الطاهر منه دون اربع يصلي في الذي ربحه طاهر ولو كان طرف واحد مما يمكن ان يترديه فانه يترديه ويصلي  
لاجزى الا ذلك سواء كان مجال يخرج الاخر او لا يخرج <sup>والمفضل</sup> هذا في الزيادة من اجل خلاف خارج لا يستد  
على السجود وبعد رعي غيره <sup>من الاعمال</sup> فانه يصلي في كل بابا <sup>وكذا</sup> الشيخ لوصي فاما سلك قوله <sup>سلك</sup> او سال حرجه الا  
يقدر على القراءة ويصلي في عدم بصيرة من ذلك صلى قاعدا ركع ويسجد ولو كان مجال يصل جرحه ترك  
السجود فان صلى في هذين الفصلين بتمام ركع مع السجدة لاجزائه صلواته ولو كان مجال يصل فاما رعا  
سال ولما استلقي على قاه لا يسيل فانه يقوم ويركع ويسجد <sup>الفصل الثاني</sup> في النية في الاصل الفينة ان  
يقصد بقية فان قصد بقية وذكر بقاءه فافضل عندنا وفيه الكعبة ليست بشرط هو الصحيح فان نوى مقام  
ابراهيم الصحيح لاجزائه ان يوى ذلك هذه الكعبة وان نوى الحراب لاجزائه عند من يشترط في الكعبة  
ينوى الحصة لما ذكرنا في فصل استقبال القبلة واما وقت الفينة اجمعها باننا ان افضل ان تكون مقارنة للشرع  
ولا يكون شاعرا فيمنه ما فرغ من الكعبة فاجزائه فلهذا قلنا في بعض النسخ ان التوقد وقال بعضهم ان الركوع  
وقال بعضهم ان لا يرفع راسه من الركوع وهو نوى قبل الشروع عن محله انه لو نوى عند الوضوء انه يصلي الظهر العصر  
مع الامام ولم يستقل بعد النية باليسر حينئذ لصلواته الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضر النية جازت صلواته  
بتلك النية وهكذا روي عن ابي حنيفة واما من سئل ان كان عند الشروع بحيث لو سئل عنه انه صلواته فصل يجب على المدين  
من فية فكريه نية تامة طرأ حاج الى تأمل لاجزائه واليكيفية النية ان كان مستقلا لاجزائه صلواته بنية مطلق الصلوة وكذا  
الزواجر وسائر السنن عند عامة مشايخنا وان كان من هذا وان كان من هذا الا يكفيه نية الصلوة واليكيفية بنية الفرض وكذا  
من التعيين فان نوى فريضة في الاية الجمة وعبر الجملة ان نوى الظهر لاجزائه لان هذا الوقت كما قيل هذا اليوم  
يقبل طريرهم انما ان نوى وقت او غير وقت فجزءه بنية اعدا ركعات هذا اذا كان يصلي في الوقت فان صلى بعد جوع  
الوقت وهو لا يعلم جوع الوقت نوى الظهر لاجزائه في وقت لاجزائه فلو نوى ظهر اليوم جازت له المقداد نوى  
صلواته الامام لاجزائه ومنهم من قال ان الاية تكبر الامام ثم يركع ما قبل الامام يصح شرعه في صلواته الامام قال الامام <sup>عليه السلام</sup>  
عن اسامة ان الله المقتدان بسبب الامر على نفسه بقوله عن صلواته الامام قال رحمه الله واستاذنا ظهر الدين بقوله ينبغي ان يركع  
ويقول الفدية بمرجل الفدية المكتوبة فظن انها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ قال صلواته من المكتوبة  
وكذا الوتر في التطوع فظن انها مكتوبة كانت صلواته تطوعا ولو كبر للتطوع ثم كبر في الفريضة عاق  
الفريضة وكذا المسنون اذا قام لقضاء ما سبق فسل في صلواته فذكر نوى استقبال القبلة خارجا عما كان

فيها في مدقات الفاصح الامام والجامع الكبير للامام الجعفي رحمه الله تعالى قال المسبق في مخالفات السنن وهذا اصل  
هذا مسند الجامع الصغير رجل يدخل الظهر فيصلي ركعة ثم يفتح العصر او المنفل بتكرار اخرى فقد  
نقض الظهر وهذا اذا لم يكن صاحب الترتيب فان كان صاحب الترتيب لا يصير منقلا الى العصر بل الى الغفل  
والسنن اذا افتتح الظهر <sup>بكره</sup> بركعتي الاقدار بلام كان نقضا للاول اما اذا صلى ركعتي العصر بركعتي  
الظهر ففيه <sup>بكره</sup> وبكره بتلك الركعة هذا لا نؤي عليه اما اذا نوى بلسانه وقال ترتيب ان اصاب الظهر انتقض  
ظهره ولا يجزئ بتلك الركعة في مخرج الشافعي باب الحديث ولو نوى ان يصلي الظهر فلما قام الى الثانية نوى انها  
العصر فلما صلى ركعة نوى صلوة العشاء فضلوة صلوة الظهر رجل صلى الظهر ونوى ان هذا من ظهره  
وهو يوم الثلثا فبين ان ذلك اليوم يوم الاربعاء جاز ظهره وبغيره اليوم ليس بشرط ولو نوى الترتيب  
في صلوة الامام لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك بغير شرط ان صلى الامام اذا شرع الامام ولو نوى الترتيب في صلوة  
الامام على ان الامام قد شرع ولم يشرع الامام بعد لغيره فاجبه فالبعض لا يجتهد في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
اشياء التي نوى الصلوة وبغيره الصلوة ونوى الاقدار ونوى القبلة وهذا قول البعض والصحيح ان يشرع  
لما روي الافضل ان يوترى الاقدار عند افتتاح الامام فان نوى الاقدار حين وقف الامام جاز عند  
اكثر السبلح والسنن يحتاج الى ثلثة نية الصلوة لله تعالى وبين انه اية صلوة ونوى القبلة حتى يكون جائزا  
عند الكل والامام كالمسند ولا بشرط ان الامامة فلا نوى الصلوة لله تعالى كان شاعرا على النفل الكل الاصل  
والجامع الكبير في اواب الفضا رجل قاسم الظهر ودخل وقت العصر فصلى الارب ركعات ونوى الظهر والعصر معا <sup>بكره</sup>  
شاور عاني واحد منهما والنتقان كان في الوقت ساعة بغير شرط عاني في الظهر فان نوى مكتوبتين فاستبين كان  
للاولى منهما والصلوة لنوى قضاء يوم من رمضان ويؤجر صوما من كفارة البياض والطارق من رمضان استحقاقا  
ولو نوى من كفارة وطرح كان من الارب ركعات في صلوة بل لم نوا من كفارة العيين كفارة الظاهر من بلحا رجع لمنا  
ايها شاور لا يتصل بهذا في الترتيب رجل لم يعرف تلك الصلوات الخمس فرض على العباد الا ان يصلها في طهرها  
لا يجوز عليه قضاء ما طهر او علم ان من نية ومنه نية ولم يعرف النية فان نوى الترتيب في الكل جاز في كل  
سنة ولم يعرف لما فله في الكسوة ان ظن ان الكل نية جاز وان لم يظن ولا يعرف ان البعض فرض والبعض  
فعل لكل صلوة في صلوة خلف الامام جاز ان نوى صلوة الامام وان كان يعرف الفرقان في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
ما في الصلوة من النية والنية جازت صلوة ولو لم يقرأ ولا يعلم الفرقان في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب  
الكل جازت صلوة واما صلوة النعم فكل صلوة ليس لها نية قبلها كصلوة العصر والظهر والعشاء يجوز  
صلوة النعم ايضا وكل صلوة لها نية قبلها كالظهر والعشاء يجوز صلوة النعم في الترتيب في الترتيب في الترتيب في الترتيب

الأصل وهو اقتراح الصلوة بالتبليغ أو التجديد والتسبيح فقال سبحانه الله لو قال الله اجل وقال الله لعل الله  
 الرب ولم يزد على هذا وقال الله لا اله الا الله او قال الله غير او شارك الله بشارعا في الصلوة وكذا لو قال اللهم صل  
 ولو قال الله بشارعا عند ما وادى الرحمن كبر والرحم كبر بشارعا عند ما في غفر القدر عري في  
 الروضة لو قال الله الاكرم عند ايجنه منزع انه بشارعا وادى الرب يوسف ان كان يحسن التكبير  
 ويعرف ان الصلوة بفتح ب بشارعا لا بفتح الهمزة الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 بالله حتى روى عن ابي يوسف انه لو قال الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 ذلك التجديد وما عن ايجنه منزع و منهم قال الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 عن ايجنه منزع لما في ظاهر الرواية الاصل اعبر الصفة مع الاسم عند محمد بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 الامام الرضوي في شرح الجامع الصغير في نسخة الامام خوارزمي بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 في فتاوى النسخ واما اقتراح الصلوة بقوله سبحانه اللهم وعبدك محمد عند ما وادى الله لا اله الا الله محمد  
 ايضا واما بالتعدي والصفة لا يصح عند ما وادى الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله الا بفتح الله  
 وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله وادى الله  
 وفي المستوفى في زلة النامى للصمد الشهدى لو قال الله اكبر بشارعا فان قال الشهدى الله اكبر ووقع قوله التسبيح  
 وقوله اكبر وقع قبل قوله الامام وكذا في النسخة او جزم في الاصح انه لا يكون شارعا عند ما وكذا لو ادرك الامام  
 الركوع فقال الله اكبر الا ان قوله الله كان في قيامه وقوله اكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلوة ولا يجوز التمسك  
 لوزن من قوله الله قبل اتمامه عن ذلك لا يكون شارعا في الصلوة والتمسك بالروايات وفي الخبر بداهة الامام وحذف  
 من رجل خلفه فزع قبل الامام لم يجر كذا روى عن ايجنه منزع بحسن اخي ساوكر بالفارسية فقال حذاي بركرك  
 او قال حذاي بركرك او قال بام حذاي بركرك بشارعا في الصلوة عند ايجنه منزع وعند ما لا بشارعا الا اذا  
 كان ايجنه العبد على هذا الخلاف في القرآن في الصلوة بالفارسية يجوز عند ايجنه منزع وعند ما كان  
 يحسن العربية لا يجوز في نفسه صلوة وفي بعض نسخ الجامع الصغير لا تصح صلوة بالاجماع والكلام في الامم والاعراب  
 امرؤ قزاة النواويل لا يجوز على هذا الخلاف جميع اذكار الصلوة والتسبيح والفتوح والدعاء ونسج الركوع والسجود  
 حتى لو قال بالفارسية في الصلوة بامزم وهو يحسن العربية تصح صلوة عند ما وعند لا تصح وكذا التركيز  
 الزخية والخبشة والتبطينة ويتحقق في القرآن بالفارسية ثلث مسائل احدى ما ذكرنا اننا نساها في الكتب غير القرآن  
 بالفارسية بركرك مستلحا في الخبر عند ايجنه منزع وفيها في هذا الشبهة وعند اهل المدينة لا يكون والاصح ان قوله

او قوله

فان عرفت  
هذا الكتاب من لا يعلمه  
تسليم فيكون له الامانة والكرامه  
فان اذ نزل هذا الكتاب  
في وقت السنين

اشتغل بالاداء الصلوة في موافقة ما ترك صلوة وهو ذكر لها يسانف الامر ويجعل الماضي كان لم يكن مرجعاً للصلى  
 وهو ذكر انه لم يصل الظهر والعصر فاسد الا ان يكون في آخر الوقت وأخر وقت العصر في حق سقوط الترتيب  
 غريب الشمس في حق جواز التأخير تغير الشمس حتى عندنا <sup>الاصح</sup> على الاول. الظاهر تغير الشمس ويقع العصر كله ان  
 بعضه بعد تغير الشمس فعليه ريعات الترتيب وان كان لا يتمكن وإذا الظاهر التغير ليس عليه الترتيب  
 ثم فرضية العصر نفسه مطلقاً عند ما وعند <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع كونه موقفاً ان لم يعد الظهر حتى صلى بعد  
 ست صلوات أو أكثر فيقبل الكل جازاً وان لم يعد الظهر قبل ان يصل ست صلوات بحجبه إعادة الكل حتى  
 ان من ترك صلوة ثم صلى أكثر من قبل ان يرد بها عند <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع كونه عليه إعادة ما تركت  
 وعند ما يجب إعادة ما تركت وحضر صلوات بعد هاء نحة الفاضل الامام في الدين عدول ترك صلوة ثم صلى  
 بعد ما حضر صلوات وهو ذكر الله تركه قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل يقضي المترك ويعد المحضر فان لم  
 المترك حتى صلى السابعة جازت السابعة في قولهم جميعاً ويقضي المترك وتختلفوا في المحضر قال <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع  
 لا يعيد المحضر عند ما يعيد وكان ترك خمس صلوات ثم صلى بعد ما صلوة وهو ذكر انه لم يصل المحضر فانه صلى  
 المحضر ويعيد السابعة في قولهم فان لم يقض المتركات ولم يعد السابعة حتى يصل السابعة وهو ذكر ما قبل  
 يجوز يجوز السابعة في قولهم وعليه قضاء المحضر المتركات واما السابعة قال <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع لا يعيد السابعة  
 عند ما يعيد رجلاً ترك صلوة يوم ولد وصل من الغد مع كل صلوة صلوة فالقوات كلها جازية وقومها  
 او غيرها واما الوقتين تلك بدا بها لم يجز ذلك بدا بالثامنة فالوقتين كلها فاسدة الا العشاء الاخرة وهذا  
 والحق قول من يقول ان الترتيب اذا سقط بكثر القوايم حتى بعض القوايم وقبيل القوايم أقل من سبعة في الترتيب  
 والاصح انه لا يعود ولا تنادي رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين لا بدري ايها الاول ثمى ولم يسمع  
 غير علي بن سعيد بانها ساء فان بدا بالظهر فقفى الظهر ثم العصر قال <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع كونه الظاهر عند لا يعيد  
 وهذا المسئلة استدل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل في الرجل ترك صلوة قد ذكر بعد شهر قال ابنه  
 الترتيب لا يجوز اذا اوقية قبل قضاء المتركات الا اذا كانت المتركات اكثر من خمس وجب الاستدلال انما يجزى  
 الظهر والعصر من يومين مختلفين وعلى يكون الصلوات من الظهر والعصر من يومين مختلفين اكثر من ست  
 في اليومين المجاوزين لو كانت الاولى هو الظهر يكون الظهر مع ما بعد ما الى العصر من اليوم الثاني ست صلوات  
 لكن لما كانت المتركات أقل من ست لا يمنع الترتيب في ترك الصلوات الظهر والمغرب من ثلثة ايام عند  
 يقضى ثلث صلوات ولا يجب ريعات الترتيب بخلاف الشيخ على في <sup>الاصح</sup> بحقيقة مع كونه يقضى سبع صلوات  
 والمفتوى على ولا ما رجل ترك في وقت العصر انه يصل الفجر والظهر ولم يبق من الوقت الا ما يسع في ثلث ركعات



فانه يقضي الظهر والعصر وان كان يصح فيه ركعات صلى المغرب والعصر وان لم يصل الثانية واشتغل بالثالثة  
جازر عند ابي حنيفة يرجع عند ابي يوسف لا يجوز الا ان يفعل كما ذكرنا في كتاب رزين وفي الاصل وقد ذكر في  
المغرب انه لم يثبت في حرج عند ابي حنيفة يرجع الا ان يكون في آخر الوقت وعند مالك لا تقسدها على ان  
الوقت واجب عند مالك وعند ما سئل عن كثرة الغائب والمراوان يقضي ما يراعي الترتيب في قضاءه وتفسير اذا  
قضى فائنة ثم فائنة ان كانت بين الاولى والثانية وثابت جازر قضاء الثانية وان كانت اقل من  
لم يجز قضاء الثانية الا بقضائها قبل ان هذا الاصل من اجل ان الصلوات شهر انما اراد ان يقضي الركعات  
فقط فثلاثين سجدة دفعة واحدة ثم ثلثين طرأ ثم ثلثين سجدة هكذا فعل في جميع الصلوات في الجواز الاول جائز و  
البحر ان الثانية فاسدة والمغرب من ابيهم الثالث جائز واما الظهر فالظاهر الاول جائز ولا ظهر الثانية فاسدة وما  
بعد ما الى آخر الشهر جائز واما العصر فالعصر الاول جائز والعصر الثانية والثالثة فاسدة والعصر الرابع جائز  
وكذا الى آخر الشهر واما المغرب والمغرب الاول جائز والثاني فاسد والمغرب الثالث فاسد وكذا المغرب في  
اليوم الرابع والمغرب الخامس والسادس كذلك واما بعد ما جائز في ما صلوات العشاء كلها جائز فالرخصة عند  
قول الامام ابي بكر محمد بن الفضل وجميع ائمة من الشافعية ان الكل جائز ولا يراعي الترتيب في قضاءه اذا كثرت الغوبات  
على ان الترتيب لا يفسد بكثر الغوبات بل يرد ما يقع عليه من الغوبات في رواية ان الفضل اخذ بالعود والامام  
الرخي عدم العود هل الصحيح يقضي ما هو صلى شهر من المغرب بعد ثلثين سجدة بالباقي جائز عند ابي حنيفة  
وعند مالك يقضي المغرب أربع صدقات سوى المغرب كما ذكر في كتاب رزين قال الشيخ الامام الاجل طبري الدين يقضي  
شهر صلوات قال رحمه الله وهكذا رآيت في نوادر جمعها الشيخ الامام الاجل والدرر من اجل صلى الظهر بعد ركعتين  
والعصر بوضوء وهو رطل ان العصر جائز لا يجزى فان اعاد الظهر لم يعد العصر حتى صلى المغرب بجزء المغرب للجامع  
الكبر مستحاضة فوضا سنة وقت الظهر والدم سائل ثم انقطع قبل الشروع في الصلوة او بعد الشروع قبل ان ياتها فان  
دام لا ينقطع حتى غابت الشمس بعد الظهر لا يعد العصر ولو صلى في الثوب البحر ناسيا صلى في الثوب الطاهر  
فدفعه انه يجزى لا يجزى حتى يغسل الثوب او يغسله في الوتر والماء لا يفسد في الوتر والماء لا يفسد في الوتر والماء لا يفسد في الوتر  
وصلى الزينة عن هكذا بلزمة عادة الزوائد بان الصلوات في كتاب رزين رجل صلى المغرب وهو ذكر انه  
لم يصل العشاء ولكن يزعم ان الوقت ضيق فلما فرغ من المغرب كان في الوقت سعة يصح فيه العشاء والمغرب  
فقد فرغ فلو صلى المغرب ناسيا ثم طرأ الوقت يصح فيه العشاء فقد فرغ ايضاً ولو شرع في العشاء بعد ما صلى  
المغرب طلعت الشمس ان طلعت قبل ان يتعد قدر الشدة فيجوز جائز وان طلعت بعد ما قد قدر الشدة فيه  
خلا من وقت وهي ثلث عشرة رجلا فتم العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتين غلبت الشمس ثم تذكر انهم

الظهر فانه يوم العصر ثم يقضى الظهر وواقع العصر في اول الوقت فاطالة القراءة فلما صلا ركعتين غربت الشمس ثم  
تذكر انه لم يصل الظهر فكذلك وواقع العصر في اول الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر فاطالة القراءة حتى غربت الشمس  
لا يجوز عصره وواقع العصر في اول الوقت وهو ذكر انه لم يصل الظهر ثم اجرت الشمس فانه يقطع العصر ثم يستقبل بامره  
اخرى لو كان ناسيا وقت الافتتاح ثم يذكر ما عدا الامر ويصلي بها السابعة الغداة ساريا ثم في اخر وقت  
العصر فلما صلا ركعة غربت الشمس ثم اقتدبه رجل صحيح فان استخلفه وتذكر الخليفة بعد غروب الشمس انه لم يصل الظهر  
عند صلوة وتذكر بعد الترتيب في صلوة وتذكر الامام الاول بعد المغرب لم يصل الظهر في صلوة  
الحكم الام والعصر وقت الشروع في الصلوة وان مضى والى ان يعق صلوة العصر يكون خطا لا اداء في رواية شمس الائمة  
الحولان يرجح في شرح الثاني باب السجدة في الحاضر اذا طرأت في الوقت اذا فصل الاداء يجوز كانت مودية  
لا فاصية ترجح في صلوة كل يوم خمس صلوات وقت المغرب بعد صلوة الفجر والصلوة الفجر من اليوم الاول جائز في  
سوا الفجر من ذلك اليوم فاسد وذكر ما سوى الفجر من سائر الايام والمغرب اليوم الثاني ان كان الرجل من يرى ان  
لا يجوز وصلوة الفجر بعد اليوم الثاني جائز سواء كان يرى الترتيب في الايام الفصل الحادي عشر في القراءة  
وفي الاصل القراءة في صلوة الفجر في السفر قبل اتيان مكة الكتاب طبع في سنة ثمان وخمسة مائة في الكويت  
او حين اوستين اية سوى الفاتحة الى اية ويبنى هذا على اختلاف احوال الناس في الصلوة ولنا في  
صوت الام وقول القوم وضعه في غير محله ما يرى المصلون في الظاهر من الفجر في العصر فحينئذ في كل ركعة  
مثل العصر والمغرب بالصلوة الفصل هذا بيان الاطوية والسنة اما الجواز في كل ركعة من صلوة  
بآية اجزاء عند الجعيفة مرجح قصير كانت الازمان طويلة وموسى وعند ما لا يجزى ما لم يفر في كل ركعة  
ثلاث آيات صلا في طوية وموقول الجعيفة مرجح الاول وهذا بناء على ان الركن يتأدى بآية ما يات  
لاسم كالركعة والسجدة والقيام في الحرمين والخطبة يوم الجمعة في مسجد السجدة بآية الف والوفاء في الركعة الاول  
فان وقع وقراء في الثانية فنحن اختلف الشايع في قول الجعيفة مرجح وقول آية الكرسي في الركعتين اختلف الشايع  
على قوله ايضا وقول آية قصير تلك مرات هل يجوز صلوة عند ما قبله من قال يوم وصمت من ثمة ان يتركها  
لشايع في ركعة الامام في صلوة الفجر والمغرب والاعتناء والجمعة والعبدان والوفاء بخلاف هذا الظاهر والعصر في السفر في صلوة  
المحافة بخلاف ذلك ووصلون الجهر بالخبرين الجهر والمحافة والجهر افضل وان كان مستغلا ان كان في النهار بخلاف  
وان كان بالليل يجوز بين الجهر والمحافة والجهر افضل ولم يذكر في القراءة ولا من ان اسمع فيه تجزئه اما اذا صح  
لوروف بلسانه ولم يسمع نفسه اختلف الشايع فيمن الامام الى من محمد بن الفضل والامام الفقيه ابو جعفر انه لا يجوز في  
الركعة في سجدة وسورة اية محمد ولو كان بحيث تجاوز شقة حتى لو ذهب انسان صاحبه من فقه دخل صوته في

اذ نوتهم باقرا هذا مجتمعة فالحاصل ان اول الركعة يجمع غير واحد من الخاتمة ان يجمع نفسه وعلى هذا يعتمد  
ذلك مجتمعة وعلى هذا السنية الرجب والاستثناء في العين والاطلاق طسكج والعناق والسبع والشر الكلي  
لجامع الصغير الام اذ اقر في صلوات الخاتمة بحيث يجمع رجل واحد لا يكون رجل واحد والركعة يجمع الكل  
والقر في النظر والعمل والعناء وفي كل صلوات ركعتين عند الوعيا في الاولين ويجب وقدر في فضل القدر  
وفي الآخرين افضل ان يقرأ الفاتحة فان ذلك علمه كان مسببا وان كان ساهبا على السهو عن بعضه  
ان يجمع بين يباس وان قال الفاتحة فواضل وان سكن فهو مكروى وروى ابو يوسف عن بعضه انه يقرأ  
افشاء فراء الفاتحة ونساء سكن والركعة السهو ترك القراءة فيها ساهبا على الاصح وبطلان الركعة الاولى في الجملة  
الثانية بالاجمع واما الصلوات الفراء في الركعتين سواء وقال مجاهد بطلان الركعة الاولى على الثانية في الصلوات  
كلها وهذا لا يحل كما في الفجر وحده لا طاعة في الفراء ان يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى اثنين وفي الركعة  
الاولى تسعين الى ستين آية في الجامع الصغير للشافعي الامام في الدين رحمه الله واختلفوا في طاعة الركعة  
الثانية على الاولى مكروهة ان كانت مثل تلك كانت باقرا وان كانت باقرا في ذلك لا يكون رجل واحد  
العشاء وقرأ في الاولين سورة سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يقرأ في الآخرين وان قرأ في الاولين  
بالفاتحة ولم يقرأ عليها شيئا قرأ في الآخرين بفاتحة وسورة وظاهر الرواية مجهر بالفاتحة والسورة  
في الآخرين رجلا فانية العشاء فضلا عن ما طلع الشمس وام فيها بغير الفراء فيها وان  
وجس خاف حتم الكل بالجامع الصغير في الاصل اذ اقر سورة واحدة في ركعتين اختلف المشايخ  
فيه والاصح لا يكره ولكن لا ينبغي ان يفعل وان فعل باس به وكل قرأ في وسط السورة او آخر السورة في  
الركعة الاولى وفي الركعة الثانية وسط سورة اخرى او آخر سورة اخرى ينبغي ان لا يفعل ولو فعل لا  
باس به وفي نسخة نفس الآية للحال في بعضهم يكره ولا يفضل ان يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة  
كاملة في الركعتين في المكتوبة فان عجز الا ان يقرأ السورة في الركعتين وفي القنات والفراء في الركعتين  
من آخر السورة افضل ام سورة بتمامها قال كان آخر السورة اكثر آية من السورة التي امر الله بها  
كان آخر السورة افضل ولكن ينبغي ان يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة ولا ينبغي ان يقرأ في كل ركعة  
آخر سورة على حدة فانه مكروى عند الاكثر فان جمع بين السورتين في ركعة واحدة ولا ينبغي ان يفعل ولو فعل  
كباس به ولا يستلزم اجتماع سورة اخرى من سورة اخرى او آيتين من السورة فيها انه مكروى  
لجمع بين السورتين بينهما سورة واحدة في ركعة واحدة مكروى وفي الركعتين ان كان بينهما سورة  
وان كان بينهما سورة واحدة قال بعضهم يكره وقال بعضهم ان كانت السورة طويلة لا يكره كما اذا كانت

بينهما سورتان قصيرتان فان قرأ في ركعة تسعة وأربعة أخرى سبعة فذلك التسعة ان فعل ذلك  
في ركعة مكررة فان وقع هذا من غير قصد بان قرأ في الركعة الاولى قبل العود بالناس وقرا في الركعة  
الثانية هذه التسعة ايضاً وهذا كل في القرآن ما في التوراة لا يكون هذه الجماعة زينة القاري لصدره السلام  
ابي اليسر في الفاتحة واحدة في الصلوة والفاصلة ومعها آية أو آيتين مكررة في خرج الطحاوي والاصل  
القرآن خلف الامام في صلواته لا يجوز فيها اهل يركب اختلاف للشافعي في بعضهم قالوا لا يركب واليه مال الامام او  
ويعض من اهلنا قالوا على قول محمد لا يركب وعندنا يركب وفي الاصل صلى التطوع فاعدا فاذا اراد الركعة  
قالم ويكفي فالاختلاف ان يقرأ حين قام شيئاً من التراتيم ثم يركب ولو لم يقرأ فاستوى فانما يركب وجاز ما  
اذالم يستوي فاما ويكفي لا يجوز من يختم التراتيم في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركب ثم اقام  
الى الثانية يقرأ فاتحة الكتاب وشيئاً من البقرة وفي القعدة آية أو آيتين على وجه الدعاء كقولنا لا يخرج  
قلوبنا الا باسمه قراءة التراتيم في الصلوة لا بأس به ومن الجائز استحضار قراءة الفصل في  
سورة وقصد سورة اخرى فلما قرأ آية أو آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي يريد يركب  
وكذا لو قرأ اقل من آية وان كان حرفاً وكبر للركعة في الصلوة ثم بدله ان يركب في القراءة لا بأس به بالمركب  
ويكره ان يتخذ شيئاً من القرآن موقفاً للصلوات يعني لا يقرأ غير ما في تلك الصلوة ولكن هذا  
اذا لم يرجع الى الصلوة بغيرها فان رأى لا يركب <sup>في الصلوة</sup> وفي الجماعة الصغار الامام اذا قرأ من المصحف  
فصلوة فاسدة وعندنا جائز ويكره الا يركب من لا يحسن شيئاً من التراتيم عن طر القلب يكون ليا  
حتى يكون يصلح بغير قراءة وعلى هذا لا فرق بين ان يكون المصحف بين يديه او في من الجوارف كان يحفظه  
عن ظهر القلب لكن مع هذا ينظر في المكتوبات على الجوارف فيقرأ لا شك انه يجوز صلواته وكذا لو قارأ في المكتوب  
على الجوارف على آخر من كتب الفتحة حتى يتم من غير ان يقرأ بلسانه الصحيح انه يجوز صلواته بخلاف ما اذا جاز  
كتاباً وان قنطروهم ما فيه بحيث عند مجزأ على يقوم في ذلك ويقوم لا يركب فصلواتهم جميعاً فاسدة  
وعندنا صلوات الامام ومن كان بمنزلة الجائر في صلواته القاريين فاسدة واجمع ان العاري في الصلاة  
والادبسين فصلوات الامام ومن كان بمنزلة الجائر في صلواته الادبسين فاسدة والعاري ولاهي اذا كان يصل  
كل واحد منهما على حد جائز صلوات القاري ذلك الا في عند الحقيقة ومع ذلك يجوز ان لا يقرأ  
ولكن لم يكن القاري في الصلوة جاز صلواته الا في الجماع وقولنا صلواته التي لا يجوز ان لا يقرأ بها يجوز ان لا يقرأ بها  
في المسئلة اختلاف للشافعي على قول الحقيقة انه هل يفسد صلواته التي يجزأ في الركعتين الاوليين ثم يركب  
فقدم ابي في الخبرين صلواته فاسدة عند المسئلة وكذا الاستحالة في القعدة قبل ان يقعد في التشهد فان

استعمل بعد ما تقدم عليه التمسك على من اجازى صلواتهم واختلف للمشايع على قول المجنفه مرجح والاصح انه يفسد  
صلواتهم الا انهم اذ لم يقرأوا ولم يستطعوا ان يقرأوا فقدم رجلان يجزئهم وعند المالكيين هم وهذا اذا لم يقرأوا  
مقدرا يجزئهم الصلوة لا يجزئ بالاجماع رجلان يصليان ركعتين ثم يركعا ثم يركعا فحينئذ يجزئهم ركعتين  
ويؤمران بمحمد وقال ابو يوسف يبعد الاربع والسلسلة على ثمانية ارجل واحد بها مذكر والثانية ان يقرأ في  
الاوليين فخطا عليه قضاء الاخرين بالاتفاق الثالث ان يقرأ في الاخرين فقط فعليه قضاء الاوليين  
بالاتفاق والذين ان لا يكون صلوات عند ما وعند ابو يوسف يكون صلوات وعند الاختلاف يظهر  
للافتقار به واذا اتمه كل ركعة كان الرابعة ان يقرأ في احدى الاوليين واحدا الاخرين فعليه قضاء الاخر  
عند ما وعند محمد قضاء الاوليين تحب الخامسة ان يقرأ في احدى الاوليين فقط عند محمد فعليه قضاء الاخر  
وعند ما عليه قضاء الاربع السلسلة ان يقرأ في احدى الاخرين فقط فلا يفسد به ما ذكرنا وهو قول محمد طاهر  
وقول المجنفه مرجح مستحب ولا يصح ان يجمع محمد السابعة ان يقرأ في الاوليين واحدا الاخرين فعليه قضاء الاخرين  
الثامن ان يقرأ في الاخرين واحدا الاوليين فعليه قضاء السبعة الاول بالاتفاق ويزن القراءة في احدى ركعات  
او في احدى ركعتي الفجر ففسد صلواته ولا يمكن اصلاحه في الوترين الفجر ويزن الركوع في الركعة الاولى والقراءة في  
الثانية يقوم ويعيد ركعة ويجزئ ولو كان على القلب بان تزل القراءة في الركعة الاولى لا يمكن اصلاح صلواته  
هذا المسألة اذا تزل القراءة في احدى ركعتي الفجر او العصر او الزوال او الفجر قبل السلام يصلي ركعتين بقرآن فيجوز  
صلواته ولو قرأ القرآن بالتحان قد ذكرنا في فصل الاذان وسبيل ايضا في كتاب الكراهية رجل اقع الصلوة وام  
وقرأ في صلواته وهو يائمه لا يجزئ من الفجر يعني لا بعدد ركعاته وفيه منتهى فوات خمس الركعة المحلولة في اثنين وعشرين  
موضعا للنوم حكم البقرة لحدوها هذا الثاني المصلي اذا نام في صلواته ولم يكن له البقاء وكذا لو بقي نائما يوما وليلة  
او اكثر صارت الصلوات وبطلانها وكان يظن ولو وضع راسه على ركبة فنام هو يكون حدثا مرفعا في الطلوات  
الثالث الميت اذا مر على الماء وهو يائمه استغفر الله كما يقطران اذا مر بالماء الرابع المصلي اذا نام ويحكم في حالة النوم  
تفسد صلواته ولو دخل حكمه يائمه في فصل ففسد صلواته الخامس اذا سمع آية التبعث من نائم لم يزل يجده كما  
لو سمع من البقطن وعلى النائم هل يجزئ فيه روايان وعلى هذا اقرئ عند نائم فانه يفسد فاجزئ ولو نام على التناقض  
منفوخ فاه فقط فطر من ما للطر في فيه ففسد صلواته وكذا اذا جامعها في جماعها نائمة ففسد صلواتها  
المحرم اذا جامعها زوجا عليها الكفارة ولا المحرم اذا قلب في نوب وهو يائمه على صيد ففسد عليه الجوار والنائم للملح  
على السبعين في البيوع يربط في فساد الحج ومنها اذا دخل بالمرأة ونما لحي يائمه لا يصح الخلق وتوجرت للنكحة  
الى زوجها وابتات عند وهو يائمه او نائمة فدخل عليها زوجها ففسدت الخلق وسبيل في كتاب النكاح الرضيع



اذا ارتفع من ثدي نامة ثبت المرضع ولمس المطلقة الحلالا وصحبا الشبه ففي نامة صار مرجعا ولو قلته امرأة  
 بشبهه ومن نام وانفعا على الثوب هل ثبت حرمة المصاهرة باق كتاب الطلاق والصيد المرمي اليه السهم لو وقع عند  
 نام وفان من نكل المرمية يكون حراما كما وقع عند المظان ولو حلف لا يحكم فلا نكاح الا به ومن نام وكلمه ياتيه كتاب  
 الايمان والنام اذا انقلب على مائة اسنان وكسر حذو عليه الضمان ولو نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نام حريم  
 عن الميراث وسباني في كتاب الفرائض الثاني والعشرون رجل منع النام ووصفه تحت جداره وله فسقط الميراث  
 عليه ومات لا يترك الضمان وسباني في كتاب الدييات الكلي في ايدى شمس الامة **باب فصل في هذا الفقرة** خارج الصدق  
 وده النام في اراد ان يقرأ القرآن فينبغي ان يلبس احسن ثيابه ويتعم ويستقبل القبلة وكذا العالم يحل ان يعلم العلم ولو لم يقرأ  
 ختم القرآن يحتم في الصيغة او لا يهاجروا الشارة في اول الليل ولو اراد ان يقرأ القرآن او يصلي ويجازف ان يدخل عليه المرأة  
 لا يترك القراءة والصلوة لاجل هذا وكذا سائر الفرائض قراءة القرآن مضطجعا الا باسبوع ويضم رجله عند القراءة ويجل  
 تعلم بعض القرآن ثم وجد ولما فعل القرآن افضل من صلوة النفل نحو تعلم الفقه افضل من تعلم باق القرآن ويجمع الفقه  
 منه امرأة تقرأ القرآن من الاعمال تعلف من القراءة لاجل رجل يقرأ القرآن كله فيهم واحد والآخر يقرأ سورة  
 الاخلاص خمسة الا في زمان كان فاريا فقرأ القرآن افضل قراءة سورة الاخلاص ثلث مرات عند ختم القرآن ان كان  
 في المكتوبة لا يزيد على مرة وخارج الصدق لم يستغفره بعض الشايع واستغفره مشايخ العراق ولعل المصالح اذا اذنت  
 ان كان لا يقرأ القرآن فيكون قريبا وان اراد افتتاح امر لا يقرأ بكتب الفقه ويختمه رجل يقرأ القرآن ولا يمكن استماع القرآن  
 الا في الفناء وعلى هذا فقرأ على السطح في الليل بحر والاس بيلم والمراة اذا كانت يقرأ عند الفناء او الرجل في المسجد  
 ان كان قدامه حاضر وكذا لو قرا ما شاء ولا يشغل الشئ في العمل من القراءة وانه انما لاجل للمعات بعد المكتوبة بدعوة  
 النفاول بقراءة الامام في الخراب قاله قتادة في النسخي القرآن كله في قراءة القرآن اشد على الشيطان من سائر الطاعات  
 ولا يقرأ القرآن في الحج والعمرة والحمام الا في حرقاء في الحمام اما يكره اذا قرأ حرقا فان قرأ في نعل لا بأس به هو المختار  
 وكذا التعميد والتفسيح وكذا القراءة اذا كان عورة مكشوفة او امراته هناك تغسل مكشوفة او ذواته مكشوفة فان  
 لم يكن لا بأس بان يرفع صوته في الجامع الصغير جيل في قراءة من الدوام فيها سورة من القرآن والحصح بغيره  
 لا بأس به ولا يخذلها بغيره ولا يصحف بغيره خلاف في غير الخلاف والله اعلم التي فيها سورة من القرآن في غير حريم  
 لا يخذلها ولا يقرأ القرآن ولا ياتع من قراءة آية نامة وما دونها لا يمنع هو الصحيح وهذا اذا قرأ القرآن اما لو قرأ على قصد  
 الافتتاح لمرامع في اجمع الاطاريق والفتية اتفاقا لا يمنع اذا كان على قصد الشاء او افتتاح امر والمخالف كلج عندنا  
 والمهرم المكشوف سورة من القرآن حكمه للصحن وللصحف اذا كان مجلدا ان كان مشرا لا يمنع وان لم يكن مشرا لا يمنع  
 كالحريظة ولو اخذ بكسر محمد انه لا بأس به وكراهه عامة مشايخنا واللوح للكتب عليه آية نامة كالمصحف فان كان

اللوح موضوعا على وسادة او رجل اباس ان يكتب عليه حرفا واختلف المتأخرون في تعليم الحائض  
 والحجب والاصح انه لا بأس به اذا كان يلقن كلمة كلمة ولم يكن فقصدا ان يقرأ آية تامة فكبر من الحمد  
 المصحف وكنت الغفلة والاتحاديت عند ما وعدنا بحقيقة مرجع الاصح انه لا يكبر ولو اخذ بكلمة كتاب  
 ولا يكبر للمحدث قراءة القرآن عن ظهر القلب ولا ينبغي للحائض والحجب ان يقرأ القورية ولا يجعل كذا  
 روى عن محمد بن الطحاوي في لا يسلم هذه الرواية قال رحمه الله وينفق وامام الرجلين الى جانب  
 المصحف ان لم يكن عنده لاكم وكذا لو كان المصحف معلقا من الرند وهو من الرجلين الى ذلك الجانب لا يكبر  
 وفي القناري المصحف اذا صار كمنافض الحال لا يقرأ فيها ويخفى ان يضع يجعل في حرفة طلمرة ويدفن  
 القراءة في الاسباع جائز ومن المصحف الذي يجمع القرآن واما وضع القلمة على الكتاب لاجل الكتابة لا بأس به  
 اما بدون هذا فهو واما وضع القلمة على اسم الله تعالى فبكره الطائفة فبكره العلويين عليها قال رحمه الله  
 الامام حلي لا يكبر اما لو جعل المصحف في الخزانة وهو ترك عليه لا بأس به وهذا كما نفكر فيمن وضع المصحف تحت  
 في السفر المحفوظ لا بأس به ولا يكره في كبره ولو دخل بيت الخلاوة حبه درهم مكتوب عليه القرآن او عليه اسم الله تعالى  
 لا بأس به ويكره لو كان على خاتمة اسم الله تعالى جعل الفص للبطن انكف ما يتصل بهذا الدعاء رجل يدعى وهو ياتي  
 ان كان الدعاء على الرقة فهو افضل وله لم يكره وسعه والدعاء افضل تركه وينبغي ان يدعى باجره ولا  
 وابتداء الدعاء ينبغي ان يكون بالثنا ويكره الدعاء عند ختم القرآن في رمضان وعند الختم بجاء بعد الرقية و  
 الاشتغال بالدعاء **الفصل الثاني عشر في زينة القاري للصد الشهد اذا جرح على المصلي خطا**  
 لا يجزئ اما ان فراه مكان حرفه لعله في الغفلة وقع الخطا ولم يقدم اما اذا قرأ حرفا مكان حرف ولم يتغير  
 المعنى ان قرأ ان المسلمون ان الظنون لا تفسد هذا اذا اختلف المعنى وهو القرآن والنيابن وهو القرآن فان  
 لم يختلف لكن ما قرأ ليرى القرآن بخوان قرأ كقائمين بالقسمة والنيابن او من الكافرين ودار الى القيام  
 عند كماله عند وعند ابي يوسف فيسد وان اختلف المعنى وما قرأ ليرى القرآن كاصحاب الشجر الذين  
 فيسد عند الكل ولا عبرة لقرب الحج والعبادة لا اتفاق المعنى عند ما وعند ابي يوسف مرجح لوجود المشكل  
 والاصل في هذا انه ان امكن الفصل بين الحرفين من غير شقة كالطاء مع الصاد بان قرأ الطلمات  
 مكان الصلمات تفسد صلوة وان كان لا يمكن الفصل بين الحرفين الا بشقة كالطاء مع الصاد  
 مع السين والطاء مع النون اختلف المشايخ فيه قال الكزنجي لا يفسد وقال بعضهم يفسد وفي نسخة الصد  
 الشهد لو قرأ الطاء مكان الصاد والصاد مكان الطاء او السين مكان الصاد تفسد صلوة عند  
 عامة المشايخ فيهم ابو طيم مر لله وعند بعضهم لا تفسد منهم محمد بن سلمة مرجح وفي نسخة القاضي الاما

كذا  
 كذا